اغتيال شهدي عطية الشافعي



(١)

عبد الناصر والشيوعيون

شهور العسل.. وسنوات الصدام

١

«أوردى أبو زعبل» واحد من عدة سجون، تتكون منها منطقة «سجون أبو زعبل» التى تقع على بعد عدة مئات من الامتار، من بداية الطريق الزراعى الذى يمتد خارجاً من أطراف غمرة ثم الزيتون ، متجها صوب الخانكة.

والمنطقة- كمثيلاتها من مناطق السجون- تضم سجناً رئيسيا كبيرا وعدة سجون فرعية، بمستعمراتها السكنية، ومبانيها الادارية، وملحقاتها من الورش والمرافق، التى «يصنع» فيها المذنبون المحكوم عليهم بعقوبة السجن مع الشغل، ويحيط بها الجبل، الذى ينفذ فيه المحكوم عليهم بالسجن مع الاشغال الشاقة، عقوبة تكسير الأحجار.

وتبدأ المنطقة بأبنية صغيرة متفرقة، هى الفيلات التى يقيم فيها ضباط سجونها مع أسرهم... يتلوها مبنى الليمان الذى يقع على بعد عدة مئات من الامتار منه مبنى «الاوردى» بجدرانه الصفراء، الشاهقة الارتفاع، التى لايظهر منها من الخارج سوى أربع منصات خشبية، تحتل زواياه الأربع، ويقف على كل واحدة منها، حارس مدجج بمدفع رشاش، يتجه به نحو الفناء، الذى تتناثر به ستة عنابر مستطيلة، ليظل المقيمون به من المساجين تحت وطأة الاحساس بأنهم فى مرمى النيران من كل اتجاه.. وفى كل لحظة..

فى الظروف العادية. يقوم «الأوردى» بوظيفة ملحق الليمان.. اذ كان يخصص لاقامة فريق من المسجونين، يجمع بينهم شكل من أشكال الوحدة، قد تكون وحدة العمل فى أحد مرافق السجن، كالمصبنة، أو المغسل، أو المزرعة.. وقد تكون وحدة الاصابة بمرض من الأمراض المعدية، كالدرن أو الجرب.. ممن تتطلب الظروف عزلهم فى هذا المبنى الصغير، لتسهيل الاشراف عليهم، أو لمعاملتهم معاملة خاصة، تختلف عن معاملة القسم الأكبر من المسجونين الذين يقيمون فى الليمان..

أما فى ذلك الصباح - ١٥ يونيو ١٩٦٠- ولثمانية أشهر سابقة فان «الأوردى» كان مخصصا لمهمة «المقدسة» التى حفرت اسمه بالسياط والشوم وحتى بالدم على صفحات التاريخ وهى تصفية الشيوعيين المصريين، واجبارهم بالقهر والتعذيب على التخلى عن أفكارهم، وحل تنظيماتهم، وبذلك تتخلص حركة «القومية العربية» من أعدائها الداخليين، بعد أن تخلصت من أعدائها الخارجيين، وحسمت المعركة مع الاستعمار لصالحها.

وعندما فتح السجانون فى ذلك الصباح أبواب عنابر «الأوردى» فى وقت أكثر تبكيرا من المعتاد، واقتيد المقيمون فيها- وكانوا حوالى ٣٠٠ معتقل- الى طابور التمام

الصباح بأقدامهم الحافية وملابس السجن الممزقة، وملامح الاجهاد التى طالت أجسادهم ووجوههم، لكنها لم تطل ارواحهم لم يدهشوا حين لاحظوا أن وجبة الضرب والشتائم قد استغرقت وقتا أقل، لم ينزل الشوم على ظهورهم، وقلت الشتائم القذرة التى كانت تطول أبا هم وأمهاتهم، وفيهم أساتذة جامعيون، وقادة نقابيون، وصحفيون وكلهم مناضلون شارك معظمهم فى تحدى طغيان النظام الملكى، وتظاهروا ضده، وذاقوا سجونه ومعتقلاته... لم يأمرهم أحد بأن يلقوا حول أنفسهم ورؤوسهم محنية، ليتيحوا لجلاديهم أن يعثروا دون أن يبذلوا مجهودا فى البحث عن الاماكن التى يشرفونهم بضربها، وعندما ظهر «اللوا، اسماعيل همت» - وكيل مصلحة السجون- فى فناء المعتقل مع «مأمور الأوردى» الرائد «حسن منير»، - اسرع السجانه يدخلونهم الى العنابر، ويأمرونهم بالوقوف ووجوههم الى الحائط... دون حركة أو كلام.

وهكذا اكتملت الشواهد التى كانت قد تجمعت لتؤكد أن هناك فوجا جديدا من المعتقلين فى طريقه الى «الأوردى». ففى ظهر اليوم السابق استدعوا عدداً من المعتقلين وكلفوهم بتمهيد طريق طوله كيلو متر واحد، ليربط بين «الأوردى» وبين الطريق الرئيسى، ليحل محل الطريق الآخر، الذى كان قد أغلق لأسباب فنية.. وطلبوا اليهم أن يحددوا - بالجير الأبيض- حدود الطريق ومنحدراته ومنعطفاته، وبينما هم يعملون أقبلت عربة يجرها ثوران، وتحمل على ظهرها العروسة الخشبية الضخمة، التى يشد اليها المسجونون لجلدهم، فاستقرت فى الساحة التى تقع بين باب السجن من الخارج، وبين الشرفة الارضية التى تمتد أمام مبنى ادارته، واكتشف أحدهم أن سيارة قد أفرغت حمولتها من العصى المصنوعة من جريد النخيل فى الساحة. وفى منتصف الليل فتحوا العنابر، وأخلوا عنبر ٢ من سكانه، ووزعوهم على العنابر الباقية..

ولم يكن لذلك كله الامعنى واحد، هو أن فوج المعتقلين القادم سيصل فى الليل، لذلك مهد الطريق وحُدد بالجير الابيض، أما «العروسة» و«الشوم» و«همت» فكانت شواهد مجربة على أن تشريفة ضخمة- كالتى اعدت لهم حين افتتحوا الأوردى فى ٨ نوفمبر ١٩٥٩- قد أعدت أيضا لاستقبال القادمين الجدد.

خفقت قلوب الجميع رهبة وخوفا وغضبا كظيما: سيكرر الكلاب مع القادمين طقوس الدخول الى جنة «الاوردى» ومراسم الانضمام إلى المسلخ، حيث يخير الانسان بين أمنه ورأيه، وبين كرامته وموقفه. سيتحاور العقل مع العضلات، والفكر مع السياط، ويقف الانسان داخل كل منهم وحيداً أمام القسوة المجردة، والجلالة المعقدة، والشر المجرد.

سيتهال هذا الفريق من ضباط «الأوردى» وجنوده، الذين اختيروا بعناية من أسوأ العاملين فى مصلحة السجون، ممن تمتلئ ملفاتهم بالجزاءات، على ظهور القادمين وعلى قلوبهم بالسياط، فيشفوا نفوسهم المريضة بامتهانهم..

ولأن لديهم وجبة جديدة من الضحايا يتلمظون لالتهامها، فانهم لم يهتموا بالقرائن القديمة، أعادوها للعنابر، لكى تتعذب فى وقفتها بالاستماع الى أصوات الصارخين بالعذاب، وتتابع مراسم التشريفة بآذانها، فتتداخل خلاياها، وتتعذب- بالمتابعة- عذابا أكبر ممن يعذبون بالفعل.

ولم يكن التكهن بهوية القادمين صعباً: لقد استنتجوا أنهم «شهدى عطية الشافعى» و٣٩ من رفاقه من أعضاء «منظمة حدتو» الذين كانوا يحاكمون- على امتداد الشهور الأربعة السابقة- أمام محكمة عسكرية عليا، رأسها الفريق هلال عبد الله هلال.. وعقدت جلساتها فى الاسكندرية، وانتهت المحاكمة قبل حوالى اسبوعين.. فى ٢ يونيو ١٩٦٠

وكان استنتاجهم صحيحاً.. غادر شهدى ورفاقه سجن الحضرة فى الاسكندرية عند الفجر، فى سيارتين كل منهما على شكل زنزانة.. تتقدمهما سيارة تضم «العقيد الحلوانى»- مأمور سجن الحضرة- والرائد صلاح طه- بادارة العلاقات العامة بمصلحة السجون- وتتلوهما سيارات الحراسة.. وفى السادسة صباحا دخل الموكب منطقة الليمان، وتوقف على مبعدة عدة مئات من الأمتار من باب «الأوردى»، وظلت أبواب زنزانة السيارة مغلقة عليهم، حتى وصل «اللواء اسماعيل همت»- المشرف على التشريفة- فأمروا بانزالهم، وأجلسوهم فى صفوف يضم كل منها ثلاثة منهم.. وأمروهم بأن ينظروا الى الأرض، والا يرفع أحدهم رأسه الى أعلى، حتى لايرى مايجرى حوله.

فى واحد من هذه الصفوف.. كان «شهدى عطية الشافعى» يجلس بقامته الطويلة، والى جواره زميلاه «نور سليمان» و «سعد عبد المتعال» ولم يكن أحد يعرف أنه يعيش ساعات عمره الأخيرة، وأنه سيلقى حتفه على يد «الحكومة الوطنية» التى لم تكن قد مضت سوى أيام قليلة، على هتافه بحياتها فى آخر جلسة من جلسات المحاكمة، عندما وقف ليتكلم- باسم زملائه المتهمين معه فى القضية- فطالب بالافراج عنه وعنهم ليساهموا فى بناء الوطن كجنود مخلصين لحكومتنا الوطنية، ولرئيستا جمال عبد الناصر»!

....وماقدر كان.

٢

فى تلك السنة- ١٩٦٠- كان «شهدى عطية الشافعى» يقف على قمة العام الثامن والأربعين من عمره الذى شهد كثيرا من التجارب، منذ ولادته- فى عام ١٩١٢- لاسرة فقيرة، ونشأته بين الفقراء، التى منحته عدداً من الصفات النادرة، كان من بينها قدرته غير المعتادة على اقتحام الآخرين، واجتذابهم اليه، عبر تعاطف حقيقى- وغير مصطنع- معهم، يغذيه حس شعبى غلاب، أتاح له دائما أن يكون قادرا على اجتذاب الرجال وإرادتهم.

وبين أواخر العشرينات، وأوائل الثلاثينات، أمضى «شهدى عطية» سنوات دراسته الثانوية والجامعية، فى مناخ المقاومة الباسلة التى خاضها الشعب المصرى ضد ديكتاتورية «محمد محمود» و«اسماعيل صدقى» ولعب فيها طلاب المدارس والجامعة دوراً مؤثراً..

وعقب تخرجه من كلية الآداب، وحصوله على دبلوم فى التربية، عمل مدرساً للغة الانجليزية بالمدارس الثانوية، وبرز اهتمامه بالأدب، فحصلت إحدى قصصه على الجائزة الأولى فى مسابقة أعلنت عنها «مجلتى»- التى يصدرها «أحمد الصاوى محمد»- ثم فاز بالمرتبة الأولى فى مسابقة كانت وزارة المعارف قد نظمتها بين مدرسيها، وأتاح له هذا الفوز أن يسافر فى بعثه على نفقه الوزارة الى بريطانيا، ليحصل على «دبلوم فى تدريس اللغة الانجليزية» من جامعة «أكسترا»، وعاد منها الى مصر فى عام ١٩٤٠ ليستأنف عمله كمدرس، ويظل يرتقى فيه، الى أن يصبح فى عام ١٩٤٧ مفتشا أول للغة الانجليزية فى وزارة المعارف، فيكون واحداً من أوائل

المصريين الذين تولوا هذا المنصب الذي كان قاصراً قبل ذلك على الانجليز.

وكانت مصر تموج في النصف الأول من الأربعينات، بالحلقات الماركسية التي نشأت في ظل المتناقضات السياسية والاقتصادية التي أفرزتها سنوات الحرب.

وما لبث «شهدي» أن انضم الى واحدة من المنظمات الشيوعية الأربع الكبيرة، التي كانت قائمة آنذاك، وهي «منظمة ايسكرا»- الشرارة- ثم أصبح - بعد قليل - وفي ظل الدعوة الى تمصير قيادة المنظمات الشيوعية- أحد العضوين المصريين في لجنتها المركزية، وكانت تضم خمسة أعضاء، منهم ثلاث من الاجانب. وانغمس في نشاطها العلني والجماهيري، فكان أحد المسئولين عن «دار الابحاث العلمية»، وهي احدى المنظمات العلنية التي أنشأتها «ايسكرا»، وكانت أشبه بناد ثقافي، يتدارس اعضاؤه- ومعظمهم من طلاب الجامعات والمثقفين- القضايا السياسية العامة، ويصدر نشرة تضم ابحاثه. واشترك مع «عبد المعبود الجبيلي»- العضو المصري الآخر في اللجنة المركزية للمنظمة- في تأليف كتاب «أهدافنا الوطنية»، الذي كان بمثابة برنامج لها، وقد طبع بشكل قانوني في عام ١٩٤٥.

وفي صيف ذلك العام، ساهم «شهدي» مع عدد من أعضاء «ايسكرا» من الطلاب الجامعيين، في التحضير لتأسيس «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال» التي نظمت يوم الجلاء في ٢١فبراير ١٩٤٦، وكان تأسيسها، وبرنامجها، ونشاطها تعبيراً عن اتجاه جديد، وعن قيادة جديدة للحركة الوطنية، افرزتها سنوات الحرب..

وعندما شن «اسماعيل صدقي»- في ١١يوليو ١٩٤٦- حملته الشهيرة، ضد المنظمات الشيوعية، كان «شهدي» أحد الذين أفلتوا من الحملة، فظل يواصل نشاطه ابان اختفائه الذي استمر ثلاثة أشهر، قبل أن يقبض عليه، ثم يفرج عنه بعد قليل.

وفي ابريل ١٩٤٧ أصدر «شهدي» مجلة «الجماهير» لتكون منبرا علنيا ينطق باسم «ايسكرا»، فجاءت من حيث الشكل والمضمون بداية لمدرسة صحفية جديدة، قدر لها أن تؤثر فيما بعد، في تاريخ الصحافة المصرية عموما..

وبعد شهور قليلة من صدور «الجماهير» شارك «شهدي» في المباحثات التي انتهت باتحاد «ايسكرا» مع عدد من المنظمات الصغيرة ثم باتحادها- في يوليو ١٩٤٧- مع ثاني أكبر التنظيمات الشيوعية التي كانت قائمة آنذاك، وهي «الحركة المصرية للتحرر الوطني»- التي كان يتزعمها هنري كورييل- لتتشكل من هذه الوحدة، «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني» (حدتو)، ويحتفظ «شهدي» بعضوية اللجنة المركزية للمنظمة الجديدة، ويصبح أحد المسئولين عن التنظيم الفئوي لأعضائها من العمال، وعضوا بالمكتب السياسي لها.. كما يحتفظ برئاسة تحرير «الجماهير» التي أصبحت لسان حال المنظمة الجديدة.

وكانت «حدتو» تعتمد-آنذاك- خطا يدعو الى تشكيل جبهة وطنية ضد الاستعمار، تضم كل القوى الوطنية المعادية له، وفي مقدمتها حزب الوفد، وتقوم على المطالبة بتحقيق الجلاء عن وادي النيل، ورفض الأحلاف الأجنبية، والتوسع في الحريات الديمقراطية، وتأميم الصناعات الكبرى، وتوزيع الملكيات الزراعية الكبيرة التي يتعاون أصحابها مع الاستعمار.

وبعد عام من النشاط الجماهيري اللافت للنظر، دب الخلاف في صفوف قيادة «حدتو» بسبب «خط القوات الوطنية والديمقراطية»، وهو تقرير أعده «هنري كورييل»- مؤسس الحركة المصرية وعضو اللجنة المركزية لحدتو- ليكون بمثابة تكتيك للتنظيم، يدعو الى أن يكون الحزب، حزباً لكل الجماهير، وليس للطبقة العاملة وحدها، استنادا الى رؤية تقول، بأن الطبقة العاملة، في بلاد المستعمرات، ليست وحدها الطبقة الثورية، وأن المعركة مع الاستعمار، تدفع الى صفوف



«اسماعيل صدقي» وعي شهدي في معركة الشعب ضد ديكتاتوريته عام ١٩٣٠ ثم شارك في الثورة على حكمه عام ١٩٤٦

الحركة الجماهيرية والثورية لفئات أوسع منها..

وعارض «شهدي» خط القوات الوطنية والديمقراطية، في تقرير شهير، عرف باسم «تقرير سليمان»- وهو اسمه الحركي آنذاك- وعكس المعارضة الواسعة، التي نشأت داخل «حدتو» لهذا الخط، باعتباره دعوة لتمييع الطابع الطبقي للتنظيم، وطمساً مقصوداً للتمايز الذي تقول به الماركسية بين ثورية الطبقة العاملة، التي لاتتوقف، وثورية الفئات الاجتماعية الأخرى، التي تتوقف عند تحقيق الاستقلال الوطني والتحرر الاقتصادي، لتتحول الى طبقات محافظة وغير ثورية وانتقد «تقرير سليمان» الأشكال التنظيمية التي رافقت اعلان هذا الخط، واعتبرها اضعافا مقصودا لدور ومكانة الطبقة العاملة.

ورفض «هنري كوريبل» مناقشة تقرير سليمان» في اللجنة المركزية، واعتبره محاولة مرفوضة للضغط عليه، وثني ذراعه، فانسحب «شهدي عطية» ومؤيدوه من «حدتو» ليكونوا منظمة أخرى باسم «حدتو التيار الثوري» وتبعه عدد كبير من قياداتها واعضائها..

ومع أنه عاد الى «حدتو» مرة أخرى، عضوا قاعديا، الا ان عددا ممن انسحبوا معه، تمسكوا ببقاء «التيار الثوري» الذي ظل قائما الى عام ١٩٥٥ عندما انضم -مع بقية المنظمات التي انشقت عن «حدتو» في تلك المرحلة- اليها ليشكل الجميع «الحزب الشيوعي المصري الموحد».

وفي ١٥ مايو ١٩٤٨، اعلنت الاحكام العرفية، واطبقت المعتقلات أبوابها على مئات من المعتقلين، كان بينهم الشيوعيون..

وفي نهاية عام ١٩٤٨، ضبط شهدي ومعه احدى مطابع التكتل الثوري، وقدم الى محاكمة قضت بمعاقبته بالسجن لمدة سبع سنوات.

٣

وعندما آن لشهدي عطية الشافعي أن يغادر السجن- في بداية عام ١٩٥٥- كانت سنوات الصدام بين الشيوعيين وحركة الجيش توشك على الأنتهاء، ليبدأ شهر العسل الأول بين الطرفين، الذي استمر حتى منتصف عام ١٩٥٨، قبل أن ينتهي ليبدأ الصدام الثاني العنيف، الذي استغرق خمس سنوات، استأنف الطرفان بعدها شهر العسل الثاني والأخير، الذي انتهى بوفاة عبد الناصر في عام ١٩٧٠.

وفي شهور العسل، كما سنوات الصدام، كان الموضوع الأساسي للعلاقة بين الطرفين، هو منهج الحكم الذي كان عبد الناصر مقتنعاً بأنه السبيل الوحيد لتحقيق أهداف ثورته..

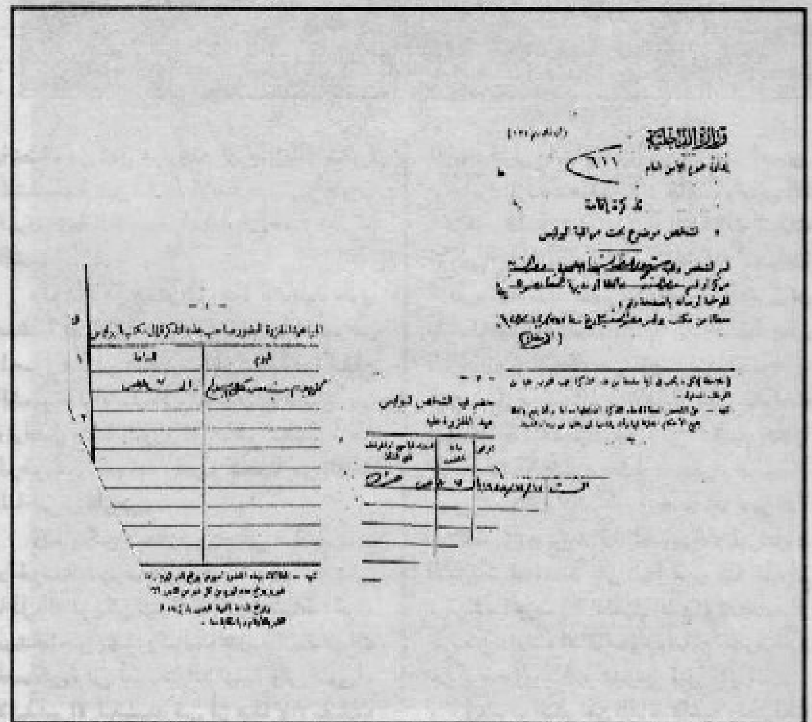
وكان قد استخلص من نشأته العسكرية، ومن المناخ الذي تكون فيه وعيه السياسي، ومن عضويته في «مصر الفتاة» نتيجة خاطئة، ترى أن تعدد الآراء، وتناقضها، مضيعة لوقت الشعوب، تصرفها عن الاهتمام الجدي بسبل نهضتها وتقدمها وأن السلطة المركزية القوية التي لاتعرف اختلافا في الرأي، او تعددا في الاجتهاد هي السبيل لنهضة الامم. وهو ماكانت توحي به له- ولمفردات كثيرة من جيله كان من بينها بعض زملائه في قيادة حركة الضباط الأحرار- الانجازات السريعة التي حققتها الأتاتوركية والنازية والفاشية في صعودها، فانتقلت ببلادها من دول مهزومة وممزقة، ومتخلفة الى قوة صاعدة.. لذلك ظل- على امتداد حكمه- يحاول تحقيق مجتمع موحد، وحدة قسرية -أو إختيارية- تندمج فيه كل القوى، وكل الطبقات، وكل الأحزاب، وفيما بعد كل الدول العربية، في كيان موحد الرؤية والاتجاه، يعنو لقيادته المنفردة ذات الطابع البطريركي، فتقوده الى تحقيق أهدافه في انشاء دولة صناعية مستقلة كبرى... وهو ماعبر عنه فيما بعد، حين أسف لانه لايجد تحت أصبعه زرا يستطيع بضغطة عليه، أن يحرك كل الناس لتحقيق أهدافه.

وكان البحث عن هذا «الزر» الوهمي، هو الذي خلق صدامات عبد الناصر الواسعة النطاق مع كل القوى السياسية المصرية، التي ساهمت في تفكيك النظام القديم، وهز قوائمه على امتداد الاربعينات فأتاحت لتنظيمه الصغير أن يسقطه.. ومع أنه لم يكن صاحب النصيب الأكبر في ذلك، الا أنه اصر على أن يكون البديل الوحيد للنظام المنهار- بإيمان حقيقي بأنه صاحب الحق، ثم أن منهجه في الحكم هو الأسرع والأكثر انجازا لاهداف الوطن..

ولعله بعض عبث التاريخ، أن كل القوى الوطنية التي شاركت في التمهيد لثورة يوليو، قد صفيت فيمابعد- وبقسوة جلفة- بدنيا وسياسيا، على يد الثورة التي كانت بين صناعها.. وأكرهت على انهاء وجودها، والجلوس بين مقاعد المتفرجين او المصفقين بأمل أن يحقق ذلك الوحدة القسرية التي ينشدها، فيهب الناس الى انجاز مايريد منهم انجازه.

وكان مما ساعد عبد الناصر على انجاز هذه المهمة، التي- لم تكن سهلة على أي حال- أن

اوراق من ملفات شهدي عطية في السجون الكثيرة التي دخلها.



حكمه كان «يصفى» وفى نفس الوقت يحقق شعارات القوى السياسية التى يصفيها ويتلك اللعبة الماكرة- التى ساهم فى وضع خطتها خبراء من المخابرات الامريكية طبقا لرواية مايلز كوبلاند- استطاع أن يحيد الجماهير فى معركة التصفية حيث كانت تهتم بالانجازات ولم يمس بالمنظمات، كما حقق حكمه معظم الشعارات التى كانت أعلامها خفاقة فى أبهات المنظمات الثورية فى الاربعينيات رغم أنه صفاها.

ولان وهم القدرة على دمج الجميع قسريا، دون شروط، يتصادم مع كل حقائق الواقع فى كل زمان وكل مكان، فان ذلك كله، لم يحقق ماقناه عبد الناصر، فلم يجد «زرا» يعتمد عليه- بعد ان حطم الازرار المتمردة، التى تصر على التحرك بشروطها.- الا «القوات المسلحة» التى نشأ منها، وأجهزة الامن التابعة لها، أو المتوازية معها.. فأصبحت حزبه- أو زره- الوحيد، ونمت وتقوت فى خلال معركة التصفية التى شنتها على الجميع، الى أن أصبح عاجزا عن السيطرة عليها، وحين آن أوان المعركة الفاصلة، مع الأعداء الحقيقيين، من المستعمرين والصهاينة. تخلت عنه، لينهدم كل شئ على رؤوس الجميع.

وحتى الان وبعد اكتمال الظاهرة الناصرية، لم يثبت بشكل علمى أن الشيوعيين المصريين- فى مجموعهم- كانوا على خطأ فى استقبالهم المتحفظ لحركة الجيش، الذى تحول- بسرعة- الى عداء سافر استمر حوالى ثلاث سنوات، اذ الواقع أن التيارات العامة لرؤية منظماتهم للحركة، كانت تتوافق مع طبيعتها الغامضة - وخاصة فى سنواتها الأولى- العازفة عن التحالف مع الآخرين، والمتعددة الأوجه، والتى تضم قيادتها عناصر، اتهمت بعد ذلك بالصلات المريبة مع الجهات الأجنبية.

كانت «حدتو» على حق، حين انفردت بين المنظمات الشيوعية الست التى كانت قائمة آنذاك، باصدار منشور يدعو الجماهير للالتفاف حول حركة الجيش، ووزعته صباح يوم ٢٣ يوليو ذاته، اذ كانت قيادتها تعلم- عن طريق عدد من أعضاء قسم الجيش بها كانوا فى الوقت ذاته اعضاء فى حركة الضباط الأحرار بل وفى لجنتها القيادية- بموعد قيام الحركة، فكان منطقيا -وهى من المشاركين فيها- أن تعتبرها، «انفجاراً للحركة الشعبية فى أضعف نقطة فى استحكامات كتلة أعداء الشعب» قاده تنظيم من تنظيمات البرجوازية الصغيرة»، وأن تحدد مهمة الشيوعيين بالنضال من أجل عزل هذه البرجوازية الصغيرة المتذبذبة عن نفوذ الاستعمار وأحزاب البرجوازية الكبيرة، لتظل فى اطار الحركة الشعبية..

ولم تظاهر حدتو فى هذا التأييد سوى منظمة صغيرة، هى «نواة الحزب الشيوعى المصرى» التى اعتبرت الحركة «ثمرة كفاح الشعب ضد الاستبداد والطغيان» وطالبتها بأن «تواصل مدها الثورى المتعاظم لتطهير أرض الوطن من الفساد، وتحرير شعبنا من الظلم الداخلى والخارجى».

ولم يكن المعارضون- فى مقدمتهم «الحزب الشيوعى المصرى» (الراية)- على باطل، اذ لم يكن لهم أعضاء بين ضباط الحركة ليعتقدوا بها، وكانت تجربة الانقلابات العسكرية فى أمريكا اللاتينية وفى سوريا، لاتدعو الا للشك فى أن هذا «الانقلاب العسكرى» قد يكون من تدبير إحدى المخابرات الاستعمارية.. خاصة وأن قيادة الحركة، ظلت- على امتداد السنوات الثلاث الأولى- تراهن على أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة غير استعمارية، وترى أن باستطاعتها الاعتماد عليها فى الضغط على البريطانيين للجلاء عن قاعدة قناة السويس، وفى تسليح الجيش، والحصول على معونات اقتصادية للتنمية، بل وفى تنظيم أجهزة المخابرات، ووضع مخطط لاستقرار السلطة، وهى اتصالات كانت تجرى جميعها عبر قناة للاتصال مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. فضلاً عن أنها فوق هذا كله لم تكن قد انجزت إلا القليل الذى لايعتد به، اذ لم يكن «إلغاء الالقاب» و«الغاء الطربوش» من برامج أى تنظيم شيوعى قبل الثورة!

وبصرف النظر عن الفاظ قاسية وتصنيفات



شيوعي مصري مع ابنه الرضيع، خالد.. فى آخر صورة التقطت صباح اليوم الذى اعتقل فى مسائه (٢٩ ديسمبر ١٩٥٨)

غير حقيقية، تبادلها الطرفان- عبد الناصر والشيوعيون- مما يمكن اعتباره بعض ضرورات الصراع السياسي على الطريقة المصرية، فان موقف المعارضين كان يعكس تخوفا مشروعا من أن تكون هذه الثورة «ديكتاتورية عسكرية غاشمة ، تلعب دور البرجوازية الكبيرة في تصفية الثورة، وتجر الشعب الى الاحلاف الاستعمارية، والى الحرب العالمية الثالثة». لذلك طالب الشيوعيون المعارضون، وفي مقدمتهم «الحزب الشيوعي» «الراية» بعزلهم- ليس عن هؤلاء المستعمرين كما طالبت حدتو- ولكن عن الشعب، حتى لايستنفدوا طاقته الثورية..

ويلفت النظر أن الخلاف بين الشيوعيين المؤيدين والمعارضين لحركة الجيش، لم يحل دون أن تتحد وجهتا نظريهما حول برنامج ديمقراطي، يطالب بالغاء الأحكام العرفية، واطلاق حرية تكوين الأحزاب، واعادة الحكم الدستوري البرلماني، وتشكيل جبهة وطنية لتحقيق هذه المطالب، وهي مطالب واصلوا اعلانها، وناضلوا من اجلها ، فحفروا اسمهم بحروف من نور، في تاريخ وطنهم، كمناضلين أشداء ضد القهر، ومن أجل الديمقراطية، وكانوا بذلك- مؤيدين ومعارضين- يحمون ثورة يوليو، من خطيئتها التي اضاعت فيما بعد كثيرا من ثمارها العظيمة.

ولعله من هزل التاريخ- أوجده- أن المحصلة النهائية للظاهرة الناصرية قد كشفت عن أن كلا من الشيوعيين المؤيدين والمعارضين كان يقول نصف الحقيقة، اذ ثبت- بعد زمن طويل- أنها ثورة وطنية فعلاً.. وديكتاتورية عسكرية حقا..



«الجماهير» صحيفة نادرة

ولم يصمد خط التأييد الا شهورا قليلة تهاوى بعدها ، أمام المطارق التي وجهتها اليه حركة الجيش نفسها ، فقد تصرفت بالمنطق الذي ساد بعد ذلك كل علاقتها بغيرها من المنظمات الجماهيرية والأحزاب، فهي لاتريد تأييدا مشروطا من أحد، لذلك عاملت مؤيديها من الشيوعيين بالطريقة الشائعة في علاقات الحب من طرف واحد ، فأخذت منهم ولم تعطيهم، بل ولم ترحمهم من مطارداتها البوليسية، أو معتقلاتها أو محاكماتها العسكرية، واستثنت



برنامج الشرارة

المسجونين منهم على ذمة قضايا ضد النظام الملكي من قانون العفو الشامل عن المسجونين السياسيين، باعتبار أن الشيوعية جريمة اقتصادية لاسياسية..

ثم أن الاجراءات العنيفة التي اتخذتها لتأمين نفسها ، قد تجاوزت ذلك الى اجراءات كان من الصعب أن يتجاهل أحد دلالتها ، اذ كانت مؤشرا على رفضها لكل شكل من أشكال المشاركة، والضيق بكل شكل من أشكال المطالبة، وقمع أي تحرك شعبي مستقل عنها ، حتى لو كان يؤيدها ، وهو مافعلته مع عمال كفر الدوار الذين حوكموا محاكمة بشعة اعادت الى الاذهان محاكمات دنشواى واعدم اثنان منهم هما خميس والبقري مع انهما لم يقوما بشئ ضد الحركة ، بل كانوا يرفعون أعلام تأييدها والدفاع عنها.

وبعد ستة شهور فقط من استيلاء الضباط الاحرار على السلطة، كان الدستور قد الغي، وكانت الاحزاب قد حلت، وكانت فترة الأنتقال قد اعلنت،وكان العسكريون الاعضاء في حدتو قد أقصوا عن مجلس الثورة، وعن الجيش. وبدا أن العسكريين قرروا البقاء في الحكم.. والانفراد به.. وعسكرة المجتمع كله بتطويعه لقانون الطاعة العسكري المقدس: لاتناقش وتنفذ الأوامر ولو كان من رأيك أنها خطأ.. ثم تظلم بعد ذلك!.

وهكذا انهار خط التأييد ، وتوحدت المنظمات الشيوعية - منذ يناير ١٩٥٣- حول المعارضة للحكم العسكري، وتراوحت توصيفاتها له بين «الديكتاتورية» و«الفاشية» كما توحدت حول مطالبها الديمقراطية..


مصطفى خميس دفعت حدتو ثمنا باهظاً لتأييدها الضباط رغم قيامهم باعدامه



المجلس العسكرى الذى حاكم خميس والبقرى فى أول محاكمة عسكرية للمدنيين كان يضم عضوين من مجلس الثورة - هنا عبد المنعم أمين وحسن ابراهيم اعاد إلى الاذهان المصريين ذكرى محاكمة دنشواى التى لا تنسى.

٤

ماكاد «شهدى عطية الشافعى» يغادر السجن فى بدايات ١٩٥٥، حتى شارك فى القيادة المؤقتة لحدتو بعد أن عاد إليها وهو فى السجن- وكانت قيادتها الأصلية رهن الاعتقال، ومثلها فى مفاوضات الوحدة، التى كانت تجرى على التوازى بين القيادات الأصلية للمنظمات داخل السجون، وبين مندوبين للقيادات المؤقتة خارجها، واسفرت هذه المفاوضات عن اتحاد خمس منظمات،- اكبرها هى «حدتو» فى «الحزب الشيوعى المصرى المتحد» الذى تأسس فى فبراير ١٩٥٥، داعيا الى تكوين جبهة وطنية تقودها الطبقة العاملة وحزبها الشيوعى الموحد، لتقوم بثورة تحرر البلاد من الاستعمار الانجلو أمريكى، وتقضى على الطبقات المتعاونة معه، وتقيم جمهورية ديمقراطية شعبية.. وهى مقولات لم تكن تختلف من حيث الجوهر، عما كانت تقول به المنظمتان الكبيرتان اللتان لم تنضما لتلك الوحدة، وهما «منظمة الحزب الشيوعى المصرى» (الراية) و«طليعة العمال» التى عرفت فيما بعد باسم «حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى».

وبعد شهرين فقط من التبلور التنظيمى والتوحد السياسى، حول معارضة عبد الناصر، فوجئ الشيوعيون به، يحقق نقاطا هامة فى برنامجهم، ساحبا البساط من تحت اقدامهم، فعقد صفقة الأسلحة التشيكية، وشارك فى مؤتمر باندونج، واعترف بالصين الشعبية، ويبرز دوره كزعيم وطنى معاد للاستعمار، وللأحلاف..

ومع أن الطابع غير الديمقراطى للحكم، كان مايزال قائما فى ظل فترة الانتقال، الا أن خط التأييد أخذ من هذه الاجراءات مبررا لكى ينتعش تدريجيا من جديد، الى أن أعلن عن نفسه صراحة فى ابريل ١٩٥٦، ثم حسم تأميم قناة السويس ومعركة العدوان الثلاثى كل تردد، فتقاربت الخطوط السياسية لمعظم المنظمات الشيوعية حول تأييد سياسة عبد الناصر.. وتواكب ذلك مع انتهاء فترة الانتقال، ليبدأ شهر العسل الأول بين الشيوعيين وعبد الناصر، الذى لم يكن مقدرا له أن يعيش، لأن ذلك كان ضد منطق الأمور..

وكما أن التوحد حول معارضة عبد الناصر، هو الذى سهل اتمام الوحدة بين المنظمات التى شكلت الحزب الشيوعى الموحد، فان انتقال «الحزب الشيوعى المصرى» (الراية) الى تأييده، سرعان ما انتهى باندماج الاثنين فى «الحزب الشيوعى المتحد» الذى حرص على أن يؤكد فى بيان اعلانه أن «الشيوعيين هم أخلص المناضلين من أجل حماية حكومتنا الوطنية، ورئيس جمهوريتنا البطل الوطنى جمال عبد الناصر».. وبعد سبعة أشهر من هذه الوحدة، انضمت اليها ثالثة المنظمات الشيوعية الكبيرة، وهى حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى» وبذلك توحد الشيوعيون المصريون جميعاً لأول مرة فى حزب واحد، هو «الحزب الشيوعى المصرى» الذى أعلن فى ٨ يناير ١٩٥٨.

٥

وما كاد الشيوعيون المصريون- أخيرا- يتوحدون.. حتى تلاحقت الخطوات التى انتهت باعلان الوحدة المصرية السورية.. لتبدأ معها العواصف التى ستقضى على شهر العسل الأول، وتنهى بين ماتنهى- كل شئ: الوحدة بين الشيوعيين، والشيوعيين انفسهم، والوحدة المصرية السورية ذاتها.. ثم -فيما بعد- نظام عبد الناصر وانجازاته..ومع هؤلاء جميعا، حياة «شهدى عطية الشافعى» الذى كان قد استقر آنذاك- يناير ١٩٥٨- كعضو فى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى.

أما فى ذلك الصباح- ١٥ يونيو ١٩٦٠- فكان يجلس بين صفوف القادمين من سجن الحضرة، ينتظر «التشريفة» التى أعدتها له «الحكومة الوطنية»، لكى تشارك فى زفاف الدم!

وذلك فصل آخر

البقية فى العدد القادم

صلاح عيسى

◆◆◆◆◆◆◆◆◆

اغتيال شهدى عطية الشافعى



٢ الوحدة على ورقة انفصال

صلاح عيسى



تفرغ شهدى عطيه خلال السنوات الثلاث التى فصلت بين خروجه من السجن ورجوعه إليه بلاخروج، للعمل السياسى التنظيمى، كأحد المناضلين المحترفين المتفرغين فى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى أولا، ثم فى الحزب الشيوعى الموحد فالحزب الشيوعى المتحد، وأخيرا فى الحزب الشيوعى الذى أعلن فى ٨ يناير ١٩٥٨..

وكان قد تزوج فى عام ١٩٥٥ من سيده مصرية، هى السيدة روكسانا بتريوس، ورزق منها بابنته الوحيده «حنان»..

وفى عام ١٩٥٧، أسس مكتب «مصر للترجمة والنشر»، وكان يقوم بنشر عدد من الكتب التقدمية، ويقدم خدمات ترجمه لعدد من المؤسسات.

وكانت الرياح السياسية مواتيه.. وكل شئ يبدو وكأنه على مايرام.

٧

بشرت الرياح السياسية التى جاءت بعام ١٩٥٨، بأنه سيكون عام الأنتصار والازدهار لحركة التحرر الوطنى العربية، تتوثق فيه الوحدة بين مركزها- وهو سياسة عبد الناصر التحررية، ونظام حكمه الوطنى فى القاهرة- وبين محيطها الضيق الذى يتكون من الحركات القومية والتقدمية والشيوعية فى أقطار عربية عديدة، وبين الأثنين والمحيط الاوسع، وهو جماهير الشعوب العربية، فتستقيم- بتلك الوحدة- خطواتها فى اتجاه هدفيها الاساسيين: تحرير أقطار الامة العربية من الاستعمار والأحلاف الأجنبية، وتأكيد استقلالها الوطنى.

ولكن الرياح جاءت بما لاتشتهى السفن، فانتهى العام الى نتائج لم يكن أكثر المتشائمين يتوقعها.. وقبل أن تسقط آخر ورقه من تقويم عام ١٩٥٨ عن الحائط، كانت عواصف الخلاف قد مزقت حركة التحرر الوطنى العربية، وبددت وحدتها، وقادتها الى معارك طاحنه بين القاهرة وبغداد، وبعض القوميين والشيوعيين، فتتها الى شظايا متناثرة..

وكان العام - ١٩٥٨- قد بدأ والحديث عن الوحدة المصرية السورية، يتصاعد من مجرد شعارات سياسية الى خطوات تنفيذية، بينما كان الحوار بين فصائل الحركة الشيوعية المصرية، حول الاندماج فى حزب واحد، قد انتهى الى اتفاق.. وبعد أسبوع واحد من بداية العام، كان «الحزب الشيوعى المصرى»، الذى يضم الكتلة العظمى من المنظمات الشيوعية المصرية، قد أعلن فى ٨ يناير ١٩٥٨، وفى أول فبراير ١٩٥٨، كانت اتفاقية الاندماجيه بين مصر وسوريا قد وقعت..

وكان منطقيا أن يدعو هذا التواكب بين اندماج «مصر» و«سوريا» فى دولة واحد تحت قيادة عبد الناصر الوطنية، واندماج المنظمات الشيوعية المصرية لأول مرة فى حزب واحد الى تفاؤل عارم فى صفوف الحركة الشيوعية المصرية، انطلاقا من أن وحدة القطرين العربيين المتحررين، سوف تقوى من مركز حركة التحرر الوطنى العربية، فتصبح أكثر قدره على مواجهة أعدائها من الاستعماريين وعملائهم، وأكثر قدره على اجتذاب الأقطار العربيه المترددة فى عدائها للاستعمار، كما أن وحدة المنظمات الشيوعية فى حزب واحد، ستقوى من دور الشيوعيين فى التأثير على الحياة السياسية.

على أن أسبابا كثيرة، كانت تنبئ بأن استقرار الوحدة المصرية السورية، كاستقرار الوحدة بين المنظمات الشيوعية، أمر مشكوك فى بقائه بعيدأ عن عواصف النشأة، وعقد التكوين، وأوهام الساسة، وعفن الشهوات والأطماع..

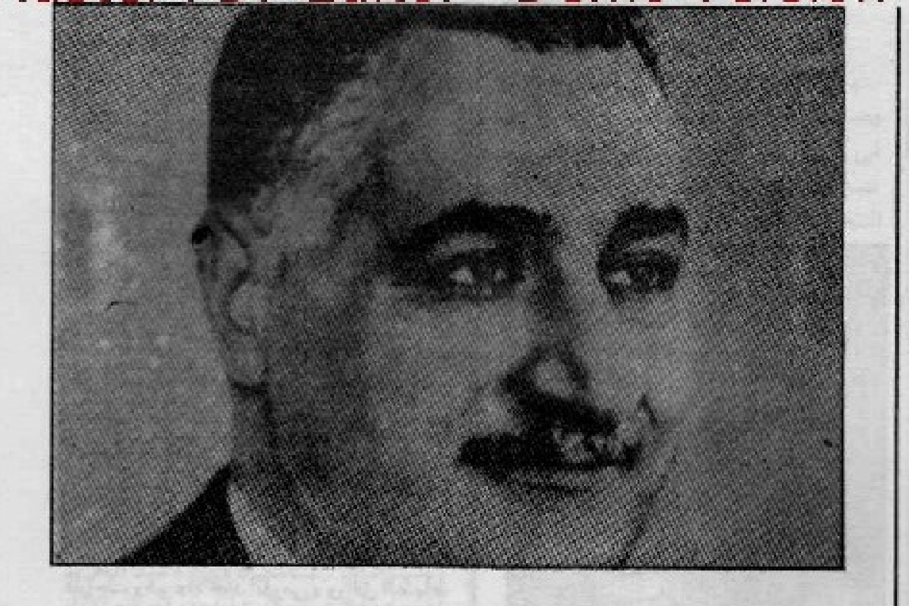
أحد أهم هذه الأسباب، أن نصيب الضغوط الخارجية بين دوافع اتمام الوحدتين، كان أكثر من نصيب القناعات الداخلية، بل إن مفهوم كل طرف من أطراف الوحدة لها، لم يكن يتطابق مع مفهوم الآخرين لها إلا فى شئ واحد وهو سعى كل منهم لدمج الآخر فى ذاته، والحاقه به، وحرمانه من كل حق له فى المشاورة أو المشاركة.

فقد اندفعت كل من «سوريا» و«مصر» للتوحد فى ظل الحملة المحمومة التى شنتها الولايات المتحدة الامريكية وحليفاتها فى الغرب، على نظام الحكم فى كل منهما فى

أعقاب فشل عدوان السويس، ورفض «عبد الناصر» لمشروع «ايزنهاور»، وبروز سياسة الحياد الايجابي، وتحرر سياسة مصر الخارجية، وتجارتها الدولية - وخاصة السلاح - من التبعية للغرب، وهي خطوات تجاوب معها الحكم الوطني في سوريا، وسار على دربها فبرزت مواقعه المعارضة للأحلاف الأجنبية، وسعى - هو الآخر لكسر احتكار السلاح، وتحرير السياسة الخارجية، وتنمية اقتصاده من خلال القروض والمعونات غير المشروطه من المعسكر الشرقي، مما جعله هدفا لمؤامرات استعمارية متوالية، تسعى للانقلاب عليه من الداخل، أو تهديده من الخارج، لتغيير سياسته المعادية للاستعمار، أو لاستبداله بحكم موال للغرب.

ووصلت هذه المؤمرات الى ذروتها بالحشود العسكرية التركية على الحدود السورية، التي تواكبت مع تحركات للاسطول الأمريكي السادس على سواحلها، مما أعاد للأذهان أجواء التوتر التي سادت المنطقة خلال الترتيب للعدوان الثلاثي على مصر، فأسرعت سوريا تطلب قوات عسكرية مصرية لحمايتها من التدخل الأجنبي، تنفيذا لميثاق عسكري كان قد وقع في اكتوبر ١٩٥٥. وبوصول القوة العسكرية المصرية، وتراجع التهديدات الأجنبية، اشتعلت المشاعر الوحدوية السورية المتوهجة دائما، وتدافع الضغط السوري الشعبي والرسمي على «عبد الناصر» لكي يقبل بشكل من أشكال الوحدة بين البلدين.

وكان عبد الناصر قد صد بلطف اكثر من محاولة بذلها السوريون في هذا الصدد خلال الفترة بين عامي ١٩٥٥ و١٩٥٧، متعللاً بأن الرأي العام المصري يحتاج الى وقت يتم فيه التمهيد لاتمام هذه الخطوة.. لكن تردده أخذ يتناقض تدريجيا خلال عام ١٩٥٧، بعد أن نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تفتيت الحلف العربي الرباعي، الذي كان عبد الناصر قد أقامه في مواجهة حلف بغداد، فخرجت منه «السعودية» ثم «الأردن» وأعلنتا موافقتهما على «مشروع ايزنهاور»، بينما تصاعدت الضغوط الداخلية والخارجية على سوريا، بشكل بات معه الحكم الوطني القائم فيها مهددا - من وجهة النظر الناصرية - بخطر الانقلاب عليه من قوى موالية للعراق، أو للسعودية، أو خطر الاندفاع في مزيد من التقارب مع الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية مما يزيد من ثقل ونفوذ الحزب الشيوعي السوري.



وكان الحكم الوطني في سوريا آنذاك، واجهة مدنية تتشكل من وزارة مؤتلفة، يلعب الدور الرئيسي فيها، «التجمع القومي»، الذي يضم - داخل الوزارة - ممثلين للحزب الوطني وحزب البعث العربي الاشتراكي والمستقلين، وتدعمه وتؤيده - في مجلس النواب السوري - أغلبية برلمانية تضم نوابا من عدد آخر من الأحزاب، كان بينهم النائب الشيوعي الوحيد «خالد بكداش»، وهو تجمع كان يحظى بتأييد جماهيري عريض في الشارع السوري، الذي كانت معارك عبد الناصر ضد الاستعمار قد أشعلت عواطفه..

وخلف هذه الواجهة المدنية، كانت هناك لجنة تضم القواد الخمسة للفروع الرئيسية للجيش السوري، تقبض بيدها على مقاليد الأمور، فهي أقرب ماتكون الى المصطلح الذي كان شائعا آنذاك «مجلس قيادة الثورة»، فهي تملك سلطتي السيادة والتشريع، فتوجه سياسة الحكم، وتراقبه ولا تستطيع الوزارة أن تبرم شيئا في المسائل الأساسية، أو تتخذ إجراء يتعلق بالقوات المسلحة، اذ كان كل عضو من أعضائها قد أختير لموقعه باعتباره ممثلا لكتلة سياسية من كتل الضباط.

وقد اندفع هؤلاء الضباط - في نهاية ١٩٥٧ - يلحون على الحكومة السوريه، وعلى عبد الناصر في اتخاذ خطوات حقيقيه في اتجاه مشروع الوحدة بين البلدين، بعد أن تزايدت الضغوط الأجنبية عليهم، وبدالهم أن ميزان القوة بين الكتل العسكرية في الجيش السوري قد يختل في أية لحظة لغير صالحهم، بفعل أي تدخل خارجي أو قلاقل داخلية، وأن العاصم الوحيد من هذا الخطر، هو أن تتحد مع حليفتها القوية ذات القيادة الشابة الصاعدة، وبذلك تخف الضغوط الاستعمارية عليها، وتستقر أوضاعها الداخلية..

وكان هذا الدافع العام يخفي في ثناياه دوافع ذاتية، راودت - بدرجات متفاوتة - أطراف التجمع القومي المدنين والعسكريين، في أن ينفرد كل منهم - بعد الوحدة - بحكم سوريا، دون شركائه الآخرين، وفي أن يعتمده عبد الناصر ممثلا للدولة الموحدة في الأقليم السوري، وهو هاجس كان يلح بقوة على حزب البعث العربي الاشتراكي، ذي الطموحات القومية، الذي كان متيقنا أن دولة الوحدة سوف تخلي له الساحة السورية من منافسيه، وتسمح له بأن يمد نفوذه الايديولوجي الى مصر، انطلاقا من رؤيه كانت تقول أن عبد الناصر زعيم قومي بلا نظرية وبلا حزب، وأن البعث حزب قومي وله نظرية ولكنه في حاجه الى زعيم قومي.

أما «عبد الناصر» فقد ظل مترددا في قبول الوحدة، ومتعللا بالاسباب ذاتها التي استخدمها - فيما بعد - للتشهير بموقف الشيوعيين العرب عموماً من قضية الوحدة، وهي ضرورة وضع ظروف التجزئة في الاعتبار، والتدرج في أشكال من التعاون ثم التنسيق ثم التكامل الاقتصادي، قبيل التفكير في ادماج الدولتين، وهي مرحلة كان عبد الناصر يقدر أنها في حاجة الى خمس سنوات على الأقل. وفي مرحلة تاليه، أصر على أن تكون الوحدة «فيدرالية»، تحتفظ كل دولة من دولها بحقوقها وبرلماناتها، وبرأسها

رئيس وحيد ينسق الدفاع والسياسة الخارجية. ومع أن «مجلس قيادة الثورة السورى» وافق على ذلك، الا ان عبد الناصر فاجأهم بموافقته على الوحدة الاندماجيه، وبشروطه لابرامها، وفسر انقلاب موقفه، بقوله لعبد اللطيف البغدادى، انه بقبوله لهذه الوحدة الفدرالية مع سوريا، سيكون مسئولا عن كل مايجرى بها، بينما لن تكون له سلطة فيها أو سيطرة على أمورها، اذ ستكون هذه السلطة فى يد حكومة سورية قد تسئ استخدامها فيتحمل هو المسئوليه، أما الوحدة الاندماجية، فهى تعطيه سلطات على سوريا، تتوازى مع مسئوليته عنها.

وهكذا وافق الضباط السوريون، ثم الحكومة السورية، على حل الاحزاب السياسية السورية، والأخذ بنظام الحزب الواحد، وهو «الاتحاد القومى» ووافق الضباط على أن يترك القوات المسلحة، الراغب منهم فى الاشتغال بالسياسة.. ووافقوا على أن تكون الدولة المتحدةجمهورية رئاسية، احتفظ عبد الناصر فى دستورها المؤقت بسلطات واسعه، اضاف اليها فى الاحكام الانتقاليه، حق اختيار أعضاء مجلس الأمة، وأعلن حاله الطوارئ؛ ليحصل على سلطات تبيح له بناء دولة الوحدة.

وقد جرى كل شئ بسرعة مذهلة، وبطريقة اعترف الجميع فيما بعد انها لم تكن مدروسة، وأثبتت نتائجها صحة قول «باتريك سيل» بأن الوحدة المصرية السورية كانت فخاً معقدا لخداع النفس.. ذلك أن كل الأطراف التى وقعت عليها، لم تكن تتصرف بمنطق أنها توحدت مع آخرين، ولكن بمنطق أنها وحدت الآخرين فيها.

وهكذا فاز عبد الناصر بموافقة السوريين على حل الأحزاب، ليندمج الجميع فى حزبه الوحيد «الاتحاد القومى»، وبذلك تجمع رقعه تلك الكتل الموحدة من البشر، التى لاتعرف تمايزا طبقيا أو تنوعا فكرياً ولايشغلها شئ عن تحقيق طموح عبد الناصر فى بناء دولة كبرى، ترفرف عليها أعلام الاستقلال الوطنى وتحقق الرخاء لمواطنيها..

وقبلت جميع الأحزاب السورية- فيما عدا الحزب الشيوعى السورى- ذلك وقد أضمر كل منهم فى نفسه نية السيطرة على الاتحاد القومى ليكون لافته يتقنع بها حزبه..

وكان لابد أن تمر الشهور والسنوات ليكتشف الجميع أن ماوقعوه فى أول فبراير ١٩٥٨ كان وثيقة وحدة، كتبت على ورق انفصال..



على أن الشيوعيين المصريين لم يكونوا فى حاجة الى سنوات ليكتشفوا أن وحدتهم كانت هى الأخرى زواجاً على ورقة طلاق، ووحدة على ورقة من دفتر الانفصال، فبعد أقل من ستة شهور على إعلان وحدتهم، سمع الجميع دوى الانفصال..

وكانت الوحدة بين المنظمات الشيوعية المصرية قد تمت هى الأخرى بضغوط خارجية عنيفة، دفعتها الى الاندماج، دون أن تضع فى اعتبارها أن ظروف الانقسام الطويلة، قد أسست أوضاعا، وزرعت أفكارا، وخلقت أوهاما، تتطلب وضعها فى الاعتبار قبل القفز الى الاندماج

وفضلاً عن الضغوط التى مارسها الحزبان الشيوعيان الفرنسى والايطالى على قادة تلك المنظمات لاتمام الوحدة، فقد تعرضوا لضغط من داخل منظماتهم، مارسه كثيرون من أعضائها، ممن جمع بينهم- على اختلاف منظماتهم- النشاط شبه العلنى الذى توفرت للشيوعيين ظروفه، خلال الانفراجة الديمقراطية النسبية التى اعقبت حرب السويس، فلم يجدوا مبررا لاستمرار الانقسام، بعد أن اتفقت معظم المنظمات الشيوعية فى تقييمها لثورة ٢٣ يوليو باعتبارها حلقه من حلقات الثورة الوطنيه تقودها برجوازية وطنية، وهو الموضوع المحورى الذى كان يدور عليه الخلاف بين هذه المنظمات.

وقد فات هؤلاء، أن سنوات التجزئة الطويلة، كانت قد تركت رواسبها فى الافكار السياسية، وفى البنى التنظيمية.. وأيضا فى النفوس البشرية..

أما ومن حق الشيوعيين أن يخضعوا كغيرهم لنوازع الضعف البشرى، فقد كان منطقيا أن تقبل المنظمات الثلاث الكبيرة على الوحدة، وكل منها يعتبر نفسه التيار التاريخى الذى اثبت صحة أفكاره، وسلامة سياساته، فهو يوحد الآخرين فيه، ولايتوحد معهم، وهو يقبل- عند صياغة الخط السياسى للحزب، أن يتراجع عن بعض أفكاره السياسية، ليلتقى مع الآخرين ظاهريا، لكنه لاينوى الالتزام بشئ، سوى بأفكاره الاساسية، التى ستعطيه الوحدة الفرصة لنشرها بين قواعد التنظيمات الأخرى، وبذلك ينتصر على الجميع، فيدمجهم فيه.

وهكذا لم تأخذ الوثائق السياسية للوحدة بين الشيوعيين، حقها من النقاش، بينما تزايدت المناورات التنظيمية، واندفعت كل منظمة تنافس الأخرى فى تقديم قوائم باسماء أعضائها، فتضخم من حجمهم، لتفوز بنصيب اكبر من مقاعد اللجنة المركزية، وتستطيع بذلك أن تسيطر على توجيه الحزب، وأن تدمج الآخرين فيها..

ولم يكن غريبا مع ذلك، أن تسير عملية ادماج المستويات التنظيمية ببطء نسبى بسبب عدم القدرة على تحقيق الانسجام بين أعضاء ينتمون لتنظيمات مختلفة النشأة، وتغلب عليهم روح التنافس معاً، مما جعل عملية الادماج، لاتبشر بنتائج ايجابية.

وكما أن الوحدة المصرية السورية قد أزعجت الاستعمار رغم هشاشة الاسس التى اقيمت عليها، فقد أزعجت الوحدة بين الشيوعيين «عبد الناصر»، فمع أنهم كانوا يؤيدونه، الا أنه خشى أن تؤدى وحدتهم الى تقويتهم، فلا يستطيع أن يصفيهم بسهولة، خاصة وأن معظم القوى السياسية الاخرى كانت قد جمدت نشاطها أو صفته تماما، وهو ما يعطيهم فرصة ملء الفراغ السياسى، فيتغلغلون فى الشارع المصرى.



٩

لم يؤثر اعتراض الحزب الشيوعي السوري، على الأسلوب الذي تمت به الوحدة السورية المصرية، على موقف الحزب الشيوعي المصري من تلك الوحدة، بل استقبلها ببيان حماسي، دعا فيه أعضاءه الى أن يكونوا في طليعة الذين يصوتون ب «نعم» في الاستفتاء على اعلان الجمهورية العربية المتحدة، وعلى انتخاب جمال عبد الناصر رئيسا لها، بل إنه ضعّف من أثر اعتراض الحزب الشيوعي السوري على الأسلوب الذي تمت به الوحدة، لافتا النظر الى خطأ تناول قضية الوحدة من زاوية حل الاحزاب، وتجاهل الاثار الهامه لتأسيس دولة الوحدة، على ميزان الصراع بين حركة التحرر الوطني والاستعمار في المنطقة.

ويخلو النصف الأول من عام ١٩٥٨، من أية اشارات على تأثير موقف الحزب الشيوعي السوري على العلاقة بين عبد الناصر والشيوعيين المصريين، أو على موقف كل منهما من الآخر. فقد واصلوا تأييده بحماس، وصل الى ذروته عندما انتصرت ثورة العراق في ١٤ يوليو ١٩٥٨، ليتغير بانتصارها ميزان القوى في المنطقة، فتكسب حركة التحرر الوطني العربية رافدا جديدا فتيا، وتتلقى قوات الاستعمار لطمة، بانتقال مركز حلف بغداد الى الصف المعادي لها، ويثور غبار التدخل الأجنبي في سماوات المنطقة وتمخر الاساطيل على شواطئها. ثم يهدأ ذلك كله بعد حين..

ومن سوء الحظ أن عبد الناصر سرعان ماغير نظرته الى ثورة العراق، وبدلا من أن يعتبرها رافداً جديداً لحركة التحرر الوطني العربية، نظر اليها باعتبارها منافساً لقيادته، ومركزا لحركة التحرر، قد يهمش من دوره ونفوذه.

كانت ثورة العراق قد انتصرت بدعم وتأييد جبهة وطنية تضم عددا من الشخصيات والاحزاب الوطنية والقومية، عسكرية ومدنيه، شاركت كلها- بعد انتصار الثورة- في الوزارة، وحصلت على حقوقها الديمقراطية في شرعية وجود أحزابها، وحقها في اصدار الصحف، وفي تنظيم الجماهير، وفي المشاركة في رسم السياسية العامة لحكومة الثورة.

وكان منطقيا أن تتحفظ تلك القوى عندما أسرع فرع حزب البعث في العراق، وهو أحد الأحزاب القومية التي شاركت في الجبهة التي خططت للثورة ودعمت انتصارها، ليطالب بانضمام العراق للجمهورية العربية المتحدة، وفي وحدة اندماجية فورية، اذ كان معنى حماسها لمثل هذا الشعار، أن تتنازل عن شرعية وجودها، وعن حقها في المشاركة في التأثير على السياسة العامة للبلاد، كما حدث مع الأحزاب والقوى السياسية السورية، بعد انضمامها للجمهورية العربية المتحدة، والواقع أن «حزب البعث» لم يكن بدعوته يقصد التنازل عن وجوده، بل كان يسعى لتأكيد هذا الوجود وحده والغاء الآخرين، ولأن العلاقات بينه وبين «عبد الناصر» كانت في ذروة توثقها آنذاك، حتى أنه ترك له سوريا يحكمها نيابة عنه، ودون منافس أو شريك، فقد أسرع فرعه القطرى يدعو الى الانضمام الى الجمهورية المتحدة، ليتخلص هو الآخر من منافسيه، ليخلو له وجه العراق كما خلا له وجه سوريا من قبل، ويتحقق التطابق بين الزعيم القومي الذي لاحزب له، والحزب القومي الذي لازعيم له.

وتداعت الأحداث في سرعة مخيفة خلال الشهور القليلة التي تلت انتصار الثورة، فانقسمت الجبهة التي قادتها الى قسمين يدعو أحدهما الى الوحدة الفورية الاندماجيه مع مصر وسوريا، ويدعو الآخر الى وحده فيدرالية، تصبح فيها العراق جمهورية لا أقليم، ولاتفقد أحزابها في ظلها شرعية وجودها، أو تحكم من خلال حكم شمولي. وانقسمت زعامة الثورة الى جناحين، تبنى عبد السلام عارف، وجهة النظر الأولى.. وتبنى عبد الكريم قاسم وجهة النظر الثانية..

ومع تزايد تدخلات الأجهزة الناصرية في الشئون الداخلية للعراق، نشبت الصدامات بين الشيوعيين والبعثيين وبين «عبد الكريم قاسم» و«عبد السلام عارف»، فصفى الأول الثاني، وعزله عن مناصبه، ثم قبض عليه وقدمه الى المحكمة. التي كانت السبب في تفجير الخلاف العلني بين عبد الناصر وعبد الكريم قاسم.

وهكذا جاءت الحالة العراقية بنموذج جديد لحكم تحرري معاد للاستعمار واللاقطاع، ومع ذلك فهو يحافظ على الديمقراطية السياسية، ويقبل بتعدد الأصوات الوطنية، فلايشترط حل الاحزاب، ولايفرض على الجميع أن يندمجوا فيه قسراً، وهو نموذج اثار إحساس عبد الناصر العالي بالمنافسة، ولادراكه أنه به من المزايا ماقد يجعله اكثر جاذبية للأقطار والشعوب العربية، من مشروعه، فقد سعى لتحطيمه، أما تأثيره على الحزب الشيوعي المصري، فقد كان حقيقيا، اذ أثار حماسه، وأخرجه من حالة من الميوعة السياسية واكبت الاعلان عن تأسيسه، فدفعه لتأييد غير مشروط لعبد الناصر، فاستيقظ ليجدد المطالبة ببرنامجه الديمقراطي، الذي كاد ينساه.

ويبروز خط انتقاد عبد الناصر في أدبيات الحزب الشيوعي المصرى، بدأت حلقات الأزمة التي انتهت فيما بعد بانفراط الحزب، وكشفت عن أن وحدته قد قامت على أساس من الهواء، وأنها كانت- كالوحدة المصرية السورية- وحدة على ورقة انفصال..

في ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨، خطب عبد الناصر في عبد النصر ببورسعيد، فانتقل بهجومه من الحزب الشيوعي السوري، الى الحزب الشيوعي المصري، ووصف الشيوعيون العرب بأنهم عملاء، وأعلن أن المعركة بين القومية العربية والاستعمار قد انتهت بالانتصار، وأن المعركة بينها وبين الشيوعيين

قد بدأت، ولن تنتهي إلا بالانتصار عليهم..

وفي تاريخ لاحق كتب «محمد حسنين هيكل» - لسان حال عبد الناصر- يقول ان على الشيوعيين أن يضعوا على أفواههم أقفالا من جديد..

١٠

بعد منتصف ليلة ٣١ يناير ١٩٥٨، وبنفس الخطة التي اتبعها اسماعيل صدقي في تصميم حملته الشهيرة على الشيوعيين، هاجمت قوات الأمن المصرية منازل ١٦٣ من قادة الحركة الشيوعية المصرية، فاعتقلتهم جميعا، وفتشت بيوتهم، وضبطت آلافا من الاوراق المخطوطة والكتب والمنشورات والأوراق التنظيمية.

وكان شهدي عطية الشافعي، قد استقبل في منتصف الليل، في شقته بشارع القصر العيني، جندي الحراسة، الذي يمر للاطمئنان على وجوده في منزله، ويوقع على دفتر خاص بذلك، تنفيذا للعقوبة التكميلية التي قضت عليه بها المحكمة، وهي وضعه خمس سنوات تحت رقابة الشرطة، ثم عاد ليكتب بيانا سياسياً يعلق به على خطاب عبد الناصر في عيد النصر..

وفي الساعة الثانية والنصف صباحا قبضوا عليه..

وفي الثامنة مساء كان يقف أمام «صلاح نصار» وكيل أول نيابة أمن الدولة ليقول له «انني أومن بالشيوعية كنظرية.. وأومن بأن تطبيقها في مصر الآن، وفي ظروفها الراهنة، انما يكون بالتدعيم والتأييد الصادق الخالص للحكومة الوطنية التي يرأسها الرئيس عبد الناصر، لمواجهة العدو الأول وهو الاستعمار والصهيونية والرجعية!!

وأضاف «شهدي» شارحا أفكاره السياسية، التي كانت أحد أسس الخلاف الذي انتهى الى عدم استمرار الوحدة، واستقلاله هو ومجموعة من زملائه الذين كانوا يشكلون فيما قبل الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو)- فقال انه يدعو للتعاون التام بين كافة القوى والطبقات، باعتباره السبيل لمكافحة الاستعمار وتقدم البلاد، في تحالف يضم كل الطبقات التي تستطيع أن تلعب دوراً تقدمياً في الانتاج، ويعادي الطبقات الرجعية التي تعرقل نمو الاقتصاد القومي.

وأضاف: أنه يؤمن بأن الخلافات التي قد تنشأ في ظل الحكم الوطني الحالي، يمكن أن تحل بالتفاهم والاقناع، وأن محاولة حلها بالقوة، فهي تفتح المجال، للخطر المتزايد من جانب الاستعمار والرجعية

وعلى سبيل ابراز التمايز بين ماكان يقول به، ويقول به الآخرون، فقد قال أنه يقرأ بعض نشرات الحزب الشيوعي المصري، التي تصله بالبريد، وانه لايوافق على مسلك هذا الحزب، وعلى مايسميه مطالبه الديمقراطية، لأن الدعوة الى هذه المطالب في الظروف التي تجتازها البلاد، غير ملائمة.. وأضاف أنه يعتقد أن الوحدة بين مصر وسوريا، خطوة تقدمية في قضية الوحدة العربية، ولذلك فان ماسمعه من آراء الحزب الشيوعي السوري بشأن هذه الوحدة، تجعله يحكم بأن موقفه خاطئ!..

وبعد سته أسابيع من اعتقاله، قال في ختام اقواله التي أدلى بها بعد مواجهته بالمضبوطات

- أنا شخصياً اعتبر أن تقديمي للمحاكمة اليوم بتهمة قلب نظام الحكم بالقوة، أو بتهمة معاداتي لنظام الحكم الحالي، أكبر هزيمة لي في حياتي، لأني اعتبر أن كل معاداة للحكم القائم، أو محاولة لاضعافه، في مصاف الخيانة.. سواء للقضية الوطنية، أو القضية الاشتراكية.

وأشار الى أنه ومن ساهم بأنهم جزء ممن رآهم في الاعتقال، ممن وقعوا نداء للرئيس يجددون به موقفهم في تأييده، هم من أشد أنصار الحكم القائم اخلاصا وتأييدا، لاطمعا ولاخوفا وانما بناء على عقيدة واضحة بأن التحالف مع الحكومة القائمة هو الوسيلة الوحيدة لمواجهة أي مغامرة استعمارية من جهة، ولبناء الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، وهو تحالف ليس موقوتا، ولاهو مناورة أو تكتيك.

وقال شهدي عطيه:

- نحن نستطيع اقناع الجماهير بعدم اللجوء لسلاح الاضراب لمطالبها السياسية أو الاقتصادية، لأنها مربوطة باشتراكها الحماسي البناء في معركة التصنيع، وغيابنا فتره بسبب الاعتقال يتيح لفئات الرجعية خارج الحكم أو داخله، ويتيح للآراء المنحرفة الخاطئة أن تلعب دوراً في عزل الشعب عن حكومته الوطنية، ولو توفرت الثقة، لاستطعنا أن نلعب دوراً فعالاً في النطاق العربي، لكشف أية آراء متمردة، وبيان أهمية الوحدة بين العرب، وخاصة بين الجمهورية العربية والعراق..

وقد ظل «شهدي عطية» يردد هذه الآراء، رغم أن السياط التي نالته، لم تقل عن السياط التي نالت الذين كانوا يتمسكون ببرنامج المطالب الديمقراطية..

لكن قانون العصر الناصري، كان يرفض كل وحدة، وكل تحالف، مشروطا كان أم غير مشروط..

ولهذا فإن الشوم الذي قتل شهدي بعد ذلك التاريخ بعدة شهور، كان هو التعليق الوحيد على غزلته التي لم تجد فؤاداً يخفق.

وتلك قصة أخرى

البقية في العدد القادم





أغنيات شهدي عطية الشافعي

الكل في واحد

١١

صلاح عيسى

قضى «شهدي عطية الشافعي» الأسابيع العشرة الأولى من عام ١٩٥٩ في معتقل القلعة، ضمن ١٦٣ من قيادات الحركة الشيوعية المصرية، شملتهم الوجبة الاولى من حملة الاعتقالات التي افتتحت بها أجهزة الامن الناصرية العام.

وكانت تلك الوجبة الأولى قد اقتصرت على من اعتبرتهم تلك الأجهزة، أعضاء في المكاتب السياسية، واللجان المركزية او مسئولين عن الأجهزة المركزية، والمناطق الجغرافية في المنظمات الشيوعية، واستهدفت شل الجهاز العصبي المحرك لتلك المنظمات، لفترة كان واضحا أنها ستطول، اذ لم تكتف بتقديم معظمهم الى نيابة أمن الدولة للتحقيق معهم، تمهيدا لمحاكمتهم، بل واستصدرت -على سبيل الاحتياط- قرارات جمهورية باعتقالهم جميعا، طبقا لقانون الطوارئ الموحد، الذي كان من أوائل القوانين الوحدوية التي صدرت في عهد الوحدة، لتضمن بقاءهم خلف الأسوار، فيما لو برأهم القضاء.

ورغم تواصل الحملة الاعلامية ضد الشيوعية، سواء في خطب عبد الناصر، أو خطب معاونيه، وفي صحافة الاقليمين، الا أن المعاملة في معتقل القلعة، كانت- الى حد ما- قانونية، وفيما عدا حرمانهم من الزيارات، أو من الاتصال بالخارج، فإن أحدا لم يمارس ضدهم عنفا، بل وسمح لهم بقراءة الصحف، وتلقي الطرود من أهاليهم، حتى أنهم نجحوا- رغم الحصار- في اجراء اتصالات بالخارج، أتاحت لهم الحصول على ما صدر من بيانات حزبية، طمأنتهم الى أن القبض على الجهاز العصبي الحساس للحزب، لم يحل بينه وبين مواصلة نشاطه.

لم تفرق الحملة الاعلامية الرسمية في حجومها العنيف، بين الشيوعيين في مصر وسوريا والعراق، ولم تميز هذه الحملة بين مواقف الشيوعيين المصريين الداعين للتحالف مع عبد الناصر، دون التوقف عند موضوعات الخلاف معه، ومواقف الشيوعيين الذين كانوا يتمسكون بابراز وجه الخلاف معه، فاتهمت الجميع بأنهم خونة وعملاء، ووصفتهم بأنهم شعوبيون، لا يؤمنون بالقومية العربية، ولا يؤيدون الوحدة المصرية السورية، ويسعون الى تفتيتها.

والواقع أن الشئ الرئيسي الذي كان يتفق فيه الشيوعيون في العراق وسوريا ومصر آنذاك، كان حرصهم على بقاء تنظيمهم المستقل، لم يكن الحزب الشيوعي السوري أقل تقديرا لوطنية عبد الناصر وتأييدا لسياسته المعادية للاستعمار من الحزب الشيوعي المصري أو العراقي، ولم تكن الأحزاب الثلاثة، تجهل حجم الآثار الايجابية التي تنجم عن توحيد الاقطار العربية في ظل قيادة وطنية معادية للاستعمار، على حركة التحرر في المنطقة وفي العالم. لكن المشكلة كانت تكمن في الأسلوب الناصري الذي يرفض التنوع في إطار الوحدة، ويراه تبديدا لجهد الأمة، وتعطيلا لمسيرتها نحو أهدافها، ويصر على سبكها في وحدة قسرية، تتجاهل أن التنوع الى طبقات، وتيارات سياسية هو- كالتجزئة الى أقطار- واقع لابد من الاعتراف به، والتعامل معه، وتصفية تناقضاته، قبل القفز الى الاندماج.

وكان «الحزب الشيوعي السوري» هو الوحيد بين الاحزاب السورية الذي رفض حل نفسه، واعتذر سكرتيره العام «خالد بكداش» عن حضور جلسة مجلس النواب السوري- وكان عضوا به- التي أقرت الأسس العامة لدولة الوحدة، اذ كانت تلك الأسس، تتضمن نصا يقضي بأن يكون «الاتحاد القومي» هو التنظيم السياسي الوحيد، في الدولة الموحدة، وكان اقراره بذلك، يعني القبول بحل الحزب، فضلا عن أن هذه المبادئ كانت في جوهرها تجعل من عبد الناصر هو السلطة الشرعية الوحيدة، طوال فترة الانتقال التي لم تحدد مدتها.

وفيما عدا هذا الحرص على تنظيمهم المستقل، فان الشيوعيين المصريين كانوا قد عادوا الى تقليدهم التاريخي، فانقسم حزبهم الواحد الذي أعلنوه في ٨ يناير ١٩٥٨، بعد ستة شهور على إعلانه، فانسحبت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني- حدتو- من الحزب الواحد، واستعادت كيانها المستقل، ومعظم أعضائها وكوادرها، بينما ظل أعضاء التنظيمين الآخرين في إطار الحزب الواحد.

بدأ الخلاف بعد إتمام الوحدة مباشرة، لأسباب سياسية وتنظيمية تواكبت وتداخلت وكشفت وقائعه اللاحقة عن أن الوحدة الاندماجية بين التنظيمات الثلاث الكبيرة، قد تمت دون تمهيد كاف، ولم تضع في اعتبارها واقع التجزئة الطويل، فقفزت الى الوحدة بعد فترة تنسيق لم تستمر سوى ستة شهور فقط، ومنذ أول اجتماع للجنة المركزية، بدأت نذر الانفصال تطل برأسها.

كانت الوحدة قد تمت على أساس وثيقة سياسية عامة، لم ترصد فيها نقاط الخلاف، التي كان مفهوما انها نقاط ثانوية، ستتم تصفيتها من خلال الحوار في إطار الوحدة، ولكن الممارسة اليومية سرعان ما كشفت أن مجرد الاتفاق على أن نظام عبد الناصر يمثل البرجوازية الوطنية ليس كافيا لبناء حزب قادر على مواجهة العواصف التي هبت عليه من الخارج، والأعاصير التي تفجرت من داخله، صحيح أنه كان يضم في قيادته، رجالا يملكون شجاعة فائقة، واخلاصا نادرا، ورغبة حقيقية في افتداء الوطن والتضحية من أجل الشعب، الا انهم كانوا بشرا، لكل منهم تاريخه الخاص، الذي لم يكن يسيرا عليه أن يتنازل عنه، أو يعترف بخطيئة كله، أو خطأ جانب منه.

المتمين

كان عسيرا على المتمين الى حزب العمال والفلاحين الشيوعي المصرى (طليعة العمال) أن ينسوا انهم ظلوا منذ تأسيس منظمتهم فى الأربعينيات، يعتبرون أنفسهم التنظيم الماركسى الصحيح، وينظرون الى الاخرين باعتبارهم متمركسين، وكان مستحيلا أن تتجاهل حدتو أنها فى نظر نفسها هى التيار التاريخي، صاحب النظرة الصائبة فى تحليل الواقع المصرى، الذى اثبتت الأيام صحة تقييمه لثورة ٢٣ يوليو، بينما كان الآخرون يتهمونها بأنها تابعة عسكرية عميلة للولايات المتحدة، ولم يكن كوادر الحزب الشيوعي المصرى (الراية)، قد نسوا انهم الذين أعلنوا الحزب، ورفعوا شعار «لاشيوعية خارج الحزب».

وفى ضوء ذلك، فليس هناك خطأ كبير فى القول بأن المنظمات الشيوعية المصرية، مارست وحدتها بأسلوب «ناصرى»، اذ سعت كل منها لادماج الآخرين فيها، ورغم العوامل السياسية فى الخلاف، الا أن أسلوب الوحدة، يضع فأس الانفصال- بالدرجة الأولى- فى رقبة العوامل التنظيمية، والأرجح أن تيارات الصراع من أجل السيطرة على الحزب الواحد، هى التى أججت الخلافات السياسية التى كان ممكنا السيطرة عليها.



وهكذا تدافعت الأحداث بسرعة شديدة، فبعد المناوشات الأولى حول توزيع المسئوليات الأساسية على أعضاء اللجنة المركزية للحزب الواحد، التى سعت خلالها كل منظمة لكى تأخذ من المسئوليات التنظيمية مايتناسب مع ماتعتقد أنه حجمها ووزنها، نشأت الأزمة حول استمرار عمل المحترفين، وهم الكادر المتفرغ للعمل السياسى، مقابل مكافآت ضئيلة يدفعها لهم الحزب، وكان معظمهم ينتمون الى «حدتو» اذ لم يكن لدى المنظمتين الأخريين محترفون، وعندما اعتذرت أغلبية اللجنة المركزية عن دفع مرتبات المتفرغين لضعف ميزانية الحزب، وقررت الغاء الاحتراف، اعتبر ممثلو «حدتو» فى أن هناك مؤامرة مقصودة، تهدف الى اضعاف مكانة منظمتهم فى الحزب الواحد بتصفية مركز قوتها وتفردها، وهم المحترفون، فبدأوا يحتفظون باشتراكاتهم لانفسهم، بينما استراب الآخرون فى أهداف المحترفين الذين تطلب حدتو تفرغهم للعمل السياسى، واعتبروه مناورة تستهدف السيطرة على الحزب، وتوجيهه من خلال شبكة المحترفين. فسحبت حدتو ممثلها الأصلى فى اللجنة الدائمة التى كانت تضم ثلاثة أعضاء يمثل كل منهم منظمة من المنظمات الثلاث التى اندمجت فى الحزب الواحد، وتقوم عمليا بدور السكرتير العام للحزب.

وتداعت الأحداث بسرعة مخيفة، ليختلط فيها ماهو تنظيمى بما هو سياسى، فبعد أسابيع قليلة من الوحدة المصرية السورية، صدر القرار الجمهورى رقم ٨ لعام ١٩٥٨، الذى يقصر حق الترشيح لعضوية مجالس ادارات النقابات بكافة انواعها على الأعضاء العاملين بالاتحاد القومى، وبمقتضى هذا القرار فقدت النقابات استقلالها لدى قبيل، وأصبحت فى واقع الأمر منظمات تابعة للاتحاد القومى، الذى لم يكن له وجود حقيقى، والذى مارس سلطة الترشيح لعضوية مجالس ادارات النقابات، عن طريق أجهزة الأمن.

وفتح القرار أبواب الخلاف داخل الحزب الشيوعي الواحد، حول طبيعة «الاتحاد القومى»، هل هو حزب للبرجوازية كما ذهبت الاغلبية التى تضم ممثلى حزب العمال والفلاحين، وحزب «الراية»، وهو ما يفرض على الشيوعيين أن يقاطعوه، ولا ينضموا لعضويته أم أنه جبهة وطنية، كما ذهبت الأقلية التى تمثلها «حدتو»، وهو مايفرض عليهم أن ينضموا اليه، ويناضلوا فى صفوفه.



وقد جاء القرار، ليكون جزءا من سلسلة من القرارات بقوانين التى أصدرها عبد الناصر باعتباره السلطة الشرعية الوحيدة فى دولة الوحدة، طبقا للدستور المؤقت الذى أصدره هو نفسه، كانت تسير كلها فى سياق واحد، هو دمج الكل فى الواحد، الذى هو زعامته، والغاء كل تمايز فى الرأى والاجتهاد أو الوجود، بدعوى أن بناء دولة الوحدة، يتطلب تركيز كل السلطات فى يد واحدة.

وكان أول هذه القرارات بقوانين يقضى بأن يتولى رئيس الجمهورية جميع الأختصاصات التى تعهد بها التشريعات المعمول بها فى اقليمى مصر وسورية الى رئيس جمهورية مصر، أو رئيس جمهورية سوريا، أو مجلس الوزراء السورى أو رئيسه. وجاء القرار الثانى- وقد صدر فى ١٢ مارس ١٩٥٨- ليقضى بحل كل الأحزاب والهيئات السياسية القائمة فى الاقليم السورى، وحظر تكوين احزاب او هيئات سياسية جديدة.



خالد بكداش سكرتير الحزب الشيوعى السورى: مع الوحدة.. ومع الديمقراطية

ولم يكن الشيوعيون المصريون المشتبكون فى صراع حاد حول الموقف من «الاتحاد القومى» يعرفون أن عبد الناصر كان قد أعلن فى الجلسة الأولى لمجلس وزراء دولة الوحدة، عن تشكيل لجنة لوضع المبادئ العامة لتنظيمات الاتحاد القومى، وطالب بأن يشمل كل المواطنين على اختلاف طبقاتهم وطوائفهم ونزعاتهم وآرائهم باستثناء الشيوعيين، لأنهم يعارضون حل الاحزاب، وينتقدون الأسلوب الذى تمت به الوحدة.

وبعد أسابيع قليلة من إعلان الوحدة، عزل الفريق «عفيف البزرى»- قائد الجيش الأول- بعد ان عدل المشير عبد الحكيم عامر، عن موافقته على حركة للتنقلات كان قد اقترحها بين قادة الافرع والوحدات العسكرية فى الجيش السورى، على إثر تقرير قدم له، يقول بأن هذه الحركة تستهدف وضع الضباط الشيوعيين من اصدقائه فى كل المراكز الحساسة فى الجيش الاول، رغم أن «البزرى» لم يكن عضوا بالحزب الشيوعى السورى، كما أن الحزب لم يكن له أعضاء بين ضباط الجيش، فضلا عن الدور البارز الذى لعبه «الفريق البزرى» فى اتمام الوحدة، بل أن ثلاثة من كبار الضباط الذين شملتهم هذه الحركة قد أصبحوا وزراء بعد ذلك، بينما تولى الرابع ذات المنصب الذى كان «البزرى» قد اقترح تعيينه فيه.

وهو مايؤكد أن الهدف من الاعتراض،

كان تأكيد سلطة المشير عامر المطلقة على الجيش السوري، وهو النهج الذي تواصل بعد ذلك الى الحد الذي انتهى بوضع ضابط مصري، في كل وحدة من وحدات الجيش السوري، مما أدى الى إشعار الضباط السوريين بأن الوحدة، قد تحولت الى تسلط مصري.

وقد شملت اجراءات تركيز السلطة، وتصفية الجيوب الديمقراطية في سوريا، تتابع خلال عام ١٩٥٨ فصدر قرار بشجع أصحاب الصحف السورية على التنازل عن امتيازات إصدارها، مقابل تعويض مجز تدفعه الدولة، ثم صدر قانون الطوارئ الوحدوي الذي أسوأ من قانوني الاحكام العرفية اللذين كان معمولا بهما في كل من سوريا ومصر، اذ كان قانون الاحكام العرفية السوري، يجعل الاعتقال من سلطة القضاء، فالغى ذلك، مما أطلق يد «عبد الحميد السراج» في اعتقال الشيوعيين في سوريا.

وكان الحزب الشيوعي السوري، قد قدم برنامجا للاصلاح في اطار الوحدة، أعلنه في ٢٠ يوليو ١٩٥٨، طالب فيه بايجاد مجلس نيابي مستقل، وحكومة مستقلة لكل من سورية ومصر، وذلك عن طريق انتخابات عامة حرة، وبضمان الحريات العامة، كما طالب بحماية الاقتصاد والصناعة في سوريا، وايجاد توازن في العلاقات التجارية بين الاقليمين.

وكانت هذه التطورات جميعها بعض الأسباب التي دعت قيادة الحزب الشيوعي المصري الواحد، الى اعادة النظر في موقفها من الأسلوب الذي تمت به الوحدة المصرية السورية فأعادت إحياء «برنامج المطالب الديمقراطية»، الذي كان قد وضع على الرف، وهو ما اعتبرته «حدتو» يسارية مفرطة، تغلب وجه الصراع على وجه التحالف في العلاقة مع عبد الناصر، لينتهي الأمر بانسحابها من الحزب، متهمة الاخرين بأنهم تكتلوا ضدها، ورفضوا طرح موضوعات الخلاف للحوار داخل الحزب، بل وفصلوا أربعة من قادتها، كان على رأسهم «شهدى عطية الشافعي»، الذي كان يساند بقوة، خط التحالف بلا حدود مع قيادة عبد الناصر.

ولو أن الشيوعيين كانوا قد استجابوا للانذار الذي تقدم به اليهم - في سبتمبر ١٩٥٨ - «أنور السادات» - المشرف العام على تنظيم الاتحاد القومي - لحلوا منظماتهم المستقلة، وقبلوا الدخول كأفراد في عضوية الاتحاد القومي، لجنبوا أنفسهم عذاب سنوات التصفية التي تحملوها بصلابة شخصية تشهد لتوقهم الانساني بالتفرد، ورغم أنها لم تحل دون تحقيق الهدف من حملة التصفية، اذ حلت هذه التنظيمات نفسها فعلا في العام ١٩٦٥، الذي قبل فيه الشيوعيون كثيرا مما كانوا قد رفضوه في عام ١٩٥٨.

وكان السادات قد استدعى «محمود أمين العالم» - عضو اللجنة الدائمة للحزب الشيوعي المصري (الواحد) - الى بيته في الهرم، وخلال سبع ساعات دارت بين الاثنين مناقشة مجهدة، أعلن فيها السادات، أن النظام لن يقبل وجود أي تنظيم سياسي في البلاد سوى الاتحاد القومي، وأن المجال الوحيد المفتوح أمام الشيوعيين للاشتغال بالسياسة، هو حل الحزب، والانضمام كأفراد الى هذا الاتحاد، فاذا أصروا على البقاء كحزب سياسي، فسوف يسحقون كما سحق الاخوان، ومع أن «العالم» قد دافع بشدة، عن حق الشيوعيين في التنظيم، باعتبارهم قوة وطنية، ولفت النظر الى أن اتخاذ اى اجراء ضد الحزب الشيوعي سوف يكون ضربة للنظام أيضا، الا أن السادات لم يتزحزح عن موقفه.

وقد يبدو الآن غريبا أن تستمر الخلافات بين الشيوعيين حول قضية مثل قضية «الاتحاد القومي» التي تصاعد الصراع حولها وتفاعل مع غيره من الصراعات التي انتهت بتحطيم حزبهم الواحد، لكن كثيرا من الأوهام الثورية كانت شائعة آنذاك - ربما ماتزال - ولعلهم لو قبلوا اقتراح «السادات» فحلوا حزبهم، لما نالوا اكثر مما نالوه حين القوا

بمناسبة العيد الأول للوحدة المصرية السورية صدر هذا العدد من جريدة «اتحاد الشعب» يحدد نقاط الخلاف بين الشيوعيين وعبد الناصر حول قضية الوحدة



اتحاد الشعب

جريدة الحزب الشيوعي المصري

الديموقراطية أساس حماية الوحدة

في الجمهورية العربية المتحدة

مؤتمر الانتصارات العظمى

بـاغلاقهـم الحمراء أمام أبواب الاتحاد الاشتراكي، بالتعبير لمحمد حسنين هيكل الايديولوجيست المعتمد للناصرية، أما الذي يدعو الى ضحك كالبكاء، فهو أن عبد الناصر نفسه اعترف بعد انفصال سوريا- أن الاتحاد القومي كان تجمعا للرجعية، بل إن البعثيين الذين كانوا يؤيدون الحكم، ويحرضونه ضد الشيوعيين، ليخلوا لهم وجه عبد الناصر، قد خاضوا انتخابات «الاتحاد القومي» في سوريا، فلم يحصلوا الا على ٥ ٪ من مقاعد وحداته القاعدية، وقد ثبت بعد ذلك أن شبكة للمخابرات بسوريا، مرتبطة بالرئيس عبد الناصر مباشرة، كانت تتصل بالعناصر اليمينية وتشجعها على الوقوف في وجه البعثيين، وتعدهم بدعم السلطات لهم في انتخابات الاتحاد القومي، وتبشرهم بأن تكون الانتخابات المقبلة، وسيلة للتخلص من البعثيين.

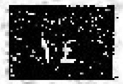
وكان لابد وأن تمر في النهر مياه كثيرة، ليدرك معظم الشيوعيين أن التركيبة الناصرية، لم تكن راغبة أو قادرة، على أن تفرق بين الشيوعيين الذين يؤيدونها بنسبة ١٠٠ ٪، وبين الذين يؤيدونها بنسبة ٢٠ ٪ ولم يكن يعنيها تأييد البعثيين لها، بعد أن سلموها «البضاعة»، اذ أن ماكان يعنيها في الواقع، هو الا يكون هناك نشاط مستقل، خارج اطار تنظيماتها واهدافها، حتى لو كان يرفع أعلام تمجيدها، ويهتف بأسمها ليل نهار، ولذلك استوردت من الديكتاتور البرتغالي «سالازار» صيغة «الاتحاد القومي» التي ثبت فيما بعد، أنه لم يكن حزبا للبرجوازية، ولا «جبهة وطنية»، بل مجرد جهاز اداري، يقوم بمعاونة اجهزة الدولة، في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين ويعطيهم شعورا مزيفاً بأنهم يشاركون في حكم بلادهم.

وكان شهدي عطية الشافعي قد غادر الحياة منذ ست سنوات، حين أصدر صلاح نصر- مدير جهاز المخابرات الناصري بين ١٩٥٧ و ١٩٦٧- كتابه الشهير «الحرب النفسية/ معركة المعتقد»، ليقول فيه ان التجارب قد اثبتت أن الوسيلة الناجحة، للقضاء على المعتقدات المنازلة، هي تجميع المؤمنين بها، ونفيهم الى مكان بعيد، يعزلون فيه عن العالم، فترة لاتقل عن خمس سنوات، لايتصلون فيها بانسان، وتركهم لعوامل الخلاف والفرقة، التي سوف تتكفل بأن يصفوا انفسهم بأنفسهم.

وذلك ماكان.



فرج الله الحلو سكرتير عام الحزب الشيوعي اللبناني لقى تحت التعذيب واذابوا جثته في الأحماض



تصاعد الصدام بين «عبد الناصر» و«عبد الكريم قاسم» حول زعامة حركة القومية العربية، بايقاع أسرع مما توقع الجميع، واشتعلت الحملة الدعائية بين البلدين، وأسرعت الأجهزة الناصرية السرية، لتساعد أنصارها في بغداد، وتحرضهم على محاولة الانقلاب على حكم «قاسم» والاستيلاء على السلطة في العاصمة العراقية، فقام «عبد الوهاب الشواف» آمر لواء الموصل، بتمرد عسكري على «قاسم» دعمته الأجهزة المصرية بشكل مكشوف، لكنه انتهى نهاية مأساوية، اذ ضرب «قاسم» مقر قيادة المتمردين بالطائرات، وقتل «الشواف» وانصاره، ووقع الصدام في الموصل بين الشيوعيين والقوميين، فحدد موعد الوجبة الثانية من حملة الاعتقالات ضد الشيوعيين المصريين، التي تمت في ٢٨ مارس ١٩٥٩، وبعد أسبوعين فقط، من هزيمة «الشواف»، مما أكد إن الاعداد لها قد سبق القيام بها بوقت طويل.

وفي ٢٦ مارس ١٩٥٩ تم إخلاء معتقل القلعة ليكون مستعدا لاستقبال الوجبة الجديدة التي شملت هذه المرة أكثر من ٧٠٠ من القيادات الوسيطة في المنظمات الشيوعية، ومن الأعضاء الفاعلين، بدت أشبه بعملية اجتثاث كامل لكل ماهو شيوعي، وضمت- فضلا عن الشيوعيين- عشرات من التقدميين والديمقراطيين المعروفين بتعاطفهم مع الشيوعيين، والنقابيين الحريصين على استقلالية النقابات عن السيطرة الحكومية، وأنصار السلام، وعدد من الصحفيين الديمقراطيين كان من بينهم كل محرري القسم الخارجي بجريدة «المساء» وعدد من محرري مجلات وصحف «الرسالة الجديدة» و«روز اليوسف» و«الجمهورية» و«الشعب» كما ضمت- لأول مرة- عددا كبيرا من النساء.

واقتيد «شهدي عطية الشافعي»، وبقية ضحايا الوجبة الأولى الى سجن الواحات الخارجة، الذي بدا نموذجا مثاليا للمنفى الذي يصلح لتصفية نفسية وبدنية لجميع الشيوعيين من الخريطة المصرية، فهو يقع في الصحراء الغربية على بعد ٨٠٠ كيلو مترا من القاهرة، وأقرب نقطة اليه على النيل، تقع على بعد ٢٠٠ كيلو مترا. وكان السجن قد افتتح في أغسطس ١٩٥٨، بالقرب من قرية «المحاريق» بالواحات الخارجة، ونقل اليه ٦٠ سجينا شيوعيا، ممن صدرت بحقهم أحكام بالسجن خلال السنوات الست السابقة على هذا التاريخ، فضلا عن مائة من الاخوان المسلمين، كانوا يقضون الاحكام الصادرة ضدهم من محاكم الشعب، عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥، ثم أضيف اليهم ضحايا حملة يناير ١٩٥٩.



وبعد أسبوعين من وصولهم الى معتقل المحاريق، أعيد ٦٤ منهم الى «سجن مصر العمومي» بالقاهرة، حيث تلقوا بمجرد وصولهم قرار الاتهام الصادر بحقهم، وفي ١٥ أغسطس ١٩٥٩ نقلوا الى سجن الحضرة بالاسكندرية لتبدأ محاكمتهم بتهمة تأسيس وادارة الحزب الشيوعي المصري، أمام محكمة عسكرية عليا برئاسة الفريق «هلال عبد الله هلال» قائد سلاح المدفعية.. وفي بداية ترقمير من نفس العام، انتهت المحاكمة، وتقرر اعادتهم الى القاهرة، ليفتتحوا سجن «اوردي ابو زعبل»..

وقبل عشرة ايام من انتهاء المحاكمة في تلك القضية، كان «شهدي عطية الشافعي» و٤٧ آخرون قد انتقلوا من الواحات الى سجن مصر، في انتظار انتهاء المجلس العسكري من محاكمة المتهمين في القضية الأولى، وبانتهائها تم ترحيلهم الى سجن الحضرة، ليتلقوا قرار اتهامهم بادارة وتأسيس الحزب الشيوعي المصري (حدتو).

وفي الجلسة الافتتاحية للمحاكمة [٨ مارس ١٩٦٠]، القى «شهدي» كلمة قال فيها:



محمود أمين العالم واسماعيل صبري عبد الله وعدد من رفاقهما في قفص الاتهام أثناء محاكمتهما أمام المجلس العسكري بالاسكندرية في صيف ١٩٥٩

- إنني أؤيد الحكم الوطني القائم، لان هذا هو واجب كل وطني مخلص، لا افعل ذلك طمعا في ثمن، ولا رهبة او خوفا، فقد سبق اعتقالي والحكم علي بالاشغال الشاقة في العهد الملكي، وقال لي والدي، ان في الامكان السعي لتخفيف الحكم، فقلت له: السجن احب الي من أعمال الجبناء.. وسوف استمر في تأييد الحكم القائم حتى لو صدر الحكم بادانتي..

وأضاف:

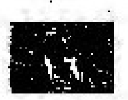
- هل احاكم لمجرد أنني اعتنق المبادئ الشيوعية كوصف الادعاء؟ حتى لو ثبت للمحكمة انني اؤيد النظام، ولا اسعى لقلبه؟.. هل احاكم لمجرد اعتناقي لمبدأ؟!.

وعلق «شهدي» على زعم الادعاء، بأن تأييده للنظام مؤقت: وان اعتناقه للشيوعية، مؤشر على انه سيستخدم القوة لقلب النظام، لأن كل الثورات الشيوعية قامت على العنف، فقال:

- لم تقم ثورة ضد حكم وطني.. فالثورات تقوم ضد الحكم الرجعي الخائن.

واضاف ان المسئول عن الأزمة بين «عبد الناصر» والشيوعيين، هو الاستعمار والصهيونية، اللذان استغلا الخلافات البسيطة، بين الطرفين، لاثارة الشكوك بينهما، وتنبأ بأن السحب سوف تنقشع يوما، وتشرق الشمس من جديد.

-١٥-



وعلى عكس ماتنبأ به «شهدي عطية»، فقد كانت السحب تتكاثف بشدة، خلال الشهور التي كان يحاكم اثناءها.. كان الحكم الوطني ينتقل بحملة التصفية الى مرحلة جديدة، اذ لم تتواصل الحملة الدعائية المكثفة ضد الشيوعية، وحملات الاعتقال فحسب، بل وبدأت كذلك التصفية الجسدية، بالتعذيب والتجريح والقتل.

كانت هناك خمسة مراكز رئيسية لعملية الابادة الشاملة للشيوعيين، هي معتقلا «المحاريق» - بالواحات الخارجة - و«العزب» - بالفيوم - وسجنا القناطر الخيرية - رجال ونساء - ، والسجن الحربي، الذي انتهى اليه المجنون الذين شكت اجهزة الأمن في انهم شيوعيون..

وفيما عدا السجن الحربي الذي بدأت عمليات التعذيب داخله مع بداية الحملة فقد كانت المعاملة السائدة في المراكز الاربعة الاخرى، تقوم على تنفيذ خطة العزل الكامل عن الحياة، وتحريم اتصال الشيوعيين بغيرهم من السجناء، ووضعهم في ظروف معيشية بالغة التعاسة، وخاصة في معتقلي «المحاريق» و«العزب»، وحرمانهم من ابسط حقوق الانسان، ورغم أنهم كانوا جميعا - حتى تلك اللحظة - اما معتقلين، أو مجرد متهمين في قضايا لم تصدر فيها احكام بعد، حتى حق تناول الطعام الذي كانت كميته ونوعيته تكاد لاتكفي لكي يستمر الانسان حيا.

.. وحتى ٨ نوفمبر ١٩٥٩، وهو التاريخ الرسمي لافتتاح «أوردي ابو زعبل» الذي تصاعدت بين جنباته خطة التصفية البدنية والنفسية الى ذروتها، كان قد سقط من بين الشيوعيين المصريين، قتيلان بالتعذيب حتى الموت اولهما - وهو «محمد محمود عثمان» - في مبنى المباحث العامة في طنطا، الذي كان قد اقتيد اليه في ابريل ١٩٥٩، حيث قام البكباشي أنور منصور بتعذيبه في محاولة للحصول على معلومات منه، حول تنظيمات الحزب الشيوعي المصري، بالوجه البحري، وكان قد تولى مسئوليتها بعد حملة أول يناير، وتواصل التعذيب حتى لفظ محمد محمد عثمان آخر انفاسه، واخفيت جثته، ولم تظهر حتى اليوم.

وفي يوليو من العام نفسه، لفظ عامل النسيج «مصطفى خولي الهنساري» انفاسه تحت التعذيب في السجن الحربي، وأخفيت جثته، ولم تظهر حتى اليوم.

وكانت حملة اعتقالات الشيوعيين السوريين، قد بدأت في الاقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة، قبل بدء الحملة ضد رفاقهم المصريين بحوالي أسبوعين.. وشن «عبد الحميد السراج» - وزير داخلية الاقليم السوري - حملة شرسة على اعضاء الحزب، الذين انتقلوا الى المعتقلات والسجون السورية، ومنها سجن المزة الشهير، وفي مركز تابع للمباحث السورية، اعتقلت أجهزة «السراج»، سكرتير عام الحزب اللبناني، «فرج الله الحلو»، الذي كان قد تسلل الى «سوريا» باسم مستعار هو «حسان منصور»، ومع انه كان قد لفت نظر الجلادين الذين كانوا يعذبونه، الى أنه مريض بالقلب، الا أنهم واصلوا تعذيبه، حتى لفظ آخر انفاسه، فحملوا جثته ودفنوها في مزرعة أحدهم، ثم خشوا أن يعرف أحد مكانها فاخرجوها، ونشروها بالمناشير الى عشر قطع، والقوا بها في حوض يمتلئ بحامض الكبريتيك المركز، حتى تحللت تماما، ولم تبق منها سوى رغوة رمادية اللون.

ولعل «شهدي عطية الشافعي» لم يتصور أن الامور قد وصلت الى هذا الحد، ذلك أن احدا لم يكن يعرف آنذاك ماجرى في السجن الحربي، ولاماكان يحدث بين جدران الأوردي، وكان لابد ان يموت هو نفسه امام ابواب الاوردي، وهو يهتف بحياة عبد الناصر، ليلتقي بهؤلاء الآخرين.

وذلك هو الفصل الأخير الذي نرويه في العدد القادم.

اغتيال شهدي عطية الشافعي

اغتيال شهدي عطية الشافعي

عرس الأوردي

١٧

صلاح عيسى

في الثالثة من فجر يوم السبت ٨ نوفمبر ١٩٥٩، فوجئ المسجونون الشيوعيون في سجن مصر، بالباب الرئيسي للعنبر- الذي كانوا يقيمون في دوره الأرضي- ينفتح في ضجة هائلة، واستيقظوا على إيقاع خطوات عسكرية ثقيلة تدق أرض العنبر، وأصوات تأمر وتصيح، وتفتح أبواب الزنازين في جلبة، لتأمرهم في لهجة صارمة، بأن يجمعوا أمتعتهم استعداداً للرحيل..

تكفلت الملامح المتجهمة التي طالعهم بها ضباط السجن، بإحباط الآمال التي تناوشت بعضهم، بأنهم سيرحلون إلى سجن آخر، يعاملون فيه معاملة أفضل من تلك التي عوملوا بها خلال الأسبوع الوحيد الذي قضوه في هذا السجن، بعد أن انتهت محاكمتهم أمام المجلس العسكري في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٩، وغادروا الاسكندرية، ليجدوا أنفسهم في أقذر عنابر سجن القاهرة، «قرميدان» وليعاملوا بمعاملة مختلفة تماماً عن تلك التي كانوا يعاملون بها، حين كانوا يقيمون في السجن نفسه، قبل ترحيلهم إلى الاسكندرية، فتغلق عليهم الزنازين طوال ساعات اليوم، ويحرمون من الزيارات والفسح، والكتب والصحف، والاستماع إلى الإذاعة، ويحشرون في زنازين مظلمة، رطبة، تزدحم بأسراب البق والقمل والصراصير.

وقضت الطريقة الفظة التي فتش بها السجانة أمتعتهم، على الآمال التي تناوشت آخرين، بأن «الحكومة الوطنية الحليفة» لم تتحمل الإساءة إليهم، ولم يطاوعها قلبها على معاملتهم بخشونة فخضعت لضغوطهم، وأن إضرابهم عن الطعام لتحسين معاملتهم- الذي لم يكن قد استكمل بعد يومه الأول- قد أتى بثماره، وحقق مطالبه، بتلك السرعة غير المعهودة.

في فناء السجن قسم المحبوسون- وكان عددهم ٦٢- على ثلاث «حجلات»، أو جنازير، تضم كل «حجلة» عشرين منهم، يقفون في صفين وتتوسطهم سلسلة حديدية طويلة، تتوزع على جانبيها عشرة قيود حديدية مزدوجة، تقيد يمنى أحدهم إلى يسرى الآخر، وتقيدهما معا إلى السلسلة ذاتها..

وقبل أن يصعدوا إلى ثلاث من السيارات المجهزة على شكل زنازين، لتقودهم إلى المجهول تلقوا أول إشارة إلى أنهم ذاهبون إلى العاصفة.. إذ اقترب «يوسف القشطه»- مأمور سجن مصر- من أولى «الحجلات»، وتظاهر بأنه يفحص القيد الحديدي، الذي كان يجمع بين «إلهام سيف النصر» و «أحمد نبيل الهلالي»، وبعد لحظة همس:

- الشاطر اللي يطاطي راسه.. لما الريح تكون شديدة!.

ودون أن يقول كلمة أخرى، تركهما وتراجع هو وضباطه، لتكتشف ترحيلة الفجر، أن الذي سيصاحبهم إلى المجهول، هم ثلاثة من الضباط، الذين لا يعرفونهم.

كان الضباط الثلاثة يحملون رتبة «نقيب»، وتدور أعمارهم حول الثلاثين، وقد بدا أولهم، وهو النقيب «يونس مرعي»- ٣١ سنة آنذاك- نحيلاً طويلاً، يبتسم ويضحك، ويقهقه ويصرخ، في وقت واحد، وبصوت هيستيري وكلمات نابيه.. أما الثاني، فكان طويلاً كذلك، ولكنه- على عكس «يونس»- كان ضخم الجثه، بارد النظرات، تصدر الأوامر من يده أكثر مما تصدر عن فمه، فيدفع ويلوح.. ويشد.. ويجذب.. وفيما بعد عرفوا أن اسمه هو «النقيب عبد اللطيف رشدي»، أما الثالث- النقيب مرجان اسحاق مرجان- فقد كان أسمر الوجه، ناعم الصوت والملامح والحركات، من النوع المحبباني.. الشياه بنفسه..

وقبل أن تتحرك الترحيلة، تلقوا إشارة أخرى إلى العاصفة القادمة، فقد رفض قائدها النقيب يونس مرعي بإصرار، رجاءهم بأن يسمحوا للدكتور فؤاد مرسي، المتهم الأول في القضية، بأن يجلس إلى جوار السائق، لإصابته بانفصام في الشبكية، يتطلب عدم تعرضه لاهتزازات عنيفة، حرصا على صحته، وأطلق لسانه بشتائم بذيئة، أكدت أن الريح القادمة هي ريح السموم.

لم يستطع أحد الضحايا المحشورين في زنزانة السيارة الضيقة، المصفدين في سلسلة واحدة، أن يتكهن- بدقة- بالمكان الذي وقفت فيه السيارات الثلاث، ومصاحبتها وما تلاها من سيارات الحراسة، لكن المؤكد أنها وصلت إلى مكان ما من ضواحي القاهرة، لأن الرحلة بجملها لم تستغرق أكثر من ساعة، ومعنى هذا أن المكان لن يخرج عن واحدة من مناطق السجون الثلاثة المحيطة بالعاصمة، - وهي «أبو زعبل» و «طره» و «القناطر الخيرية»- ومع أن هذه المناطق الثلاث، كانت مخصصة أساساً للمدنيين المحكوم عليهم، إلا أن أقساما منها كانت تخصص للمحبوسين احتياطيا على ذمة قضايا لم تصدر فيها أحكام، لتخفف الضغط عن سجن «قره ميدان»، الذي كان مخصصا- أساساً- للمحبوسين احتياطيا الذين هم في نظر القانون- أبرياء- حتى تثبت إدانتهم..

ومع أن ذلك أحبط آمالهم، في أنهم في طريقهم إلى أحد السجون العمومية، التي تضم الآلاف غيرهم من المساجين، وتخضع لنظم، قانونية، وتشرف عليها مصلحة السجون، وليس إلى معتقل تشرف عليه المباحث العامة- وهي الشرطة المتخصصة في التعامل مع «الجرائم» السياسية، وقد تغير اسمها فيما بعد إلى «مباحث أمن الدولة»- ويفتقد لأي شكل من أشكال المحاسبة القانونية، إلا أن قلقهم مالبث أن تزايد بسبب تلك الوقفة الطويلة في ميناء الوصول، التي استغرقت ثلاث ساعات، عانوا خلالها من ضيق زنزانة السيارة التي حشروا فيها، ومن آلام الجنزير الذي قيدوا إليه جميعا، بشكل فرض عليهم أن يرفعوه، كلما عن لواحد منهم أن يرفع يده، ليهرش، أو يجفف عرقه، أو يريح كفه من آلام ضغط القيد على رسغه..

أما الذي لم يعرفوه- إلا فيما بعد- فهو أنهم كانوا يقفون في منطقة تبعد ثلاثة كيلو مترات عن مبنى «ليمان أبو زعبل»، وتبعد ٣٠٠ متر عن مبنى «أوردي أبو زعبل»، وأن الاستعدادات تجري خارج السيارة، لاستقبالهم كما يليق بعزتهم لدى الحليف الوطني وأن «اللواء اسماعيل راغب همت»- وكيل مصلحة

السجن- كان قد وصل ليقود بنفسه وأن «تشريفة» الحليف الوطني، التي يكرمون فيها، ويزفون بها «الأوردي» إلى المكان الذي سيقيمون فيه على امتداد الشهور التسعة التالية..

وكانت شمس «الأوردي» الدامية تسطع في الأفق حين انتهت أخيراً- ساعات الانتظار الثلاث الطويلة. وفتح «مسعود» السجان، باب زنزانة السيارة الأولى، وفك قيد أول اثنين في «المجلة»، وكان الدكتور «اسماعيل صبري عبد الله»- المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء- والعامل «أمين شرف»، ثم أشار إليهما بالنزول من السيارة وفي عينيه نظرة رثاء، توشك أن تنسكب معها دموعه، وهو يقول هامساً: -الله يعينكم..

١٨

.... وهم يخرجون من ظلام زنزانة السيارة، الى وهج الشمس، كان لابد وأن يتوقف كل واحد منهم لحظة، لتتعود عيونه على ضيائها المبهر.. ولأن ذلك التوقف لم يكن من طقوس «التشريفة»، فقد كان أول مايسمعه «العريس» في موكب دخوله الى دنيا «الاوردي»، بمجرد نزوله من السيارة هو صيحة عسكرية آمرة، تصرخ:

-اجري يا ابن الكلب!

وكان لابد وأن تجري بكل طاقتك، وقبل أن تستطيع رؤية شيء أو أحد، فالأمر مصحوب بضربات سوط ينهال به فارس مخوار على مايصادفه من جسدك، والحصان الذي يركبه فارس السواري يطاردك، فاذا لم تجر هربا من السياط، فستجري هربا من أن تدهسك سنابك الحصان. لذلك ستجري بقوة الغريزة، وبقوة الرغبة في الهرب من العذاب، والطريق ترابي يتصاعد منه غبار أقدامك، وغبار سنابك الخيل وبين سحب الغبار تكتشف أنك تمر بين صفين طويلين من حرس الشرف، جنود يرتدون ملابسهم العسكرية، لكنك لاتهنأ لحظة بهذا الاستقبال الذي لايعد إلا لرؤساء الدول، لأن طريقتهم في تحيتك، هي أن ينهالوا عليك من الجانبين بعصي غليظة، يطاردك الحصان بالسياط، ويحاصرك الحليف الوطني بالشوم وأسوأ مايمكن أن تتعرض له، هو أن تخونك سيقانك، كما خانك الحليف الوطني، فتسقط على الارض، لتصبح هدفا ثابتا، بعد أن كنت هدفا متحركاً، آنذاك يحيطون بك إذ انت كومة من اللحم لاتعرف لك كيانا ولاتدري لك مكانا، أما الذي متضخمك له- فيما بعد- حتى تطفر الدموع من عينيك، فهو أن ذراعيك تقومان بشيء غريب وسط هذا الهول الذي تمر بين صفيه، فتحيطان بالحقيبة أو الخرج القماشي الذي تحمل فيه أمتعتك، كأنك تحتمي فيها، أو تخشى أن تقع منك فتعاقب بمزيد من العذاب مع أنه لايبدو أن هناك مزيدا، ولابد أنك قلت شيئا مثل: مش معقول؟!.... أو ايه ده؟!... أو: حرام عليكم!! ولعلك لم تجد لسانا لتتكلم، أو لعابا ليحركه فيقول شيئا.. كما لاتجد عينا لترى، أو تتوقف لكي تتفحص، اذ المهم الآن أن تجري.. وتجري.. اما من أين أتت سيقانك بتلك القوة لكي تحمل جسدك فتهرب به من الجحيم المحيط بك، فذلك هو سر الغريزة التي تتيقظ وتحتد لتواجه الخطر الداهم، والسياط تتوالى، والشوم يرتفع ليدق الظهر والأكتاف والسيقان والبطن، وجنون نطبق أنعال فريقا من البشر ينتسبون الى هيئة نظامية، الى وحوش من ذوات الظفر والناب، لاهم لها- في تلك اللحظة- الا أن تتبارى في اثبات قدرتها على أن تمتهن جسدك وروحك، وتتسابق في احكام تصويب ضربات شومها وسياطها وصفعاتها، لتطول منك مالم يطله الآخرون، أو ماطالوه بشكل أقل تمثيلا مما يريدون، وكل الأوامر مصحوبة بشتائم. والعجيب أن عقلك يبدو عاجزا عن أن يستجيب لما يأمرونك به، لكنك مع ذلك تنفذ، كأن لك عقلا... أو كأن شيئا آخر غير العقل هو الذي يقود أعضاءك. يعز الهواء فتضيق أنفاسك ويتحشرج صدرك. تتعالى دقات قلبك فتسمعها أذناك، ويتداخل ايقاعها مع أصوات السياط ودقات ضربات الشوم، وأنت لاتدري هل الصرخات التي تسمعها هي صرخاتك أنت أم صرخات صديق سبقك، أو لحقك.. وهذا الالم الذي لايحتمل هو ألم الشومة التي رقمت على الكتف، وهذا الذي انشق وتمزع هو لحم ظهرك، والا ماتصاعدت منه النيران تشوي لحمك الحي، ثم تسمع صوتا يأمرك بالوقوف، وينهال عليك صفعا، لتوجهك صفعاته الى كاتب يجلس الى منضدة مستندا الى جدار أصفر، يتوالى الضرب، والصافع يسأل لتجيب فيكتب الكاتب في دفتر أمامه، فمن قال انك تحلم، أو أن مايجري كابوس نقلك الى العصر الحجري، وهناك، كاتب، وقلم، وورق؟ ويسألك سوط:

- اسمك يا ابن الكلب..

فتدهش لان لك اسما، وتدهش لانك تتذكره فتمليه لهم..

- على صوتك يا ابن القحبة..

يعلو صوتك...

- إعلى كمان ياخول... وقول يا أفندم...

تُعلي صوتك...

- قول ياأفندم تاني... وعلّي صوتك ياابن الشرموطة...

تقول...

صوتك مبحوح... والكلمات مخنوقة لاتريد أن تخرج من الانهاك وجفاف الحلق... والصفعات تتوالى، والعصي والكرابيج لاتكل فحشا مما يلتصق بك من فواحش الصفات. تتدافع من أفواه لاتقول الا الدنيئة، ومايتودك الآن، هو ايقاع العذاب..

- اقلع هدومك... يا (...) أمك... قدامه يا «عبد السلام»

لاوقت للحياء... ولازمن للخجل.. وها أنت تعود عاريا كما ولدتك أمك، تتناثر ماكنت ترتديه من قطع الملابس حولك، وتقف عاريا امام جندي حلاق، يمر بماكينة تقص شعر رأسك، ثم على شعر عانتك، وتلمح بطرف العين على مقربة منك، شرفة واسعة، يجلس عليها رجال يرتدون ملابس أنيقة، وبينهم عسكريون تبرق في وهج الشمس علامات رتبهم العسكرية النحاسية الزاهية الاصفرار، تزحم اكتافهم، وهم يبتسمون لك كما يليق بمدعوين إلى حفلة عرس، فمن قال اننا قد ارتددنا الى العصر الحجري، وهناك أشجار وزهور على يمينهم تحتل الجانب الشرقي من ساحة المعركة... ويصرخ صارخ من الشرفة:

- مش سامع صوت الواد ده يايونس؟!

يعود الجنون لتعربد في دوامته السياط والصفعات والركلات والعصي، وتراه رغم الهول، فتعرفه لكنك لن تتذكر اسمه الا فيما بعد: اللواء اسماعيل همت... ويصرخ النقيب «يونس مرعي»:

- قول (......) أم الشيوعيه:

تقول.... أو يقول الذي امامك.... أو الذي خلفك، فالضرب يتوالى، والصياح يتوالى، والركلات تتوالى «قول يعيش جمال عبد الناصر»... «وقول أنا مرة».. وتكتشف الآن أنك تركت حقيبتك أو خرجك في مكان ما، ويدس أحدهم في يدك شيئا تشعر بخشونته وهو يلتصق بصدرك العاري، لعله «البرش والبطانية ورداء السجن»، وتقودك الكرابيج والعصي والشتائم والركلات نحو باب مفتوح، تدخله عدوا عاريا من القسوة المجردة، والشر المصفى.. والوحشية المجنونة.. عاريا من الملابس والكرامة، والرحمة ومن الأمن وشعر الرأس وشعر العانة. وأينما تكونون يدرككم «عرس عبد الناصر»



حسين منير قائد اوردي ليمان أبوزعبل أشرف على التعذيب

ولو كنتم في خروج من حماية المحكمة وظلال القانون، وتنزل شومة على كليتك أو ركبتك أو قصبة ساقك، وتنغرس قطعة زجاج في قدمك الحافية، وانت تجري.. وينهال عليك «النقيب عبد اللطيف رشدي» بشومته، وهو يكرر في جنون كامل

- وقول أنا مرة.

تقول، أو لاتقول. يقول الذي خلفك، يقول الذي أمامك، لكن العذاب لايتوقف، تصرخ أو يصرخ غيرك «أنا في عرض عبد الناصر»، فلا يتوقف العذاب.. وتجري..

وتقطع انفاسك: ويأمرك صوت- رصوف- بأن تنحني لتلتقط إناء- من الالومنيوم هو الأوروانة- أو الصحن- الذي ستأكل فيه، فتلتقطه مع شلوت تدفعه إلى مؤخرتك العارية قدم النقيب «يونس مرعي» التي تترشح حذاء عسكريا، لكنه- ككل لاعب كرة اعتزل ليمن- يخطئ التصويب، فتشعر بآلام تفري خصيتك، وتجري ولابد أن تجري، فلا حيل يأويك من العذاب، وقد سدت كل الطرق، وأبواب الرحمة موصدة، أما الباب المفتوح أمامك الآن، فهو باب العنبر، وأمامه يقف «الصول مطاوع»، فينهال عليك بشراسته لتعيله رغم محاولاتك توليها، التي لاتفيد الا في آن تندفع لينزلق جسدك العاري فتنكب واقعا على وجهك، ليرتطم جسدك بأرض العنبر الاسمنتية وترفع يدك المحطمة لتحمي رأسك من ضربات الشوم التي تتوقع أن تنهال عليك.. وفي لحظات تتلاحق خلالها انفاسك تسمع صوت اصطفاق الباب، وتكتشف لدهشتك أن التشريفة قد انتهت، وترفع بصرك لتتأمل ماحولك، فتجد أشخاصا ينطرحون مثلك أرضا، ويلهثون بصوت مسموع، وتدقق النظر اليهم، فتتخيل أنك تعرفهم، لولا تلك الكدمات الزرقاء التي انتشرت في كل خلية من أجسادهم العارية، أو المكسوة بملابس السجن البيضاء، وتلك الدماء التي تسيل من أنحاء مختلفة في أجسادهم، ويمضي وقت قبل أن تكتشف أنهم زملاؤك الذين سبقوك الى التشريفة، فتتبادلون النظرات، وقبل أن يفتح أحدكم فمه بكلمة عزاء، يفتح باب العنبر، ليندفع قادم جديد، ينطرح أرضا هو الآخر...

يقول شاهد عيان، هو «الهام سيف النصر»:

- لعدة ساعات.. امتهن شرف وكرامة واجساد رجال من خيرة أبناء هذا البلد... رجال لم تسرق ولم تقتل ولم تستفد ولم تمالئ الاستعمار- ولم تتاجر بالسوق السوداء، ولم تختلس أو ترتشي.. رجال فيهم خلاصة فكر وعلم ونضال طويل، وحب متصل لوطنهم.. رجال يؤمنون بحق الانسان في حياة كريمة ومجتمع نظيف عادل... ودنيا حرة ديمقراطية»

وبعد قليل من انتهاء التشريفة، صاح «الصول مطاوع» الذي كان يقف على باب العنبر

- انتباه!

وقف الجميع، أداروا وجوههم الى الحائط... سمعوا دقات اقدام عسكرية تعبر الممر، ثم تتوقف لتتفحص ظهورهم.. ثم قطع الصمت صوت ناعم يقول:

- كويس قوي ياحسن.. لازم تعلمهم عسكرية مضبوط...

فقال صوت آخر:

- أن شاء الله ياباشا.. ح أخلص لك عليهم..

كان الأول هو صوت «اللواء اسماعيل راغب همت» وكيل مصلحة السجون

وكان الصوت الثاني هو صوت «الرائد حسن محمود منير» مأمور سجن الأوردي...



١٩

لابد أن اللواء «اسماعيل همت» قد استمد هذا التقليد العجيب في استقبال المسجونين الشيوعيين، من التقاليد العسكرية، التي تشربها خلال الفترة التي عمل بها ضابطا في الجيش، قبل أن ينتقل في الشهور القليلة التي تلت انتصار ثورة ٢٣ يوليو الى مصلحة السجون، ليكون وكيلا- ثم مأمورا- لسجن مصر «قره ميدان»، وبعد عودة قصيرة الى الجيش، استأنف عمله بمصلحة السجون، ليصبح وكيلا لها، ثم مسئولا عن بعض المهام الخاصة، كان من بينها محاكمة المعتقلين الشيوعيين، في أعقاب حملة يناير ١٩٥٩.

ولاشك أنه ومعاونوه من ضباط «سجن الأوردي»، كانوا عصبة من الشياطين الصغيرة، التي تملك درجة عالية من بلادة المشاعر والاستهتار بكل القيم الخلقية والاجتماعية، دفعتهم لتلك السخرية المريضة، وأوحت لهم بأن يستعيروا لسلوكهم الوحشي ذاك، لافتات تتناقض مع جوهره، ليكون من هذا التناقض موضوعا لسخريتهم المريضة، التي تتخذ من آلام الآخرين وسيلة للترفيه عن نفسها.. فالتشريفة التي ترتبت- في مصطلح التقاليد العسكرية- لاستقبال زائر عالي المقام، بشكل يهدف الى توقيره وتكريمه بالمبالغة في الاحتفاء به، قد احتفظت- على يد هؤلاء السفاحين المرضى- بنفس ترتيباتها من حيث الشكل الخارجي، فالضيف- عالي المقام- يهبط ليجد في انتظاره حرس الشرف، الذي يتكون من صفين من الجنود، يصطفون على امتداد المسافة بين موقع وصوله، وبين باب السجن، وكانت تصل الى حوالي ٣٠٠ متر... وقد اتخذ خمسة من ضباط السواري على خيولهم المطهمة أماكنهم المحددة بين صفوف حرس الشرف، بينما احتل كبار المستقبلين- يتوسطهم اللواء «همت» اماكنهم على «المنصة» في شرفة أرضية واسعة، تقع بحذاء مكتب الرائد «حسن منير»، مأمور سجن الأوردي، الذي يقع خارج سور السجن، وعلى مقربة من بابه الرئيسي، في الطرف المواجه لموقع وصول الضيف المقرر تشريفه..

أما من حيث المضمون، فان الضيف يكرم بضربه بالسياط والشوم، وصفعه بالكف على أصداغه وقفاه، ويحتفى به بضربته وركله في مؤخرته، وحلق شعر رأسه، واجباره على الجري عاريا، ويوقر، بسبه بأقذع الألفاظ ونعته بأبشع الصفات وأكثرها اسفافا وابتذالا وسوقية، واكراهه على أن يسب معتقداته، أو يستنكر رجولته، أو يهتف بحياة جلاديه.

ولم تكن التشريفة- التي ستتكرر- بعد ذلك مع كل قادم جديد الى دنيا الاوردي الى أن يموت شهدي عطية الشافعي في آخر هذه التشريفات- سوى واحدة من طقوس عديدة، تدور جميعها في السياق ذاته، وتخدم الهدف نفسه، ويطلق عليها «همت» وعصابته من الجلادين، نفس الأسماء الجليلة، ساخرا من المصطلح السياسي والاجتماعي، ومن البشر، مرضيا بذلك نزعته السادية التي تتلذذ بتعذيب الآخرين، وتنتشي بمظاهر القسوة، وتفرح برؤية الدماء.

على أننا نظلم «اللواء همت» وفرقة الجلادين التي كان يقودها، لو اعتبرنا أنهم كانوا يفعلون ذلك لحسابهم، أو ينفذونه دون علم «عبد الناصر» وأركان حكمه، الذين كانوا قد انغمسوا في معركة هيستيرية ضد الشيوعيين المصريين والعرب، هدفها هو اقتلاعهم من الأرض العربية، ليتحقق ذلك الحلم الذي سرعان ماتحول الى كابوس، بأن يندمج الكل في واحد، اذ لم يكن «همت» سوى أداة صغيرة في ماكينة شر مستطير، أنيط بها تنفيذ جانب من هذه السياسة، يلتقي في ماكينة شر مستطير يقضي بتصفية الشيوعيين من الداخل مع الحرص على ابقائهم- من الناحية الفسيولوجية- أحياء لتظل «الخميرة» سليمة ظاهريا، وهو مانعنيه بالمصطلح الناصري «تكهين الخميرة... دون إعدامها».

بل ان في تاريخ «همت» العملي المبكر، مالا يدعو لدهشة شديدة، لسلوكه اللاحق، اذ كان في السنوات الأولى لانتقاله إلى مصلحة السجون، من رجال الآفاق الجديدة، الذين دفع بهم ضباط الثورة الى المرافق العامة، ومنها مصلحة السجون، لتحطيم تقاليدها الموروثة عن سنوات الاحتلال العثماني والبريطاني، واصلاح أوضاعها، واليه يعود الفضل في اقتراح عدد من الاصلاحات التقدمية، التي أدخلت أنذاك على أسلوب معاملة المسجونين بشكل جعله أكثر انسانية.

ولعل التطور الذي اعتراه، كان مؤشرا على التطور الذي اعترى الضباط الأحرار أنفسهم، وخاصة بعد استيلائهم على السلطة ببساطة متناهية، ثم بعد انتصار السويس السهل، الذي رسخ لديهم اليقين بأنهم ينتصرون بأنفسهم، وأنهم ليسوا في حاجة الى حلفاء أو أصدقاء، سواء كانوا احزابا او تيارات، بل ليسوا في حاجة الى الشعب نفسه، لكي يحكموا وينتصروا، وهكذا تركزت في نفوسهم مشاعر عالية من النرجسية الثورية، والغرور السياسي، قادتهم وقادت الوطن والشعب الى مآزق ومهالك، وكان من أبرز مظاهرها ذلك التخطيط المتواصل لتصفية الخصوم السياسيين، حتى لو كانوا حلفاء، والقضاء على كل تشكيل سياسي يريد أن يحتفظ لنفسه بذاتيته حتى لو كان يؤيدهم ويتطرف في تأييدهم. انطلاقا من مبالغة شديدة، صورت لهم، أنهم هم الوطن، وهم الشعب، وأن الحفاظ على أمنهم، وأمن الأخطار الحقيقية أو المتوهمة، هدف يعلو على كل الأهداف، فالمهم أن يبقوا، لأن في بقائهم حماية لحضارة عمرها سبعة آلاف سنة، ولأن معظم النار من مستصغر الشرر، فان استخدام أقصى درجة من العنف، أمر مشروع تجاه أي «شرارة» تختلف معهم في

الرأى أو الاتجاه أو الاجتهاد، حتى لو كان اجتهادا لصالح الوطن والشعب، وبتوجيها حدث الانفصال الذى كان لابد وأن يحدث بين الوسائل والأهداف، بحيث أصبح تأمين الوضع هو الهدف واضطهاد الخصوم هو الاساس، واسقاط الكل هو الانجاز. ذلك اتجاه يصعب فى ضوء شواهد أخرى عديدة، تكذيب الادعاء بأن الذين أقنعوا به الضباط الأحرار، وخاصة عبد الناصر، كانوا من خبراء المخابرات المركزية الأمريكية الذين نظروا لسياسة تصفية الخصوم السياسيين، وخاصة الاخوان المسلمين والشيوعيين كما يصعب فى ضوء هذه الشواهد ذاتها تكذيب الادعاء بأن الذين وضعوا خططه التنفيذية، كانوا من الضباط النازيين الذين عملوا فى «الجستابو» وهربوا الى مصر بعد هزيمة النازية، واستعانت بهم أجهزة الأمن الناصرية فى تدريب كوادرها بل وعملوا فيها تحت اسماء مصرية.

ثم أننا نظلم «همت» اذا ما اعتبرنا سخريته المريضة، تعبيرا عن مجرد عيب خلقى فى تكوينه، ذلك أن التناقض بين شكل الأشياء، ومضمونها، كان هو الطابع الغالب على تلك الحملة المجنونة ضد الشيوعية والشيوعيين، اذ كان إعلان الاعلام الناصرى بأن التناقض مع الاستعمار قد انتهى ليبدأ التناقض مع الشيوعيين، يتناقض مع واقع الأمة العربية، التى كانت أقسام منها ماتزال تحت الاحتلال الاستعمارى المباشر، وكان تنديده بأن الشيوعيين صهاينة لايؤمنون بعروبة فلسطين، يتناقض مع الأوامر الصريحة التى صدرت الى جنود الجيش السورى على الحدود مع اسرائيل، بتقييد اطلاق النار وتهدئة الجبهة بشكل مطلق، وكان اتهامه للاتحاد السوفيتى بالتدخل فى الشئون الداخلية للبلاد العربية، عبر الشيوعيين العرب، يتناقض مع موافقته على اقتراحات عبد الحميد السراج، بالتدخل فى شئون العراق، وتدبير تمرد «عبد الوهاب الشواف» ضد «قاسم» بل إن الوحدة العربية التى كانت قميص عثمان الذى رفعه متهما الشيوعيين بأنهم قتلته، قد قتلت على يده هو ذاته، ومن داخل اجهزته، وبسبب ممارساته، فلم تقم لها قائمة منذ ذلك التاريخ.

وكان مالقيه «الاخوان المسلمون» و«الشيوعيون» وآخرون من عذاب فى سجونه الوطنية الثورية أقسى مما لقوه فى سجون ومعتقلات العهد الرجعى الاستعمارى، وفيما بعد، وعندما انهى اغتيال «شهدى عطيه» كابوس الأوردى، قال «عبد العزيز صالح رشوان» - أحد خريجى الاوردى- فى الدفاع السياسى الذى ألقاه أمام المحكمة، بسخرية مريرة:

- إنه لمن الغريب، أن تتحدث الحكومة عن المعتقلين الجزائريين فى سجون فرنسا، وأن تندد بمن يعاملونهم معاملة سيئة، منافية للعرف والتقاليد الدولية، التى نصت عليها قوانين حقوق الانسان، وقد خرجت جريدة الأخبار، لتقول للقراء كيف يعامل المعتقلون الجزائريون، وبالغرابة مارأينا، رأينا فى الصورة حرم الزعيم الجزائرى «محمد خيضر»، وهى تزور زوجها فى القصر الذى يقيم فيه، وقد قرأت التحقيق الصحفى عن الجرائم التى ترتكب فى حق هؤلاء المعتقلين، حتى إننى- وإن كنت استنكرتها- تمنيت أن تعاملنى حكومة عبد الناصر كما تعامل حكومة الاستعمار الفرنسى القادة الجزائريين المعتقلين!!



كان الزمن. زمان المتناقضات التى تربك العقل، وتخشى القلب: مستعمرون ديمقراطيون، ووطنيون ديكتاتوريون، وثوريون يعتقلون ثوريين، وحكم يقتل حلفاءه، ويتقلب على إضافة لأنهم أهدروا حقوق الانسان، فاذا بالايام تدور، فيترحم الناس على عهد ديكتاتورية صدقى، ويتمنون أن يعاملوا كما كانوا يعاملون فى سجونه!

لذلك لم يكن غريبا أن يبدأ اللواء همت حياته فى مصلحة السجون بالدعوة لاصلاحها، ومعاملة المقيمين فيها معاملة انسانية، ثم - بعد سنوات قليلة- يتبختر فى انحائها، وفى يده سوط، وحوله كلاب مدربة، وتحيط به فرقة من الجنود الذين يحملون مدافع جاهزة لاطلاق الرصاص، وفى عيونه وقلبه نظرة ومشاعر وحش فقد كان ذلك هو التطور الذى يلحق الثورة، وأصحاب الذين صنعوها، ولم يكن هذا الوحش المجنون، سوى صامولة صغيرة فى ما كينة الشر المطلق الذى اجتاح الامة أيامها

أما «شهدى عطية الشافعى»، فقد كان آنذاك يمثل أمام المحكمة العسكرية، برئاسة اللواء «هلال عبد الله هلال»، وفى اليوم الأول من المحاكمة، دخل المتهمون جميعا الى القاعة، والضمادات تحيط بوجوههم، اذ كان مأمور سجن الحضرة المقدم الحلوانى قد شن عليهم حملة تأديبية عنيفة، قبل بدء المحاكمة بأيام قليلة، ضربهم الجنود خلالها بأحزمتهم الجندية المزودة بالحديد، وبملاء الدوك والكتاب وبالشوم وبكل ماوصلت اليه ايديهم، بسبب مشادة صغيرة، وقعت بين أحدهم، وبين ضابط بالسجن.

ومن القفص، تحدث «شهدى» عن سوء المعاملة التى لقيها هو وزملاؤه، وناشد المحكمة أن تطبق القانون وتضعهم تحت حمايتها، مشيرا الى أن ماحدث لن يقلل من حماسهم للدفاع عن الحكم الوطنى، للرئيس عبد الناصر..

وبنفس السخرية المريضة، قال اللواء «هلال عبد الله هلال» مشيرا باصبعه الى أعلى:

- كله ح يوصل.. ماانتوا عارفين أنه عارف..!

وكان قدر شهدى عطية، ينتظره آنئذ على أبواب الأوردي.

اغتيال شهدي عطية الشافعي

القتل في تشريفة الحليف الوطني



ورغم قسوتها البالغة، فإن «التشريفة» لم تكن أقسى طقوس التعذيب في «الأوردي»، لأن نطاقها كان محددا في إشعار القادمين بأن قانون العالم الذي يدلفون إليه، لاصلة له بالقوانين أو الأعراف الانسانية، وإخطارهم بأنهم قد أصبحوا سبايا، بلا أية حقوق انسانية. فهي جرعة مفاجئة ومكثفة من العذاب، هدفها إحداث صدمة تنقلهم فورا إلى الحالة «الأوردية» وتنبههم إلى أنها حالة مختلفة تماما، عما تعودوا عليه من معاملة، ومن وجود أنصال، في السجون المختلفة قبل ذلك، فتنقلهم من الحالة الانسانية الاجتماعية، التي تفترض الاحتكام إلى القانون، أو البحث في لائحة السجون، أو الضغط بالإضراب عن الطعام، إلى الحالة البدائية التي قانونها: أن الأقوى... فأنا على حق...

أما العذاب الحقيقي، فسوف تحمله إليهم الشهور والطقوس التالية.

كان اختيار «الأوردي» لممارسة هذه الطقوس البدائية في تصفية البشر، اختيارا موفقا، فمع أنه كان لايبعد عن القاهرة، سوى ٤٠ كيلو مترا، إلا أنه كان معزلاً مثاليا، تحيطه الصحراء وجبال البازلت من كل جانب، مما يسهل عزل المقيمين فيه عن كل اتصال بدنيا البشر، يأتيهم بنجدة، أو يُسمع صرخاتهم لأحد. وبذلك تتحقق فكرة إشعارهم بأنهم لم يعودوا بشراً، وأنهم وحيدون بلا نصير ولا ذاكر، وبلا منجد أو مدافع، فيفقدون جانبا كبيراً من عناصر القوة الخفية التي يأخذها الانسان من شعوره بالانتماء، إلى جماعة انسانية، لها أعرافها وقوانينها وتقاليدها الخلقية والاجتماعية، ويرتدون إلى حالة من الفردية النازعة إلى حماية الذات، مما يضرب في الصميم تركيبتهم النفسية كسياسيين، وكشيوعيين.

وحتى من ناحية التصميم الهندسي، كان الأوردي، مكانا مثاليا، للسيطرة على المقيمين فيه، ولإخضاعهم لتلك التجربة المعملية الشريرة التي هدفها تصفية البشر، إذ كان كل واحد من عنابره الستة، على شكل مستطيل متوسط، طوله ٢٨ مترا وعرضه ٥ أمتار، وفي ضلعه المستعرض باب، تواجهه من الناحية الأخرى دورة مياه، وفي أعلى كل من جداريه الطوليين ثماني نوافذ ترتفع كل منها عن الأرض مترين ونصف، وتبلغ مساحة كل نافذة ١٢٠ سم عرضا و٦٠ سم طولا، وبها تسعة قضبان حديدية طولية، واثنان مستعرضان.

وفضلا عن أن هذه النوافذ -التي تشكل مايقرب من ربع مساحة الحوائط -سوف تحمل إلى المقيمين في العنبر رياح ليالي الشتاء العاصفة، وأمطاره الغزيرة، فقد كانت تجعلهم كالمقيمين في العراء، وتتيح لضباط السجن وجنوده، إبقاءهم طوال الوقت في مرمى عيونهم المتلصصة، وآذانهم المتنصتة، فلا يجسرون على مخالفة التعليمات المشددة، بألا يغير أيٌّ منهم مكان نومه أو يجتمع مع غيره أو يتحدث إليه، أو يرفع صوته بكلمة في السياسة أو في غيرها، إذ الجلد والضرب بالشوم، هو العقوبة التي تنفذ فورا ضد أي مخالف للتعليمات، وبهذا يفقدون أدنى درجة من الخصوصية الانسانية.

كان العنبر أقرب مايكون إلى أسطبل

خيول أو عنبر عبيد، تمتد على جداريه الطوليين مصطبتان من الأسمنت، بارتفاع ٥٠سم. ويتوالى الايراد الجديد- الذى نقل إلى الأوردى، بعد تصفيته فى ٨ نوفمبر ١٩٥٩، من معتقلات القلمة والعزب والمحاريق- ارتفعت كثافة العنبر إلى ٦٠ معتقلا، فانخفضت المساحة المخصصة لنوم الواحد منهم على المصطبة الاسمنتية إلى أقل من نصف متر، وكانت حصائر الليف المجدول من سعف النخيل -المعروفة باسم البرش- أتفه من أن تكون حشية حقيقية، وأعجز من أن تحمى أجسادهم من الرطوبة التى يشمها الاسمنت، أما الغطاء- وهو بطانية مستهلكة -فقد كان أعجز من أن يدفئ أجساما مقرورة، كان محرما على أصحابها، ارتداء الاحذية، أو الملابس الداخلية.

وكان على المقيمين فى «الأوردى» أن يخضعوا لمعاملة ثابتة، تقوم على القسوة المجردة، والعنف المستمر، والإهانة الدائمة والإذلال المتواصل، على امتداد ساعات الليل والنهار وعلى تعاقب الأيام والليالى...

تستيقظ فيكون أول ماتفعله، أن تلف الفراش، وتجلس القرفصاء بجوار الحائط ليفرى البرد عظامك. يفتح باب العنبر ليدخل السجانة وجنود من الكتيبة التى تحرس السجن، وعلى رأسهم أحد الضباط، فيجدونك واقفا ووجهك إلى الحائط. وما أن يصيح «عبد اللطيف رشدى» أو «يونس مرعى» أو «مرجان»: لف للتفتيش. فقد كان فالوجب عليك أن تحنى رأسك، وتدور حول نفسك بينما الضرب بجريد النخيل ينهال عليك، فيصيب رأسك أو كتفك أو أحد أجنابك. وهى طريقة مبتكرة، هدفها تخفيف العناء على أسيادك الجلادين، فلا يدورون حولك لكى يضربوك، بل تدور أمامهم حول نفسك، لكى يشرفك شومهم المقدس بضرباته، وهم ثابتون حيث هم.

فى الخطوة التالية تخرج لطابور الرياضة، وتنتظم مع زملائك فى صفوف أربعة، لتجرى حول سور الأوردى نصف ساعة، تمر خلالها على أسيادك ليضربوك بشومهم الشريف. قبل أن يصدر إليك الأمر بالقيام بتمرين من تمارين الرياضة العنيفة، فتمد جسدك مرتكزا على أصابع قدميك ويديك، ثم تهبط بجسمك حتى يلاصق صدرك الأرض، وتعود إلى الارتفاع مستندا على ذراعيك، وسوف يتركونك تكرر هذا التمرين عشر مرات وعشرين وخمسين، وينسونك، لتواصل التمرن على العذاب، إذ لو توقفت فسوف تلعلع السياط، ويصطخب الشوم.

أما طقس الختام فى طابور الرياضة القاتل ذاك، فهو تمرين الزحف المقدس، فتجلس القرفصاء، معتمداً على أصابع قدميك، وكفاك ملتصقتان بخصرك، لتقطع الفناء جيئة وذهاباً عشرمرات، والعصى تطاردك، لأنك لاتتحمس لذلك الزحف المقدس، الذى ابتكر خيال حسن منير الركيك ليسخر به من الزحف الذى نقل ماوتسى تونج وملايين من أنصاره عبر آلاف الأميال من شمال الصين إلى جنوبها.

وعندما يحين وقت الأفطار، فسوف تجد «الأروان» مصفوفا بجوار باب السجن، فإذا ماانطلقت الصفارة، فعليك أن تمر والعصى تطاردك، لتخطف لك «أروانه» بها قطعة جبن مقددة، أو قليل من العسل الأسود، الذى يختلط طعمه بطعم الخل...

ثم يأتى أوان الخروج إلى الجبل، فرغم أنك معتقل، أو مجرد محبوس احتياطى على ذمة قضية لم يصدر فيها حكم بعد، فذلك أمر لايهمهم، لأن القانون موضوع معك فى الزنزانة ويضرب هو الآخر بالسوط، ولذلك فأنت مطالب بأن تخرج حافياً، لكى تقطع كيلو مترين ونصفا على قدميك، وأنت تحمل كتلة ضخمة من الحجر الجيرى، لتسلمها إلى ورشة تتولى شطفها لتصلح للبناء.. أما بعد ذلك، فإن الخطوط تختلف بين العنابر، إذ يكون على بعضها أن يعمل على التراب، فينقل كمية ضخمة من الأتربة، صنعت خلال أسابيع سوراً طوله مائتا متر، وارتفاعه خمسة، وعرضه سبعة أمتار، ليفصل بين المكان المخصص فى الجبل للمعتقلين، والمكان الذى يعمل فيه آلاف من نزلاء الليمان.. ويكون على العنبر الآخر أن يعمل على الدبورة، ليهبط بأقنامه العارية إلى حفرة هائلة فى باطن الارض، وإلى عمق يصل إلى ٢٥ متراً، ليقوم بتحطيم أحجار البازلت القاسية، وهو فى مرمى نيران المدافع الرشاشة التى تطل عليه من خلال منصات أقيمت على أركان فوهة الحفرة، حتى لاتهرب من الجحيم، أما القسم الثالث، فسوف يكون عليه أن يكسر الأحجار التى حطمها المعذبون فى باطن الحوت، إلى قطع صغيرة، ليسهل طحنها وتحويلها إلى المواد التى تسفلت بها الشوارع.

سوف تفعل ذلك فى المطر والبرد وفى الحر والشمس، وسوف تفعله بقانون المسخرين، فسواء كنت صحيحاً أو مريضاً، فعليك أن تقوم بعمل لايقل عن ثمانية مقاطف من التراب أوالبازلت الذى يقطع أو يفتت، وفى صعودك أو هبوطك، وفى مرورك أو سكونك، فسوف يكوى الشوم جسدك، وتغرقه السياط، ذلك أن «قانون الأوردى» يتكون من مادة واحدة، نصها «طاطئ رأسك»، فأنت مطالب فى كل وقت، بألا ترفع عينيك فى شئ أو أحد، وقدرك فى لوح الأوردى المحفوظ هو أن تتراجع فى سلم التطور، من كائن مستقيم الظهر ينتهى إلى الفقريات العليا، إلى كائن مقوس الظهر محنى الرأس ينتمى إلى الفقريات الدنيا، لذلك فأنت مأمور بأن تنفذ كل شئ ورأسك إلى الأرض، ومقهور على أن يمر عليك كل زمن دون أن ترفع قامتك.

يطاردك قدر الانحناء الوطنى فى تفتيش الصباح، وفى طابور الرياضة، وأثناء العمل فى الجبل، وحين يتواضع آلهة الأوردى، فيخاطبونك بعبارتهم الشريفة، وتطقهم الكريم «يابن الـ...»، فعليك أن تحت الحضور- وأنت محنى القامة- وتقف بين أيديهم ذليلاً، كما يتوجب على عبد لا اسم له، ولكنه مجرد رقم كتب بالبوية السوداء على ملابسك الممزقة، وسواء كان المنادى سجانا أو صولا أو ضابطا أو مأمورا، فأنت مأمور بألا تخاطبهم إلا بلفظ الجلالة: ياأفندم!

فإذا ما استدعاك الرائد حسن منير- مأمور الأوردى- فى ذلك الصباح الممطر القارص البرودة- أول يناير ١٩٦٠- ضمن الأولاد من نمرة واحد إلى نمرة ١٥- وأصدر إليك أمره المجنون، بأن تنزح مياه الأمطار الكثيفة التى تجمعت فى بحيرة أمام مكتبه، بكوز صفيحى صغير، لتلقى بها فى قناة شقت على جانب الطريق لتروى أحواض الزهور المحيطة بمدخل الأوردى، حيث تجرى طقوس التشريفة، فسوف يتمنعك الشوم بالامتثال لأحكام القدر السادى المجنون، وسوف تظل على امتداد سبع ساعات تتلقى المطر الغزير على جسدك شبه العارى، وتخوض- بأقدامك الحافية- فى بحيراته، نازحاً مابها من ماء بكوزك الصفيحى الصغير، إلى القناة، فلا البحيرات تجف ولا المطر يتوقف، أما الشيطان، فهو يطل عليك من خلف زجاج مكتبه المحكم الإغلاق، يشرب شاياً ساخناً، ويدخن، وبين اقدامه مدفأة كهربائية، لكنه لايضن عليك بكلمات تشجيع يقولها إذا ما انقطع المطر، فيخرج إلى الشرفة، ليتابع العمل ثم يهز رأسه راضياً، وهو يقول: - براقو... ياولاد...

قدر الانحناء الوطنى فى لوح الأوردى المحفوظ، يفرض عليك أن تنفذ الأوامر دون أن تتبرم أو تشكو أو تعترض أو تطالب، فإذا ما استقبلك والتحول مطاوع، وزبانيته



شهدى عطيه

يوماً، وأنت عائد من الجبل، بطريحة من الشوم أصابت واحدة منها كليتك اليسرى، وسألت حسن منير عن طلباتك، فطلبت علاجاً لكليتك المصابة، فسوف يأمر الصول بأن يصفعك على قفاك خمسين صفعة، كنوع من العلاج لألم كليتك، يقوم على تذكرة حسن منير الطبية التي تقول بأن توزيع الألم على أجزاء الجسم كفيل بأحداث نوع من التعادل، ينهيه تماماً، ويذهب بأثره!!.

٢١

سيبدو تعذيب الشيوعيين المصريين في الأوردي، بعد كل تلك السنوات، كما بدا وقتذاك، عملية عبثية تماماً... إذ لم يكن لدى من يقومون به أي مبرر عملي من أي نوع يحفزهم للتفنن في أساليبه، والتجديد فيها، ومواصلتها بتلك القسوة المجردة، وذلك التوحش المجنون..

لم يكن هدفهم هو الضغط على الشيوعيين للحصول على معلومات حول تنظيماتهم السرية، لصد خطر ماحق قد تتعرض له الدولة أو النظام من استمرار هذه التنظيمات في العمل، إذ كان معروفاً عن الشيوعيين المصريين، أنهم لا يستخدمون السلاح في مقاومتهم للنظم التي يعارضونها، ولا يمارسون ما يوصف عادة بأنه إرهاب، كما كان الظن الشائع عن الاخوان المسلمين، أو غيرها من التيارات المعارضة، كما أنه كان شائعاً عنهم، أنهم يأخذون بقاعدة الدفاع السياسي، وهي تقضي بأن يعترف من تتوفر منهم ضده أدلة أتهام قانونية بعضوية الحزب ويشرح خطه السياسي، ويدافع عنه أمام سلطات الاتهام والتحقيق والمحاكمة.

ومع أن قاعدة «الدفاع السياسي» لم تكن تبيح للعضو الحق في أن يعترف بتفاصيل أخرى تضر أمن التنظيم أو تكشف عن أسراره، إلا أن الحصول على هذه الأسرار، لم يكن الهدف من التعذيب الذي وقع في الأوردي، فمن ناحية، كانت معظم أسرار التنظيمات الشيوعية، قد افتضحت، ووصلت إلى أجهزة الأمن، خلال سنوات التحالف مع عبد الناصر بين ١٩٥٤-١٩٥٨، عندما كانت هذه التنظيمات تنشط بشكل شبه علني، وعلى إثر مفاوضات الوحدة بينها، التي دفعت كل تنظيم إلى تقديم بيان بأسماء كل كوادره، للدمج بينها في المستويات المتناظرة، وهو ما أتاح للعناصر البوليسية التي كانت مندسة داخل تلك التنظيمات، مزيداً من الحركة الحرة، كشفت لهم كثيراً من أسرارها وخباياها.. ثم تكفل الخلاف العلني الذي حدث داخل الحزب الشيوعي الواحد، إلى كشف بقية الأسرار..

بل إن توقيت افتتاح الأوردي ذاته، تكشف عن أن الحصول على المعلومات لم يكن الهدف من التعذيب الذي جرى فيه، فقد افتتح في ٨ نوفمبر ١٩٥٩، بعد انتهاء محاكمة المتهمين في القضية الأولى من قضايا حملة يناير ١٩٥٩ - وهي قضية الحزب الشيوعي المصري الواحد، التي كان المتهم الأول فيها الدكتور فؤاد مرسي -، وكان المتهمون في هذه القضية - وعددهم ٦٣ متهماً - هم أولى الدفعات التي جرت عليهم تشريفة الأوردي...

ولو كان الهدف من التعذيب، هو الحصول على معلومات، لجرى قبل المحاكمة لا بعدها، ولنقل المتهمون في القضية الثانية - التي عرفت باسم قضية حدتو - وكان المتهم الأول فيها هو شهدي عطية الشافعي - إلى الأوردي لتعذيبهم للحصول على هذه المعلومات منهم، ولكنهم نقلوا من الواحات إلى سجن القناطر، حيث ظلوا يقيمون به، إلى أن انتهت محاكمة زملائهم بالاسكندرية، ثم رحلوا إليها ليحاكموا أيضاً.. ولم يتقرر نقلهم الى الأوردي إلا بعد انتهاء المحاكمة الأوردي.....

ولم يكن الهدف من التعذيب في الأوردي، هو معاقبة الشيوعيين المتشددين، كما بدا ظاهرياً عندما اختيرت مجموعة الحزب لتفتتحه، إذ سرعان ما انضم إليه خلال الشهور التسعة التالية، عشرات من المعتقلين الأعضاء في مجموعة «حدتو»،

الذين لم يشملهم قرار الاتهام في قضيتها. مع أن «حدتو» كانت موصوفة بالاعتدال في نظرتها إلى حكم عبد الناصر، بل وكانت دعوتها إلى تغليب وجه التحالف معه- باعتباره حكماً وطنياً معادياً للاستعمار- على أي تناقض ثانوي معه، حتى ذلك الذي يتعلق بالحريات الديمقراطية، هي أحد أهم الأسباب المعلنة لانسحابها من الحزب الشيوعي الواحد الذي أعلن ٨ يناير ١٩٥٨....

وفضلاً عن ذلك، فإن الخلاف بين الشيوعيين الموصوفين بالتشدد والشيوعيين الموصوفين بالاعتدال، كان يدور، حول أمور ليس من بينها رفض التحالف مع عبد الناصر، أو عدم الاعتراف بوطنية نظامه.

لم يكن الهدف من عملية الأوردي إذن هو الحصول على المعلومات، ولم يكن دفع المتشددين إلى الاعتدال، بل كان الهدف الرئيسي منه، هو تحطيم ذاتية الشيوعيين، وتصفية استعدادهم الشخصي والسياسي والايديولوجي بأنفسهم، بتطويع إرادتهم الصلبة- عبر التعذيب والتجويع والإذلال- لتقبل كل ماهو عبثي ولامعقول وجنوني من الأوامر والتعليمات، وإشعارهم- بالعزل الكامل في المنافي القريبة والبعيدة- بأنهم جنرالات بلاجنود، ومهاجرون بلا أنصار وسبايا بلا حقوق من أي نوع. ليتنازلوا عن حلمهم في التدخل في شئون وطنهم، أو إبداء رأي في سياساته، فيتحولون من «مواطنين» إلى «رعايا»، ومن «جماعة» إلى «أفراد». وكان الظن السائد - آنذاك- أن الشيوعيين هم الجماعة السياسية المصرية الوحيدة، التي ماتزال تحتفظ بكيانها التنظيمي ونشاطها السياسي المستقل، بعد أن انفرط عقد الاحزاب التقليدية التي كانت قائمة قبل الثورة، وفي مقدمتها «حزب الوفد»، وانفرط عقد التيارات الجديدة التي اشتد عودها بعد الحرب العالمية الثانية، وفي مقدمتها «الاخوان المسلمون»، و«مصر الفتاة». لذلك تكثف العذاب عليهم، باعتبار أن فرط عقدهم، يحقق للعسكرتاريا التي تقود حركة التحرر الوطني، هدفها في دمج الكل في واحد، يقود الوطن إلى تحقيق أهدافه، بلاخلاف في الرأي، أو تردد في اتخاذ القرار..

وكان أخطر ماحدث خلال سنوات العذاب تلك، أن الشيوعيين المصريين، رغم صلابتهم الشخصية والسياسية النادرة المثال، عجزوا عن فهم هذا الهدف، ولهذا اختلفوا في تقييمه، إلى حد الصراع فيما بينهم وهو يتلقون سياط العذاب، ويشربونه كئوساً وأباريق. فقد ذهب المعتدلون إلى تفسير عملية الأوردي بأنها رد فعل مباشر لتطرف المتشددين، الذي قوّى من نفوذ الجناح اليميني في حكم عبد الناصر، وهو تحليل دفعهم إلى رفع شعار «التمايز السياسي عن المتشددين» فقادهم إلى خندق لايليق لقدر الأوردي القاتم، فت في عضد مقاومتهم لما كان يجري عليهم فيه بينما دفع العذاب المتشددين إلى مزيد من التشدد، وأعادهم ذهنياً وروحياً إلى أجواء التحليل القائل بأن حكم عبد الناصر يمثل فاشية عسكرية، لن تتورع عن اغتيالهم وتصفيتهم بدنياً لو قاوموا قدر الأوردي. وبهذا تأخرت المقاومة أطول مما كان ينبغي..

وكان لابد وأن يسقط شهدي عطية الشافعي في تشريفة الأوردي الأخيرة، ليدرك الجميع أن ماكان يدور في الأوردي لم يكن يجري دون علم عبد الناصر، بل كان يتم بأمر منه، وكان الموت هو الخط الأحمر الذي أعطى عبد الناصر رجاله تعليمات بعدم تجاوزه، ذلك أن خطة الأوردي، كانت تقضي بإبقاء العهدة حية، أي تكهينها دون إعدامها ليظل للحكم بريقه كحكم وطني، ومتحضر، وحتى لاتستغل الدعاية المضادة الموت كدليل على التعذيب.

والواقع أن شهدي تحمل بعض الأوزار. صحيح أن قتله قد أوقفت التعذيب، ولكن العهدة كانت قد تكهنت فعلاً

٢٢

قبل نصف ساعة من منتصف ليلة الأربعاء ١٥ يونيو ١٩٦٠، تحركت من «سجن الحدرة» بالاسكندرية، إلى «ليمان أبي زعبل» على مشارف القاهرة قافلة من سيارات مصلحة السجون، تضم المتهمين السبعة والأربعين في قضية الحزب الشيوعي المصري، (فريق حدتو)، الذين كان المجلس العسكري العالي، برئاسة الفريق «هلال عبد الله هلال» وعضوية العميد (أ.ح) «يحيى أحمد فؤاد» والعقيد «أحمد فهمي طريفه»- قد انتهى من محاكمتهم في الثاني من الشهر نفسه، وحجز القضية للحكم.

كانت القافلة تضم عدة سيارات على شكل زنازين، أودع داخلها المتهمون، بينما وزع الضباط المشرفون عليها أنفسهم على كبائن القيادة، ومن بينهم العقيد «محمد عبد النبي الحلواني»- ٤٥ سنة- مأمور «سجن الحدرة» الذي اختار أن يصاحب الترحيلة، ليحل بعض المشاكل الإدارية الخاصة بالمرحلين، ولينهي أعمالاً أخرى في مصلحة السجون، بدلاً من الانتقال إلى القاهرة باستمارات سفر أميرية على حساب المصلحة.

كان المعتقلون السبعة والأربعون، قد نقلوا إلى سجن الحدرة، ومعهم أبراشاً وبطاطين جاءوا بها معهم من سجن القناطر الخيرية، حيث كانوا يقيمون به قبل نقلهم إلى الاسكندرية، وكان لابد من إقناع إدارة ليمان أبو زعبل بقبول دخولهم به أولاً، ثم بنقلها- دفترياً- من عهدة سجن الحدرة إلى عهدة الليمان ثانياً، وثالثاً- وأخيراً- خصمها من عهدة سجن القناطر.

وسوف يمتد حرص «الحلواني» على الاطمئنان إلى دقة دفاتر العهدة المصلحية، وإخلاء مسئوليته عن أبراش وبطاطين سجن القناطر الخيرية، باعث على السخرية في ضوء ماتلا ذلك من أحداث الأربعاء الدامي.. والغالب أن الرجل أراد أن يجامل اللواء «اسماعيل همت»، وكيل مصلحة السجون، والنجم اللامع في سماء المصلحة، باعتباره- كما وصف نفسه بعد ذلك- والمهيمن على كل مايتعلق بشئون المسجونين والمعتقلين الشيوعيين في المصلحة، وفي تلك السنوات التي كانت المعركة ضدهم هي أساس الصعود في مدارج الترقي.. فاستأذنه في أن يصاحب الترحيلة، ولعله تمنى عليه أن يأذن له بالحضور معها ليشاهد بنفسه، واحدة من ابتكارات الوكيل الصاعد، في التعامل مع المسجونين، وهي «تشريفة الاستقبال»، وتلك أمنية ستكبد الرجل بعد ذلك قلقاً على مستقبله، وستدفعه إلى ذعر يتشكك به النبل.

لم يبق خبر ترحيل المتهمين في قضية «حدتو» سراً على المعنيين به.. ففي اليوم السابق لوصولهم، أخطر «اللواء همت» إدارة ليمان أبو زعبل بموعد وصولهم بخطاب عاجل.. ولأن مدير الليمان كان في أجازة، فإن القائم بعمله- وهو المقدم «زغلول عطيه شلبي»، مأمور أول الليمان- قد أحال الخطاب إلى الرائد «حسن منير» مأمور الاوردي للاختصاص، فمع أن الأوردي كان تابعاً لمنطقة سجون أبو زعبل، إلا أن تلك التبعية كانت قاصرة على تموينه باحتياجاته من الخبز والطعام والأدوات، ومن الحرس والسجانة، طبقاً لأمر عسكري رقم ١٤ صدر في عام ١٩٥٦، لينظم العمل في المعتقلات، فأعطى لها شبه استقلال عن «مصلحة السجون»،



وأتاح نفوذاً واسعا عليها للمباحث العامة.

وأخطر الرائد «حسن منير»، النقيب «كمال رشاد» -قائد كتيبة الحراسة الخاصة بالليمان، بالاستعداد بجنوده وضباطه- لمساعدة قوة «الأوردي»، في استلام وحراسة المعتقلين، بإعداد كردون يحيط بهم منذ نزولهم من السيارات، وحتى دخولهم إلى «الأوردي»...

ويبدو أن التعليمات والاستعدادات الخاصة باستقبال ومعاملة المعتقلين الجدد، قد تتالت على الأوردي في أوقات متفاوتة خلال ذلك النهار ذاته. فقد لاحظ المعتقلون المقيمون في الأوردي، عقب عودتهم -ظهر ذلك اليوم- من رحلة العمل الشاقة في محاجر البازلت، وجود كمية ضخمة من جريد النخيل أمام مخزن يقع على يسار الداخل من الباب الرئيسي، ولما كان هذا الجريد معروفا لهم، لكثرة استخدامه في ضربهم، بعد أن قل استخدام الشوم الذي أسفر استخدامه عن مقتل الدكتور فريد حداد في تشريفة ٢٨ نوفمبر ١٩٥٩، فقد تبادر إلى ذهنهم على الفور إلى أن الاستعدادات تجرى لتشريفة جديدة، لكنهم لم يتوقعوا أن تكون سريعة، إذ كان اليوم السابق - ١٣ يونيو ١٩٦٠- قد شهد تشريفة لعدد من المعتقلين الذين وصلوا إلى الأوردي قادمين من معتقل الواحات.

وبعد أقل من ساعة على ذلك، تلقوا إشارة أخرى على أن موعد التشريفة الجديدة، قد أصبح وشيكاً، إذ استدعى النقيب «عبد اللطيف رشدي»، عدداً كبيراً منهم، وقادهم إلى خارج «الأوردي» حيث أمرهم بأن يمهدوا طريقا يصل طوله إلى نصف كيلو متر، يربط بين المعتقل والطريق الذي يقود إلى الليمان، بتسوية بعض مرتفعاته، وسد بعض حفره، وفرشه بالرمال، وبعد عدة ساعات من العمل الشاق، وقرب نهايته، طلبوا إليهم أن يرسموا -بالجير الأبيض- حدودا للطريق، وأن يحددوا منحدراته ومنعطفاته بأسهم كبيرة... وآنذاك أدركوا أن سيارات ما ستأتي ليلاً إلى الأوردي، وأنها لابد وأن تكون محملة بمعتقلين جدد..

وعندما غربت الشمس بعد السابعة، لم يكن العمل في الطريق قد انتهى فحسب، بل وكان «تمام المساء» قد أجري كذلك: أحصى سجان كل عنبر ما به من معتقلين، وأغلق عليهم أبواب العنبر، وسلم مفتاحه إلى الضابط النوبتجي، ووصل خفراء الليل الثلاثة المسئولون عن حراسة المعتقل إلى أن يعود السجانة في الصباح..

وقبل أن ينصرف السجانة إلى بيوتهم في عزبة السجانة القريبة من الليمان، صدرت إليهم التعليمات بأن يعودوا في الثالثة فجراً، بدلاً من موعدهم العادي في السابعة صباحاً، وبذا تأكد أن شحنة المعتقلين الجدد، ستصل في موعد مبكر من الصباح..

في منتصف الليل تماما، فتحت كل العنابر فجأة، وأخلي عنبر ٢ من سكانه الستين، ليوزعوا على العنابر الخمسة الأخرى، فيزيد عدد سكان كل عنبر منها إلى السبعين، وينقص نصيب الفرد من مساحته إلى أقل من ربع متر، حتى أصبح النوم على الظهر حلما تضن به المساحة، وساد الارتباك في كل عنابر المعتقل، وساد معه القلق، إذ جاء إخلاء العنبر ليشير الى أن الشحنة القادمة يجمعها شئ مشترك، دفع إلى اتخاذ قرار بتسكينها في عنبر خاص بها، بدلاً من توزيعها على العنابر، وهو ما رجح الظن بأن القادمين هم المتهمين في قضية «حدتو»، الذين كان معروفا أن محاكمتهم في الاسكندرية قد أوشكت على نهايتها..



قطعت الترحيلة المسافة بين سجن الحدرا، وأوردي أبو زعبل، خلال أكثر من خمس ساعات، لقد توقفت في الطريق عند ايتاي البارود، لكي تتزود بالوقود، وتوقفت في القناطر الخيرية لتترك في سجنها، سبعة من المتهمين، شاء حسن حظهم ألا يقعوا بين براثن

سلطات الأمن، إلا بعد أسابيع من حملة أول يناير ١٩٥٩، فلم تشملهم قرارات الإعتقال التي صدرت في ذلك اليوم، وظلوا - من الناحية القانونية الشكلية - محبوسين احتياطيا فقط. بينما كان الآخرون محبوسين احتياطيا ومعتقلين في الوقت نفسه، وقد حمى ذلك هؤلاء المحظوظين السبعة، من شهود تشريفة الحليف الوطني في طبعتها الأخيرة: طبعة الأربعاء الدامي...

في الخامسة وصلت القافلة إلى مدخل منطقة سجون أبو زعبل، وتوقفت هناك قليلاً، ليتهي العقيد «محمد عبد النبي الحلواني» مشكلة الأبراش والبطاطين التي كانت تؤرقه، ثم واصلت صعودها في اتجاه الأوردي، على مبعدة ثلاثة كيلو مترات، دون حاجة إلى اتباع العلامات البيضاء التي تحدد الطريق، فمع أن الشمس لم تكن قد أشرقت بعد، إلا أن الظلام كان قد رحل، وبهذا لم تكن القافلة في حاجة إلا إلى تلك العلامات التي كانت قد وضعت من قبل خلف مبنى مخازن الأوردي الخارجية، لتحدد مكان إنزال المعتقلين، وهكذا دلفت السيارة إلى بين النطاس الذي يغذي الأوردي بالمياه، تتنزل حمولتها في أرض خالية وواسعة مليئة بالحفر تقع على مبعدة ٣٠٠ متر من الباب الرئيسي للمعتقل وفي مكان لا يتيح للمعتقلين الأربعين، رؤية ساحة المعركة القادمة..

وطبقا لخطط الحركة التي ظلت الاتصالات تدور بشأنه طوال اليوم السابق، بين مخرج العرض اللواء «اسماعيل همت»، ومخرجه التنفيذي الرائد حسن منير، فقد صدرت الأوامر للمعتقلين الأربعين، بمجرد نزولهم من السيارة، بأن يصطفوا في عشرة صفوف، كل أربعة في صف، وأن يجلسوا القرفصاء، اعتماداً على أصابع أقدامهم، وأن يضعوا أيديهم على ركبهم، وينظروا إلى الأرض، إلى حيث وضع كل منهم أمامه، المتاع الذي كان قد جاء به من سجن «الحضرة»: البطانية.. والبرش.. وربما قليل من الطعام المعلب، الذي كان قد اشتراه من كانتين السجن، أو احتفظ به مما بقي من زيارات أسرته له، إبان جلسات المحاكمة.

في تلك اللحظة، أحاط بهم عدد من جنود كتيبة الحراسة، بينهم فريق من السواري راكبي الخيول، يضم ضابطان، هما قائد الكتيبة النقيب «كمال رشاد»، وأحد ضباطها وهو الملازم أول «عبد الفتاح مندي خاطر».. فضلا عن ثلاثة آخرين من جنودها، أما بقية الجنود، فكانوا يوجهون فوهات بنادقهم في اتجاه المعتقلين الجالسين القرفصاء، على أطراف أنامل أقدامهم.

استمرت الجلسة على هذا النحو حوالي ساعتين، كانت التعليمات تقضي خلالها بألا يرفع أحدهم رأسه، أو يتكلم، أو يهمس أو يضحك، أو يهتز أو يغير من وضعه، وألا ينزل على الأرض بكعب قدمه لكي يستريح من ألم ضغط جسمه على أنامل قدميه، فإذا مافعل - وكان لابد وأن يفعل لأن ألم الجلسة على هذا النحو لم يكن يطاق - تنهال تحرف الجريد على ظهره، وعلى كتفيه عنيفة ومجنونة، وهي مهمة كان يتولاها عدد من سجاني الأوردي، بقيادة النقيب «مرجان اسحاق مرجان» ويعاونه في أدائها النقيب «كمال رشاد» قائد الكتيبة، والملازم أول «عبد الفتاح مندي خاطر» أحد ضباطها.

خلال ذلك الوقت كان اثنان من الموظفين الإداريين بالمعتقل، هما «منصور فندي» و«عبد الرحيم عطا» قد تسلما من ضباط الترحيلة، الأحراز الخاصة بالمعتقلين، وهي تضم الأشياء الثمينة - مثل الساعات والخواتم وأقلام الحبر - وكانت موضوعة جميعها في كيس من القماش، وعلى كل منها اسم صاحبها.. وبعد أن طابقاها على الكشف الوارد من سجن «الحضرة» ووقعا باستلامها، أودعاها في مخزن للأحراز داخل مبنى الأوردي، ثم انتقلا إلى مخزن آخر مجاور له، حيث قاما بإعادة ترتيب محتوياته ليخليا مكانا للملابس الملكية التي كان يرتديها المعتقلون، والتي كان مقرراً أن يخلعوها ليرتدوا - بدلا منها - ملابس المعتقل.

وخلال وجودهما داخل الأوردي - وقبل السابعة بقليل - دخل إلى فنائه الرائد «حسن منير» وبصحبته «العقيد الحلواني»، وضابط آخر يرتدي ملابس ملكية هو الرائد «صلاح طه»، مدير الشئون العامة بمصلحة السجون، حيث قام السجانة - تحت إشرافهم - بإجراء تمام الصباح، وإحصاء المعتقلين المقيمين في عنابر الأوردي الخمسة، بعد حركة التنقلات التي حدثت في منتصف الليل..

وعلى عكس ماكان يحدث كل يوم، فقد انتهى التمام بعدد أقل من المعتاد من الركلات وضربات القحوف، والصفعات، ولم يؤمروا - بعد انتهائه - بالتقدم نحو الجبل، بل أمروا بالعودة إلى العنابر.. فأدركوا أن خروجهم للجبل، قد أجل إلى أن تنتهي التشريفة.

وكان آخر من دخل إلى العنبر في ذلك الصباح، هو «محمود المستكاوي» وكان وكيلاً سابقا لسجن مصر - الذي استبقاه الرائد «حسن منير»، وأمره بأن يركع على الأرض كما لو كان يصلي، ليصبح ظهره هدفا مريحاً لضربات عصا من جريد النخيل انهال بها عليه أحد السجانة، وبينما «العقيد الحلواني» يتابع المشهد بإعجاب شديد، كان مأمور الأوردي، يفسر له الأمر، قائلاً إن «المستكاوي» لم يضرب بما فيه الكفاية، أثناء تشريفة الاستقبال التي جرت له، ولعدد من زملائه، القادمين من الواحات قبل يومين، وأن المساواة بين المعتقلين في عدد مايتلقونه من ضربات واجب لا يستطيع ضميره التخلي عنه.

ودخل «المستكاوي» العنبر ليجد جميع زملائه يقفون ووجوههم إلى الحائط وقد رفعوا أذرعتهم إلى أعلى، تنفيذا للأمر المشدد الذي أصدره لهم السجانة.. وقد التزموا الصمت التام، خوفا من عواقب ضبطهم وهم يخالفون الأوامر، في يوم بدا فيه أن شهية الجلادين للضرب في ذروتها.

حط الصمت على فناء الأوردي، ولم يعد أحد من المقيمين فيه، يسمع شيئا مما يجري في الخارج ومع أن «عبد العزيز الصباغ» و«عبد الحميد مريدي» كانا يقيمان وحدهما - بسبب مرضهما - في زنزانة للملاحظة الطبية تقع على مسافة لا تزيد عن عشرة أمتار من الباب الرئيسي، إلا انهما لم يستطيعا - مع ذلك - أن يريا شيئا مما يجري بالقرب منهما، رغم تكرار اختلاسهما للنظر، من ذلك الثقب المستدير الذي يتوسط باب الزنزانة، ليتيح للحارس الواقف خارجها، ملاحظة مايجري فيها...

وحين خدش الصمت فجأة، صوت البروجي المميز، النبأ على وصول ضابط عظيم، لم يساور المعتقلين القدامى شك في أن «اللواء همت» قد وصل، وأن مراسم التشريفة على وشك أن تفتتح، فارتعشت أطرافهم، وتعالت ضربات قلوبهم، وناوشهم ذلك العذاب الذي جربوه قبل ذلك، حين يقفون صامتين عاجزين، يتابعون بأسماعهم، أصوات الضربات والصفعات، وصرخات الألم والاستنجاد، ولهاث الفرار من القدر، حيث لامهرب من العذاب.. ليتأكد لهم - مع كل تشريفة جديدة - أن هناك ماهو أقسى تعذيباً وأكثر ألما مما يجري فيها، هو وقفتهم تلك، يتابعون بآذانهم عذاب رفاق لهم، وقعوا في مصيدة الجلادين. فالذين يتلقون الضربات، يشحذون - برد الفعل الغريزي لحماية النفس - كل قواهم العصبية والجسدية، لكي يقاوموا ماينهال عليهم من عذاب، أما الواقفين في

القتل في تشريفة

الحليف الوطني

إستسلام وبلا حيلة، ليسمعوا فتات العظمين، لأن الضربات تسقط على قلوبهم وأرواحهم، فلا تجد ساترا يصد، أو درعا يخفف.

لوصول اللواء «اسماعيل همت»، أنتقل مسرح الأحداث إلى الساحة الخارجية للأوردي، حيث يقع مكتب المأمور، وتمتد أمامه شرفة ترتفع عن سطح الأرض بضع درجات من حجر البازلت. كان «اللواء همت» يستخدمها عادة كمنصة للعرض فتوسط عقد كبار الضيوف الذين جلسوا إلى جواره في الشرفة، ومنهم «العقيد الجلزاني»، بينما كان «الرائد صلاح طه» يتجول بين مكانه في منصة العرض وبين مسرح الأحداث لينقل تعليمات «اللواء همت» إلى المخرج المنفذ، وأبطال العرض.

وقبل دقائق من بدء التشريفة، كانت الشاويشات قد أنتهت بوضع اللمسات الأخيرة على العرض، فصدرت الأوامر بإعادة صف المعتقلين الأربعين، بحيث تصبح الصفوف ثلاثية بدلاً من رباعية.. ومع أن ذلك أتاح لهم أن يستريحوا من الألم المضني الذي كان يسري في أجسادهم، بسبب وقوفهم على أنامل أقدامهم لمدة إقتربت من ساعتين، إلا أنه لم يوقف الضرب الذي كان مستمراً منذ وصولهم.. ثم أنهم سرعان ما عادوا إلى تحميل أجسادهم على أنامل الأقدام والنظر إلى الأرض، حيث تواصل الضرب لمجرد الاهتزاز، أو تحريك الرأس للتخفيف من آلام العنق، أو دون سبب على الإطلاق.

فإذا ترحمت -مثل أحمد الرفاعي- أن باستطاعتك أن تجد مبرراً للتخفيف من ذلك العذاب، فشكوت إلى الملازم «عبد الفتاح مندي خاطر»، بأنك قد أجريت عملية بواسير، وتريد أن تجلس، فسوف يرد عليك.

-أنا اللي أفتحها لك مخصوص..

ثم يتناوب هو والنقيب «مرجان» ضربك بالشلاليت.

وبعد عملية إعادة الصف تلك، وجد «شهدي عطية الشافعي» نفسه في الصف السابع، يتوسط زميليه «نور الدين سليمان جاسر» و«سعد الدين عبد المتعال». في الصف السادس كان يجلس أمامه ثلاثة عرف منهم «جمال غالي». أما الصف الثامن فقد عرف من بين أفراده «محمد عباس فهمي» الذي كان يصاحبه في نفس السيارة من الاسكندرية إلى الأوردي.

اتخذ أبطال العرض أماكنهم في الساحة طبقاً لآخر تعليمات المخرج اللواء:

تحت فنطاس المياه، وقفت فرقة السواري المكونة من راكبي الخيول الخمسة، وفي طليعتها الرائد «كمال رشاد» والملازم «عبد الفتاح خاطر»، والجنود الثلاثة، وحولهما عشرة من جنود الكتيبة. بينما انتشر العشرة الآخرون ليشكلوا مع عشرة من سجاني الأوردي، مراكز ثابتة، على مسافات موحدة، تقف على جانبي الطريق الذي يقود إلى باب الأوردي الرئيسي، والذي يصل طوله إلى ٢٥ متراً، ولايتجاوز عرضه ١٢ متراً. ويحده من جانب جدار الأوردي الخارجي، ومن الجانب الآخر، ثلاثة أحواض زهور، يوازي آخرها مكتب المأمور، الذي كان الجالسون في شرفته يستطيعون رؤية كل التفاصيل التي تجرى على مسرح العمليات.

بالقرب من باب الأوردي الرئيسي، كان كاتبا الأمانات في المعتقل يجلسان إلى منضدتين تفصل بينهما مسافة قصيرة، حيث نيط بأولهما -«عبد الرحيم عفا»- إثبات اسم كل منهم وعمره ومحل إقامته في دفتر الإيراد، أما الثاني -«منصور فندي»- فكانت مهمته إثبات أماناتهم. وعلى مسافة أخرى منهما، يقف اثنان من جنود الكتيبة- هما «عبد المجيد حسيطر» و«عبده الزفتاوي»- ومعهما أدوات الحلاقة، استعداداً لإزالة الشعر من رؤوس وأجساد ضحايا التشريفة..

وإذ كان الإشراف على المنطقة من مكان جلوس المعتقلين خلف المخزن، منوط بالرائد «مرجان اسحاق مرجان»، فقد كان الاشراف على تلك المنطقة القريبة من الباب هو مهمة الرائد «يونس مرعي»، الذي اتخذ لنفسه مكاناً قريباً من بوابة الأوردي، والسجان «عابد محمد عابد».

وعلى مبعدة عشرة أمتار من البوابة إلى الداخل، وبالقرب من غرفة الملاحظة- حيث كان يقيم «عبد العزيز الصباغ» و«عبد المجيد هريدي»- اتخذ النقيب «عبد اللطيف رشدي» موقعه في الخطة، يساعده مجموعة من سجاني الأوردي.. أما الكمين الأخير، فكان قريباً من عنبر(٢)، الذي اختير لإسكان المعتقلين الجدد، وقد تمترس فيه الصول «أحمد مطاوع» واثنان من السجانة هما «عبد الحليم سعد عوض الله» و«عبد الهادي عطية علي»، وضعا أمامهما على الأرض عدداً من أواني الطعام، ليسلموها إلى المعتقل.

وكان على المعتقلين طبقاً لهذا التخطيط الذي وضعه عقل عسكري يخطط لمعركة حربية يريد أن يضمن لنفسه الإنتصار فيها، أن ينتقلوا من مكانهم بالقرب من فنطاس المياه إلى العنبر الذي اختير لإسكانهم، عبر مصيدة بشرية مزودة بعصي من جريد النخيل تحيط بهم من كل جانب، وتحت إشراف دقيق، رتب لكل التفاصيل بحيث يمر الواحد منهم أولاً على الكاتبين فيدون أحدهما اسمه، ويخلع -أمام الثاني- ملابسه، ليدونها في دفتره، ويتسلمه أحد الحلاقين، ليزيل شعر رأسه، قبل أن يسلمه للحلاق الثاني فيزيل شعر عانته، ويتسلم ملابس السجن من البواب، وقبل أن يدخل العنبر يتسلم -على بابه- آنية الطعام، ودلو الماء.

قبل دقائق من رفع الستار، وبينما وجبة الضرب الذي سماه النقيب مرجان بـ «فتح الشهية» تتوالى فوق أكتاف وظهور الجالسين القرفصاء، انحنى «العقيد الجلزاني» على «اللواء همت»، الذي كان يجلس إلى جواره على المنصة، وهمس في أذنه بشيء، وبعدها بقليل تحرك «الرائد صلاح طه» من مكانه إلى جوارهما على المنصة، ليسلم النقيب «مرجان» ورقة، نادى بعد قراءتها على أربعة أسماء، هم «سعد الدين أحمد بهجت»، و«عبد الحميد فهمي السحرتي»، و«ابراهيم المانسترلي» و«صنع الله ابراهيم الاورفلي»، وطلب إليهم أن يجلسوا على مسافة قريبة من آخر الصفوف.. وكانت تلك إشارة إلى أن مخرجي العرض، يتوقون الوقوع في خطأ، إذ كان الأولان مريضان، أما الثالث، فقد كان شقيقا لمحمود المانسترلي- الذي كان وكيلا لسجن مصر حين كان «اللواء همت» قائداً له- أما الرابع- الذي اشتهر بعد ذلك كواحد من ألمع الروائيين العرب- فقد كان- ولايزال- ضعيف البنية بشكل دعا للشك في إمكان احتماله للهول القادم.

ماكاد النظام يعود إلى الصفوف الجالسة القرفصاء، بعد إقصاء المرضى إلى المؤخرة، حتى سأل الرائد «صلاح طاهر»:

-فين شهدي عطية؟!

وما كاد «شهدي» يرد على التساؤل رافعا يده حتى انهالت عليه عصي النقيبين كمال رشاد ومرجان اسحاق والملازم عبد الفتاح خاطر، تطلب إليه أن يجري بسرعة ليكلم اللواء همت باشا.. ومع أن الحركة كانت قد



خففت من الآلام المبرحة التي انتشرت في انحاء جسده بسبب جلسته المعذبة، إلا أن العصي انهالت عليه من كل جانب وهي تصرخ:

–وطي ياابن الكلب.

وكان لابد وأن يطاطيء رأسه، حتى يتوقى الضربات المجنونة التي تتالت عليه من كل جانب.. وأن يجري لاهثاً دون أن يرى شيئاً مما أمامه، إذ كانت الضربات التي لاحقته وأحاطت به من كل جانب هي التي توجه قدميه، ولابد أنه وقف أمام الشرفة، ليسأله «اللواء همت»:

–أنت شهدي عطية..

ولابد أنه أجاب بالإيجاب، ولابد أن اللواء قال شيئاً، وإلا ماتصاعدت الضربات وصاحبتها الركلات والصفعات، ولابد أن أحداً أمر بأن يجري، لأنه فعل ذلك فعلاً، ولا أحد يدري من الذي قاده أخيراً ليعود إلى مكانه في الصف الثامن، فيجلس القرفصاء، دون أن يحلم بتجفيف الدماء التي كانت تسيل – مع عرقه– على وجهه.

بعودة «شهدي عطية» إلى مكانه، نظر اللواء همت باشا إلى ساعته، فوجدها تقترب من الثامنة، فأعطى الإشارة إلى المخرج ليبدأ مراسم التشريفة..

٢٤

على امتداد الدقائق التالية، لم يعرف أحد ماحدث على وجه الدقة.. كل الذي يذكره شهود الواقعة، هو أصداء من الهول الذي جرى.. مشاهد مختلطة من لحظات رعب مجنون لاتعرف فيه من أنت ولاماذا يجرى لك، وهل أنت الذي تضرب أم أن الذي يضرب هو الذي يجري إلى جوارك.. لحظات تبدأ بأن يقف كل صف ليتقدم الثلاثة الذين يكونونه خطوات إلى الأمام، وما أن يغيبوا عن رؤوس زملائهم المحنية إلى الأرض لكي لاترى شيئاً، حتى يجدوا رواعم اثنان من راكبي الخيول، ينهالان على ظهورهم وأكتافهم بجريد النخيل..

–إجري يا ابن الكلب.

يجري ابن الكلب، لكن ذلك لاينجيه من العذاب، إذ هو يتقدم في طيات العذاب إلى عمق نيران القسوة، تنهشه عصي الوحوش الواقفة في صفين متقابلين يتناوبان ضربه بجريد النخيل كيفما اختارت العصي التي بلا قلب.. يفسح كل جلاد لنفسه مساحة من جسدك المستباح بلا دفاع.. على الكتف أو فوق الكلية، أما المختال بمهارته في التصويب، المتجنب بطول عصاته فسوف يطول بها إحدى ركبتيك أو كلتيهما، من ظاهرها أو باطنها، وحذار أن تقع كما وقع هذا الذي تذكر أنك تعرفه، وإلا لانهالوا عليك جميعاً يضربون جسدك بمقدمات أحذيتهم الأميرية المدججة بالمسامير كحوافر الخيول التي تطاردك، وتثير حولك الغبار، فيخنقك كما يكاد القيظ أن يزهق أنفاسك، ومن أين يأتي كل هذا العرق، وأنت تكاد تموت ظمأ، والكل يشتم، والكل يضرب.. والكل يزعق.. والكل يأمر، وأعجب شيء، أنك تنفذ أوامرهم، فلابد أن الذي يفعل ذلك هو غيرك، وإلا فكيف تجد عقلاً يتقبل كل هذه الأوامر ويمتثل لها وينفذها بدقة وسط الهول الذي يحيق بك، وهذه الضربة المجنونة أوشكت أن تصيب رأسك، وهل هذا الذي وقع على الأرض مغمى عليه من هول العذاب هو «شهدي عطية الشافعي»!.. انه هو..

–فوق ابن الكلب ده ياحسن!!

الصوت للواء همت باشا.. والأمر صدر للرائد حسن منير منصور الأوردي، أما المطروح على الأرض فهو شهدي عطية الشافعي، وهم يضربونه الآن في القناة الموازية للباب الرئيسي، وقد تحرك بعض الجالسين على منصة العرض يتابعون العملية: وصلت الآن إلى كمين النقيب يونس مرعي. لانجاة لك من ضربات عصى القاتل المجنون المهرج، لاعب الكرة المعتزل الذي قضى الإدمان على مستقبله الرياضي.. وعليك الآن أن تسجل اسمك وعمرك ووظيفتك في دفتر إيراد النظام الوطني الحليف، حيث يجلس عبد الرحيم افندي كاتب المعتقل، أما ملاك الموت الذي يستجوبك الآن، فهو القاتل البهلوان «يونس مرعي»

–اسمك يا ابن الكلب؟.. وظيفتك ياخول!.. عنوانك ياابن الشرموطة..

والغريب أنك تذكر أن لك اسماً.. ووظيفة وعنواناً.. ورقماً للمواطنة.. مواطن انت كي



شهدى عطية

دولة تشتبك الآن فى معركة للنضال من أجل تحرير العالم من القهر الاستعمارى... فلا بد أن الذى يحدث لك الآن ليس قهراً ولاهو عذاباً!! أو أن الذى يعذبك لاصلة له بهذه الدولة المناضلة ضد القهر. ومن الذى يصيح: أنا فى عرض عبد الناصر؟! ومن الذى يصرخ: حرام عليكم ؟! والضرب مستمر والغبار خانق.. ولابد أن العذاب قد أوشك على أن ينتهى فقد اقترب الباب الرئيسى.. وأمام «منصور أفندى» عليك أن تخلع ملابسك، لتعود عاريا كما ولدتك أمك.. وكلما خلعت قطعة من ملابسك ازداد الضرب قسوة.. أصبح اللحم عاريا بلا دفاع. تطول العصى أطراف الأعصاب، وتصل حتى إلى كفيك اللتين وضعتهما بين فخذيك خجلاً من عريك، لاحياء فى العذاب كما لاحياء فى العلم.

يستحى الناس من الناس.. ولايستحى الناس من الوحوش.

وأعجب شئ أن يد الحلاق ظلت ثابتة فوق رأسك وهو يلتهم بماكينته الصدئة شعرك، فكيف استطاعت الرأس أن تتوازن تحت أسنانها بينما العصى تنهش بقية اللحم. تلم تطلك إلا بعلك الجراح التى أدمت وجهك، وهؤلاء المحيطون بك كانوا يجلسون القرفصاء إلى جوارك قبل دقائق، فكيف أحالهم العذاب إلى مسوخ حليقة الرأس، تنتشر الكدمات الزرقاء فى أنحاء جلدها العارى، وتنزف الدماء من أسنانها، وتضطرب بحثا عن مفر.. ولامفر.

وهذا الصوت الصارخ هو صوت اللواء هجستيها:

- وضب الواد ده حسن.. فرقه فى الثنايه ابن الكلب.

ولابد أن الذى يتبادله الجلادون الآن بين أقدامهم، هو «شهدى عطية الشافعى» بعد أن أغمى عليه... يشوطه لاعب الكرة المحترف يونس شلبى بقدمه حتاته.. ويشاركه الآخرون بأحذيتهم فى قسوة بلاحدود. يربط بعضهم قدميه بحبل. يسحبونه على الأرض. يقودونه إلى القناة. يلقون بجسده فيها. يفيق من اغمائه. يتوالى الضرب. يقف خاتر الترى صامتا دون أن تند عنه آهة ألم. الغبار يتطاير فى أرض المعركة. تعود الخيول إلى نقطة البدء، لتطارد صنفاً آخر من صفوف الجالسين القرفصاء. تنطلق صفارة من داخل الأوردي، ومعنى هذا أن ميزان العدل المنصوب داخل جنته، قد أنجز محاسبة الصف السابع. أما وقد انطلقت الصفارة، وانتهى الحلاق من إزالة شعر هاماتك، فقد جاء أوان عبورك من باب الجنة لتغادر النقطة التى يشرف عليها الجلاد البهلول يونس مرعى وزبانية حسن منير إلى نقطة أخرى. يشير اللواء حمت باشا بعصا الماريشالية، فترفسك الأقدام لتقف أمام «الشاويش عابد» - بواب الأوردى». يناولك ملابس السجن ومعها برش. تحاول أن تستر عريك فلا تتركك الصفعات وقتا لتهتم بحيائك المهدر. تنفلت من الباب لتستقبلك لكمات النقيب عبد اللطيف رشدى. يسألك عن اسمك. تجيب. يعاود السؤال وتعاود الإجابة. مع كل علامة استفهام لكمة أو ركلة. ركثيرون يضربون وبكل شئ يضربون. تقع على الأرض. يقف الوحش بأقدامه على ظهرك. يواصل الدوس على لحمك العارى بأقدامه. يسحبونك من قدمك على أرض القناة. أنت شيوعى ياوله؟. ترد. يضربونك. لاترد. يضربونك. يطاردونك بالشلاليت وقحف النخيل حتى تقف أمام «الصول مطاوع» عند باب العنبر.

يسلمك مساعدو الأروانه.. ويضربك هو بالعصا. يقول لك: قول أنا مَرَة ثم يدفعك لتجد نفسك داخل العنبر.

٢٥

كان قد مضى على بدء التشريفة أكثر من ساعة ونصف الساعة، والمعتقلون القدامى بالأوردى، يتابعون بأسماعهم مايجرى لزملائهم النازلين إلى بطن الحوت.. خلف باب المعتقل وأمام غرفة الملاحظة كان النقيب «عبد اللطيف رشدى» يقف ليكون فى استقبال القادمين، وهو ما أتاح لكل من «عبد الحميد فريدى» و «عبد العزيز الصباغ» - المقيمين بها - فرصة لسماع مايجرى. واستطاع آخرون من المقيمين فى عنبر ٤ الذى تواجه نوافذه الشمالية زنزانه الملاحظة الاستماع الى جزء آخر.. أما المقيمين فى عنبر ٣ المجاور للعنبر الذى اختير لإقامة القادمين، فقد كان فى استطاعتهم أن يلتقطوا المسمع الأخير للتشريفة، إذ كان الصول أحمد مطاوع يقف عند باب العنبر ليكون آخر من يستقبل القادمين.

ومن مكان ليس بعيداً، كان صوت «الرائد حسن منير» يتصيح بحض المعتقلين بتعليماته:

- إدى له تانى ياعبد السلام.

- الواد ده عايز ياخد كمان فوق دماغه..

فى حوالى التاسعة، كان نصف القادمين من سجن الحدره قد نالوا حظهم من التكريم.. حين دفعت عصاة الرائد «حسن منير»، «شهدى عطيه» إلى حيث النقطة التى يشرف عليها النقيب عبد اللطيف رشدى ليستقبله بلكمة قوية فوق فكه كما يليق بملاكم جبان لاينازل إلا فى الحلبات الخالية.

- اسمك يا ابن الكلب؟.

- شهدى.

- شهدى إيه؟!..

- شهدى

من بعيد جاء صوت الرائد حسن منير

- الواد ده حامل علم ابن الشرموطه.. ربيه ياعبد اللطيف..

مع إيقاع الضربات، أمر عبد اللطيف رشدى بأن يركع، وانهال على ظهره بعصاته المميزة، المزودة بجزء من قحف النخيل.. وهو يصيح: أنت شيوعى؟! من مكمنه فى غرفة الملاحظة سمع عبد الحميد فريدى صوت عبد اللطيف رشدى يقول: افردوه واضربوه.. ايقاع الضربات يتوالى.. ولهاث الضاربين يتصاعد.. ولاصوت يصدر عن الضحيه.

وعاد عبد اللطيف رشدي يقول: قوموه وعشوه. صوت سجان يقول: شمال. يمين. أختنس وعبد الحميد فريدي» نظرة من نظارة باب اللاحقة فشاهد شهدي عطية عاريا تماما من الملابس. وهو يسير بخطرة يحاول جاهداً أن يجعلها خطوة عسكرية منتظمة.

لكن ساقيه النفعا ووقع- أمام باب اللاحقه- فسمع عريس دوي سقوطه.. قال عبد اللطيف رشدي: انت بتقع؟! .. اديني كتلة. توالت الضربات على عظمة الكتف. تحامل شهدي عطيه على نفسه وقام مرة أخرى شمال يمين. شمال يمين. ابتعدت الأصوات عن المقيمين في غرفة الملاحظة. اقتربت من اسماع المقيمين في عنبر ٤ وكان من بينهم «صبحي رياض» ثم توسطت عنبري ٣ و١ «حيث يقيم الدكتور عبد العظيم أنيس والدكتور اسماعيل صبري عبد الله» اللذين سمعا صوت سقوط جسم على الأرض.. تبعه صوت الرائد «حسن منير» يقول من بعيد: لو وقع الواد ده تاني .. اخنع لي قرنه. توالى الضرب.. وعاد صوت حسن منير يقول: اقلبه ياعبد اللطيف على بطنه.. ده لازم بنضرب ربع ساعة تاني. وبعد لحظة صمت.. تسلل إلى آذان عبد العظيم أنيس واسماعيل صبري عبد الله. صوت يقول: فين أمين التمرجي!. إدي له حقنة ياأمين .. قال أمين: أعطيته يابيه. إعطيه كمان.. ثم بعد لحظة صمت طويلة قال أمين: ده مات يا أفندي!

* * *

فيما بعد قال الدكتور «أحمد محمد توفيق»- الطبيب الشرعي. بدار فحص الموتى-. في تقريره عن تشريح جثة «شهدى عطية الشافعي» أنه وجد بجسمه مايزيد عن ٦٠ كدمة رضيه مزدوجه الشكل طوليه. وبعضها به تقوس بسيط. بسمك يتراوح بين ٣ر١سم و ٥ر١ سم. وبأطوال تتراوح مابين ٧ سم و٤ سم. وهى منتشرة بوحشية العضدين، وبجميع الظهر والإليتين وبخلفية ووحشية الفخذين ويمكن أن تنتج عن الضرب بإجسام صلبة راضة مستطيلة كعصى». كما وجد سكنمات رضيه حيوية على شكل لوس مزينة بسجح مثلث الشكل، تتراوح أطوال الكدمات مابين ٤ر٥ سم والسجحات بأطوال من ٨ سم الى ٤ سم، منتشرة بأعلا وحشية الفخذ الأيمن وبأجزاء مختلفة من الجانبين والظهر وبأيسر الوجه حدثت على الأرجح نتيجه للركل بقدم الأحذية، ووجد» كدمات رضية حيوية متسجحة تبلغ نحو العشرة تتراوح مساحتها مابين ٢×٢سم و٤× ٥ر٢سم، منتشرة بفروة الرأس» وبأيسر الجبهة، وبالوجنتين وصيوانى الأذنين ومقدم الركبتين، وهى إصابات جاءت نتيجة للضرب على الرأس.. ووجد- كذلك- «آثار طفيفة متلونة حول معصم القدمين غائرة قليلاً بسمك ٥ر١ سم نتيجة الضغط والاحتكاك بجسم لين وخشن نوعا كحبل أو ما أشبه». كما لاحظ «خروج بعض النزيف من فتحتي الأنف والفم مع تكدم بالشفتين وأنزفة مابين الأسنان الأمامية». وقال الطبيب الشرعي: إن وفاة المذكور حدثت من الإصابات وماصحبها من صدمة عصبية أدت الى هبوط بالقلب.

باختصار لم تكن هناك فى جسد شهدى عطية مساحة تخلو من ضربة عصا.. أو ركلة حذاء. أما شقيقه المهندس «محمد جمال الدين عطية الشافعى»، فقد قال فيما بعد- رداً على سؤال من النيابة:

- لما رحت المشرحه مع والدي.. اترجيت ضابط هناك إني اشوف الجثه وقت الغسل وشفت وشه. كان عليه علامات رعب شديدا

وكان المنظر يستعد لكي يرتدي طربوش الأفندية. مع كاب العسكرا

[illegible]

صورة رسمية موقعة من اللواء «هلال عبد الله هلال، رئيس محكمة أمن الدولة العليا، التي كانت تحاكم شهدي عطية، تتضمن نص الكلمة التي ألقاها شهدي في واحدة من أواخر جلسات المحاكمة يحيي فيها بالقائد الوطنى الذى أمر بتشكيل المحكمة، ويطلب حلة القضية

عدالة الجلادين

٣٦

صلاح عيسى

أحدث نبأ مقتل «شهدى عطية الشافعى» ارتباكا بين الجالسين على منصة التشريفة، وخاصة اللواء «اسماعيل همت»، الذي أدرك بمجرد سماعه للخبر، أن المحظور قد وقع، وأن الرائد «حسن منير» وفريق المنفذين الذي يعمل تحت إمرته، قد تجاوزوا الخط الأحمر الذي يحدد سياسة تصفية الشيوعيين، وهو عدم ترك آثار يمكن استخدامها كدليل على حجم التعذيب، أو برهان على وقوعه أصلاً. تطبيقا لشعار حملة التصفية «تكهين العهدة دون إعدامها.. وقتل الشيوعيين مع إبقاء أجسادهم حية».

وبعد تقدير سريع للموقف، قرر اللواء همت أن ينصرف من موقع الحادث على الفور، لأن ثبوت وجوده به، وهو وكيل مصلحة السجون والمرجع الأعلى فى كل مايتعلق بمعاملة المعتقلين الشيوعيين، ووقوع الحادث أمامه، يفتح الباب لشكوك قد تجعل القضية تتجاوز الأهمية المحدودة، التى تقررت لها، باعتبارها حادثا محليا من حوادث السجون، من ذلك النوع الذى يقيد عادة فى دفاتر الأحوال، أو دفاتر العوارض، فضلا عن أن انقطاع أى صلة له بالموضوع، سيجعل فى استطاعته- بحكم مسئوليته ومكانته فى مصلحة السجون- مد يد العون إلى «حسن منير» وفرقته، إذا تطلبت الضرورة ذلك.

اقتنع «حسن منير» بحيثيات قرار «اللواء همت» بالإنصراف، وودعه إلى أن استقل سيارته وفى صحبته المقدم «محمد الحلوانى» - مأمور سجن الحضرة، والرائد «صلاح طه» - مدير العلاقات العامة بالمصلحة- ثم أمر بسحب جثة شهدى عطية الشافعى إلى الممر الواقع بين عنبرى ٣ و٤، وأعطى الإشارة باستئناف مراسم التشريفة لعشرين من المعتقلين، الذين كانوا مايزالون يجلسون القرفصاء فى مكانهم البعيد فى الأرض الفضاء، المطلة على فنطاس المياه، يتساءلون فى رعب عن سبب توقف مراسم التشريفة..

ولابد أن الرائد «حسن منير» ومعاونيه، قد احتاجوا إلى درجة غير معتادة من الإستهتار والبلادة وعدم الاكتراث بالمسئولية، لكى يواصلوا ماكانوا قد بدأوه رغم أنه قد أسفر عن مقتل شهدى عطيه، وصحيح أن طقوس القسم الثانى من تشريفة ١٥ يونيو ١٩٦٠، قد جرت بشكل أسرع من إيقاع قسمها الأول، بحيث كان من حسن حظ النصف الثانى من المحتفى بهم، أنهم شرفوا فى نصف الوقت الذى شرف فيه نصفهم الأول، إلا أن سبب ذلك كان عمليا محضا، لاصلة له بالخوف من المسئولية، بل مجرد الرغبة فى التفرغ لرسم سيناريو أمنى بيروقراطى ينتهى



باتهام التضحاء والفخر بقتل شهدى عطية الشافعى.

بانتهاء التشريفة حط المسكون على أرجاء الأوردى، وانكفأ المعتقلون الجدد على أنفسهم يتفحصون ما أصيبوا به من كدمات وجروح، ويتأملون بعضهم البعض فى ذهول، فقد بدت ملامح كل منهم فى عين الآخر- لأول وهلة- غريبة، وإلى حد ما، وبحكم قسوة الموقف، باعثة على ضحك كالبكاء، أزال الحلاق شعر رؤسهم وامتلأت الأجزاء الظاهرة من وجوههم، وأجسادهم بالجروح النازفة، والكدمات شديدة الزرقة. أما عدم تواؤم مقاسات الملابس التى وزعت عليهم، مع أحجام أجسادهم، فقد أكمل ملامح تلك الصورة العبثية الكابوسية، التى كان عنبر الأوردى رقم ٢ مسرحا لها فى ذلك الصباح التعيس..

وما كادوا يكتشفون أن «شهدى عطية الشافعى» ليس بينهم، ويتبادلون ما رأوه من مشاهد العذاب التى تعرض له، حتى اختلط انشغالهم على غيابه، بقلقهم على أربعة منهم، انتشرت إصابات جسيمة فى شتى أنحاء جسم أولهم وهو «محمد نور الدين سليمان» الذى كان أحد ثلاثة ضمهم فوج شهدى عطية أثناء التشريفة..- أما «مبارك عبده فضل» و«جمال غالى» و«محمد عباس فهمى» فقد كانت الاصابات تنتشر على ظهر كل منهم واليتيه ورأسه، وكذلك على إمتداد خلفية الفخذ، وخاصة ثنية الركبة، وقد استلقوا جميعا فى شبه غيبوبة، ورغم تيقظهم الظاهر، فقد كان وعيهم بما يجرى حولهم ناقصا بصورة ملحوظة، كشفت عن أنهم مصابون بصدمات عصبية حادة، ويمرون بحالة صحية حرجة...

وكانت الساعة قد وصلت إلى العاشرة والنصف صباحا، حين وصل الدكتوران «بيير أمين فهمى» و«أحمد كمال» صاعدين من مبنى الليمان القريب، حيث ناظر أولهما جثة شهدى عطية الشافعى، بينما دخل الثانى إلى عنبر ٢، وبصحبته المرض أمين تنديل وعدد من السجانة، فألقى نظرة على الحالات الأربع الحرجة، وأمر بنقل أصحابها إلى خارج العنبر، حيث أودعوا فى زنزانة مجاورة للزنزانة التى كانت نقلت إليها جثة «شهدى عطية» فى مؤخرة عنبر ٥... ثم ناظر بقية المعتقلين، ولم يجد فى الكدمات الزرقاء المتقيحة التى انتشرت فى أجسادهم مايتطلب العلاج، وقال ساخرا من طلبوا علاجا لها، إنها «معامل ستختفى دون علاج»، ولم يهتم إلا بشئ واحد، هو إيقاف النزيف، باشارة برجعهما إلى

التمورجي «أمين»، فيقوم على الفور، بدهن الجرح النازف، بقطعة من الشاش، يغمسها في دلو بقاعه قليل من «الميكروكروم» وكأنه يدهن حائطا!

أثار امتداد الصمت الذي عاد ليحط على المعتقل فضول نزلاء الأوردي القدامى، الذين أدركوا على الفور أن شيئا غير عادي قد وقع في التشريفة، بعد أن تناقلوا بالاشارات والهمسات عبر نوافذ العنابر، ماشاهده، وسمعه الذين كانوا في مواقع تتيح لهم استطاع مشاهدة ما جرى فيها، وبهذا أتيح حتى لهؤلاء المقيمين في العنابر البعيدة عن الباب الرئيسي، معرفة ماجرى..

وحين لاحظوا اختفاء جميع الضباط من فناء «الأوردي» وعدم النداء عليهم للخروج للعمل في الجبل، طبقا للنظام اليومي المتبع، تأكدت شكوكهم في أن شيئا خطيرا قد حدث، لكن الخبر اليقيني بوفاة «شهدي عطية الشافعي» لم يتأكد لهم إلا في صباح اليوم التالي، رغم أن بعضهم، كان قد شاهدهم وهم يحملون شيئا ما في بطانية وهبطوا بها من «الأوردي» فأودعوها في مستشفى الليمان... إلى أن يجدوا حلا.

وبعد ظهر ذلك اليوم، كشفت البلادة التي يتمتع بها ضباط الأوردي، عن وجه آخر لها، حين شنوا حملة التأديب اليومية على المعتقلين القدامى، وضربوهم علقة بالعصي..

٢٧

أسفرت الاتصالات بين المعنيين بالأمر في مصلحة السجون والمباحث العامة، حول كيفية التصرف في موضوع شهدي بشكل يخلق سيناريو منطقيا لنقص العهدة، واحدا، عن سيناريو استغرق يوم الأربعاء بأكمله، إلى أن وافق الجميع على أدوارهم فيه، وحفظوها.

وكانت العقبة الرئيسية التي تحول دون غلق الملف، إداريا تكمن في أن شهدي عطية كان متهما في قضية لم يصدر فيها الحكم بعد، فهو بهذه الصفة محبوس على ذمة نيابة أمن الدولة العليا، ومسئول منها قانونا، ولابد من إخطارها بخبر وفاته.

ولقد حتمت اعتبارات أخرى تغيير الوقت الذي تطلبته الاتصالات -أن يتم تحريك بسيط في تاريخ وفاة «شهدي عطية»، ليصبح الحادية عشرة والنصف من صباح الخميس ١٦ يونيو ١٩٦٠، بدلا من التاسعة من صباح الأربعاء ١٥ منه.. وبذلك يتحقق مطلب إبعاد المقدم «محمد عبد النبي الحلواني» -مأمور سجن القناطر- عن الموضوع نهائيا، بحكم أن السجين توفي بعد انتقاله من عهدته إلى عهدة سجن الأوردي بأكثر من ٢٤ ساعة.

وبهذا أيضا يمكن تغيير حقيقة ماحدث في صباح الأربعاء، إلى تصور مختلف ينسجم مع ماانتهى إليه الأمر، يتلخص في أن «شهدي» وصل إلى الأوردي -في ذلك الصباح- شاحبا ومجهدا للغاية، وبعرضه على مأمور السجن، أمر بوضعه في المستشفى، وإبلاغ الدكتور «أحمد كمال» -قيد حضوره في المركز اليومي- لتوقيع الكشف الطبي عليه، فوجده يعاني من هبوط عام، وانخفاض في درجة الحرارة وضعف شديد في النبض، وبرودة في الأطراف، وضعف في ضربات القلب، مع سرعة في إيقاعها، ووصف له علاجا ظل يتعاطاه بإشراف التمورجي «أمين» بقية يوم الأربعاء، وطوال ليلة الخميس وفي صباح اليوم التالي، استدعى الدكتور «بيير أمين فهمي» للكشف عليه، لوجده قد توفي نتيجة أزمة قلبية أسفرت عن هبوط في الدورة الدموية، فسجل ذلك على أوراقه الطبية المصطنعة، وحرر له شهادة وفاة، أرسلها المأمور إلى «أمين عليوه» نائب عمدة أبو زعبل، فأثبت الأخير بياناتها في دفتر الوفيات، وظل تصريح الدفن جاهزا للتوقيع، في انتظار ورود إشارة تفيد موافقة نيابة أمن الدولة العليا، وحضور أسرة المتوفى لاستلام جثته، وكانت إدارة المعتقل، قد أرسلت إشارة تليفونية لكل منهما، عبر قسم عابدين، ظهر يوم الخميس وبعد ساعات، من التاريخ المختلق لوفاته.

كان والد شهدي آنذاك في الخامسة والسبعين من عمره، لكنه يتمتع بصحة جيدة، ويقظة ذهنية، تحركه عواطف حب غلاب لابنه، ولذلك غادر منزله على الفور بمجرد تسلمه للإشارة التليفونية التي تستدعيه لاستلام الجثة، وفي الرابعة كان يقف أمام الباب الرئيسي لليمان أبي زعبل، وفي صحبته ابنه المهندس «منير الشافعي»، و«روزكانا بتريدس» زوجة شهدي، واستقبله القائد بعمل مدير الليمان وحده، باعتباره رب الأسرة، واصطحبه ضابط يرتدي الملابس الملكية، إلى حيث كانت الجثة ترقد مغطاة تماما، وكشف له الضابط عن الجزء الأمامي من الوجه، سائلا إياه عما إذا كان ذلك هو ابنه، فأقر بأنه هو، وطلب منه الكشف عن بقية الجثة، ولكن الضابط رفض ذلك، وخرج به مرة أخرى إلى مكاتب الليمان، حيث حاول الاتفاق معه، على أن يتم تكفين الجثة في السجن وتسليمها إليه عند المقابر في الليلة ذاتها، إلا أن الأب، اعتذر بأنه ليس للأسرة مقابر في القاهرة، وطلب نقل الجثة إلى منزله، ليتاح له وقت يكون فيه جاهزا لاتمام الدفن،

حتى لايزور أحد التاريخ

يتمنى كاتب قصة اغتيال شهدي عطية الشافعي، على رفاقه، وزملائه، وأقاربه، وكل من كان طرفا في قصته من المسئولين السياسيين، رجال الشرطة والنيابة العامة آنذاك، أن يزوده -على عنوان «اليسار»- بكل ماقد يكون لديهم من تصحيحات أو تدقيقات أو إضافات، أو صور فوتوغرافية له، ولزملائه في تشريفة ١٥ يونيو ١٩٦٠، بما يساعد على إعادة تخليق الواقعة، كما حدثت، وبأقصى قدر مستطاع من الدقة، ودون ظلم لأحد، قبل نشرها في كتاب.

وسوف يشار إلى المصدر، مالم يطلب غير ذلك.

صلاح عيسى



ولما عرض عليه الضابط دفن «شهدي» في أية مقبرة من مقابر «أبو زعبل»، رفض الأب بشدة، وعرض الأمر على القائم بعمل مدير الليمان، الذي لم يجد مبرراً قانونياً لرفض الطلب، فوافق عليه، وأشار عليه بأن يستعد لنقل الجثة في الصباح الباكر من اليوم التالي، الجمعة.

لم يكن الأب خالي الذهن، عن دور ابنه السياسي، فلم تكن تلك أول مرة يعتقل فيها أو يسجن، وكان قد تابع محاكمته هو وزملاءه في الإسكندرية، واستمع إلى دفاعاتهم السياسية، وعرف فصولاً من الاحتكاكات التي كانت تحدث بينهم وبين ضباط سجن الحضرة، والتي أسفرت عن شن حملة تأديب ضدهم، بسبب مشادة وقعت بين أحدهم وبين أحد ضباط ذلك السجن، بعد قليل من وصولهم إليه، وفضلاً عن أن «شهدي» كان في صحة جيدة، حين رآه قبل أقل من شهر في قفص الاتهام، فقد كان كل مايحيط بالوفاة يدعو للريبة: حرص الضابط الذي تادة للتعرف على الجثة على ألا يريه مايتجاوز مسطح الوجه، وتعجله في إتمام الدفن في الليلة ذاتها، ثم الادعاء بأن ابنه مات بذبحة صدرية، وهو زعم لم يصدقه الأب ورد ذلك بقوله: «إحنا ناس معمرين.. وأنا سني ٧٥ سنة.. وأبوي.. ووالدي توفي وعمره ١١٠ سنة»..

في التاسعة من مساء اليوم نفسه، وبينما كان الأب مشغولاً بالبحث عن عربة لنقل الموتى، تنقل الجثة إلى القبر الذي سيدفن فيه «شهدي» وصلت إلى إدارة السجن إشارة تليفونية من نيابة أمن الدولة العليا، تطلب إليها تسليم الجثة إلى مشرحة زينهم، بعد أن انتدبت النيابة مدير الطب الشرعي، لتشريح الجثة، وبيان سبب الوفاة.

وكانت الإشارة مفاجأة غير متوقعة، إذ كان السيناريو قد أعد استناداً إلى أن نيابة أمن الدولة، ستعتمد التشخيص الذي لسبب الوفاة، وهو الذبحة الصدرية، وتصرح بالدفن، دون تشريح..

في السادسة من صباح اليوم التالي، وصل «عطية الشافعي» إلى باب الليمان، ومعه ابن آخر من ابنائه هو المهندس جمال الدين الشافعي، وفي صحبتهم عربة نقل الموتى، لكن إدارة السجن لم تسمح لهم بالدخول، وعندما امتد وقت الانتظار، تصاعدت شكوك الأب، التي تبادر إلى ذهنه أن في نيتهم تهريب الجثة، لدفنها في قبر مجهول، لإخفاء السبب الحقيقي للوفاة، وأثناك استنفر خبرته الطويلة- كأحد العاملين القدماء في الشرطة، قضى الفترة بين ١٩٠٨ و١٩٢٠ وهو يعمل كونستابلا بها قبل أن ينتقل للعمل محصلا بمصلحة الأموال المقررة لمدة ٣٠ عاما أخرى- في اثبات التلاعب على إدارة الليمان فترك ابنه أمام بابه الرئيسي ليراقب الحالة، وتوجه إلى مكتب التلغراف القريب، فأرسل إلى المدير برقية، يخطره بها أنه بالباب، ويطلب تسليمه جثة ابنه، وعندما رفض المدير تسلم البرقية، أرسل الأب برقية أخرى في الواحدة والنصف بعد الظهر، وعاد لينتظر أمام باب الليمان، وهناك همس في أذنه من أخطره أن جثة ابنه قد نقلت في التاسعة صباحاً إلى مشرحة زينهم..

في مشرحة زينهم التي وصل إليها الأب، وجد هناك، نفس الضابط الذي يرتدي الملابس المدنية، والذي جزم بأنه أحد ضباط المباحث العامة، وعلم أن التشريح قد انتهى، فطلب رؤية الجثة ومانعه الضابط بشدة، ولكن الطبيب الذي قام بالتشريح أخطره بأن الموقف سيكون صعباً عليه وأذن للشقيقة بذلك، وقد وجد الشقيق- كما قال بعد ذلك في أقواله أمام النيابة، -علامات رعب شديد ظاهر على الوجه، وإصابة بالأذن قطعت الصيوان العلوي تعدلي، وإصابات شديدة وجسيمة في جسمه عموماً، وإصابة.. جسيمة في الركبة، والعظم ظاهر، أما الظهر فهو خطوط من الكدمات الطولية، واللحم والجلد متهتك من أثر التشريح وكذلك الأوراك والإليتين».

سيناريو أمني
هدفه
اتهام القضاء والقدر
بالمسؤولية
عن
نقص العهدة الشيوعية

لم يخف الدكتور «أحمد محمد ترابي»،- الطبيب الذي قام بتشريح الجثة،- نتيجة التشريح عن أسرة القتيل، فأخطرهم بأن السبب الحقيقي للوفاة هو الإصابات المنتشرة بالجسم، التي تدل على أنه تعرض لضرب وحشي، وأخطر بهذه النتيجة نيابة أمن الدولة العليا، التي صرحت بدفن الجثة، وأخطرت وكيل نيابة مركز الخانكة- التي يقع في دائرتها ليمان أبي زعبل- للانتقال إلى الليمان للتحقيق في الواقعة، ووصلت صورة من هذه الإشارة، إلى الأوردي في الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الجمعة نفسه.. في ذلك الوقت، كانت جثة «شهدي عطية» قد غادرت المشرحة، بعد أن تم تكفينها، مزودة بأمر بأن يتم الدفن فوراً، وتنفذ الأمر تحت إشراف خمسة من رجال الشرطة السريين العاملين في المباحث العامة، ولم تستطع الأسرة، أن تقيم صيواناً لتلقي العزاء، فقد أحاط المخبرون بالمنزل، وحظروا على الأسرة ذلك..

٢٨

بوصول نتيجة التشريح إلى الأوردي ودخول النيابة طرفاً في القضية، كان لابد من إحداث بعض التعديلات الضرورية، في السيناريو المتفق على تنفيذه، لينتهي باغتيال قضية الاغتيال، وغلق ملفها، واتهام القضاء والقدر بقتل «شهدي عطية الشافعي»..

وبمقتضى هذا التعديل، فتح الرائد «حسن منير»،- في السابعة والنصف من مساء يوم الجمعة ١٧ يونيو ١٩٦٠- أول محضر رسمي للتحقيق في مقتل «شهدي عطية»، أشار في ديباجته إلى نتيجة التشريح، وطلب نيابة أمن الدولة العليا التحقيق في الأمر، وخصصه لاصطناع مبرر يتواءم مع تشخيص الطبيب الشرعي، الذي ذكر بأن سبب الوفاة، هو هبوط في القلب من إثر إصابات رضية منتشرة بجميع أنحاء الجسم.. في هذا المحضر، سأل «حسن منير» ستة من العاملين بالأوردي، بينهم وكيليه الرائدين «عبد اللطيف رشدي» و «يونس مرعي»، وثلاثة من السجانين هم الصول «أحمد مطاوع» والعريف «عبد الحليم سعده»،

وسجان البوابة «عايد محمد عايد» والممرض «أمين حسن قنديل».

وقد اشتركوا جميعاً في رسم وتأكيد خطوط رواية وصول «شهدي» مريضاً، التي سبق الاتفاق عليها، وأضافوا إليها واقعة خلاصتها، أنه قد طلب في صباح يوم الخميس عرضه على المأمور، ليشكو إليه تدهور حالته الصحية، فاصطحبه العسكري والعريف والممرض من زنزانة المستشفى إلى مكتب المأمور، خارج البوابة، وصعد «شهدي» السلالم السبع المصنوعة من البازلت إلى شرفة المكتب، ووقف أمام بابه، في انتظار أن يخرج له المأمور، الذي ما كاد يسأله: عاوز إيه؟.. حتى فوجىء المسيح به، يقع على السلم ويتدحرج إلى الأرض، فأعادوه إلى زنزانته، وحضر الطبيب للكشف عليه، فاتضح أنه مات.

كان الهدف من إضافة تلك الواقعة إلى سيناريو الوفاة، هو تقديم تبرير، لانتشار الكدمات والإصابات الرضية في جسد «شهدي»، وتصويرها باعتبارها من آثار سقوطه من على السلم. وهو ما ذكره «الشهود» صراحة في المحضر، فأكدوا أنه لم يتعرض لأي اعتداء عليه وقال الممرض «أمين قنديل»، أنه لم يشاهد بجسده، قبل وقوعه من فوق السلم، أية إصابات، ولكنه شاهد بعدها إصابات رضية في بعض أجزاء جسده..

وحتى عندما بدأ «حسني عبد العال» - وكيل نيابة الخانكة - التحقيق في العاشرة إلا الربع من صباح السبت ١٨ يونيو ١٩٦٠، فإن الرائد «حسن منير»، لم يفقد الأمل في إغلاق ملف مقتل «شهدي عطية»، إذ كان

مبارك عبده فضل

يعتنق بحماس وجهة نظر ترى أن إقحام النيابة في الموضوع خطأ، وأن القتيل، هو في الأصل «معتقل» قبل أن يكون متهما في قضية، وبالتالي فإن التحقيق في ظروف مقتله، هو مسئولية إدارة المباحث العامة بوزارة الداخلية، المشرفة على المعتقلات، ولذلك فإن احتمال انسحاب النيابة من التحقيق لتتولاه وزارة الداخلية كان مايزال وارداً، وساعتها فسوف تتصرف الوزارة فيه، واضعة في اعتبارها أن «التشريفة» لاتتم دون علمها وموافقتها، بل وتشجيعها..

ولم تكن نظرية «حسن منير» قائمة على غير أساس، بل استنادا إلى سابقة وقعت في الأسبوع الثالث من افتتاح «الأوردي»، حين قتل النقيب «يونس مرعي»، طبيبا شيوعيا هو الدكتور «فريد حداد»، أثناء تشريفة استقبال أعدت له، هو وستة من زملائه، ومع أنه كان متهما في إحدى قضايا الحزب الشيوعي المصري الواحد، ومحبوسا على ذمة النيابة، إلا أن إدارة الأوردي، نجحت في

التلاعب في الأوراق وحصلت على إذن النيابة بالدفن، وسلمت الجثة إلى زوجته في تابوت مغلق، وصحبوها إلى المدافن، وعينوا حراسا عليها، ورفضوا الاستجابة إلى طلبات أسرته المتتالية، بتشريح الجثة.. لبيان السبب الحقيقي للوفاة.

ولعل تفاؤل «حسن منير» قد تولد عن تقدير، بأن النيابة لابد وأن تضع في اعتبارها عند التحقيق، حساسية الموضوع، وارتباطه بالسياسة العامة للدولة، فتكتفي بتحقيق شكلي يؤكد السيناريو الذي رواه للمحقق - في مكتب مأمور الليمان - بكل مشاهده منذ لحظة وصول «شهدي» مجهداً وشاحباً ومريضاً في صباح الأربعاء، إلى سقوطه على درجات سلم البازلت التي تقود إلى مكتب المأمور، ووفاته في أعتابها.

وحرص «حسن منير» في أقواله، على أن تظل الواقعة في أضيق نطاق، فلم يرد على لسانه، ذكر لأي إسم يمكن أن يستدعى للشهادة، غير الأسماء الستة التي كان قد استمع إليها في المحضر الذي حرره وأعطاه تاريخ الليلة السابقة، حتى أنه تجاهل تماما الإشارة إلى أن «شهدي» وصل إلى الأوردي، بصحبة معتقلين آخرين، حتى لايتسع التحقيق ويتجاوز النطاق المحدود، الذي يهتم أصحاب المصلحة في غلق الملف إلى نطاق يلتحق بهم فيه أصحاب المصلحة في إظهار الحقيقة كلها، أو بعضها.

على أن المحقق لم يكد ينتهي من الاستماع إلى الطبعة الأولى من أقوال «حسن منير»، حتى قرر الانتقال من الليمان إلى الأوردي، ليعاين السلالم التي تنسب إليها المأمور في أقواله، مسئولية إحداث كل ما ورد في الجثة من إصابات وكدمات، وللاطلاع على أوراقه الإدارية والطبية بالسجن، وهي خطوة لم يرتح إليها، «حسن منير» الذي صحبه إلى الأوردي، حيث عاين السلالم، ولاحظ أنها لاتزيد على أربع درجات من البازلت، تهبط من الشرفة إلى الأرض، محاطة بافريز مدرج مبني بالطوب وعليه طبقة من الأسمنت، وتنتهي السلالم بجزء مبلط من الأرض.

ودخل «حسني عبد العال» من الباب العمومي للأوردي، وقصد إلى الزنزانة التي حولت إلى مستشفى وأودعت فيه جثة «شهدي» بعد وفاته، فوجدها زنزانة ضيقة تقع في نهاية المبنى، قرب السور، ولاتحتوي على شيء، سوى سرير، واكتشف إلى جوارها حجرة أخرى، عرف أنها مخصصة لمبيت ثلاثة

أوراق طبية مزورة تفيد موت شهدي بالذبحة الصدرية

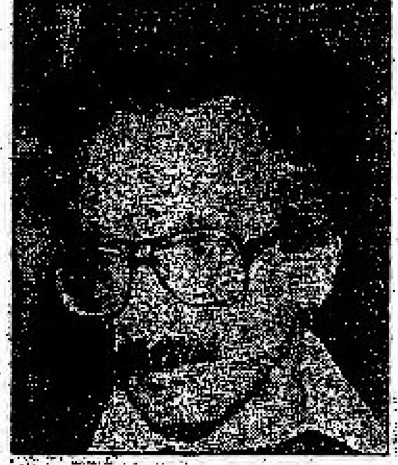
محاولة لتهريب الجثة أو دفنها ليلا في مقابر أبو زعبل

متحجزين من الليمان، معينين للعمل في عنبر البخار..

وجاءت إشارة الخطر الأولى، حول المسار الذي سيتخذه التحقيق، حين طلب «حسني عبد العال» من المأمور، أن يطلعه على الأوراق التي تثبت حضور المسجون، فاعتصم «حسن منير» بالكذب مدعيا بأن هذه الأوراق تكون عادة مع الضابط الذي يصاحب المعتقلين في الترحيلة، وأنه يحصل على توقيع بالاستلام عليها، ويستردها. إلا أنه اضطر في وقت لاحق -وأمام الحاح النيابة على طلب مستند رسمي يثبت ظروف دخول شهدي إلى السجن- إلى تقديم الدفتر العمومي الذي تدون فيه أسماء المعتقلين، حيث عثر المحقق على اسم «شهدي عطية» تحت رقم ٤٢٣، واكتشف ما حاول المأمور اخفاءه، اذ لاحظ وجود أسماء أخرى وصلت في نفس التاريخ، واتهمت في ذات القضية، لكنه -لسبب مجهول- لم يدون هذه الحقيقة في محضره، مما يوحي بأن حجم الحرية المتاح للمحقق في البحث عن الحقيقة، لم يكن معروفا له تماما.

وتصاعد الموقف، حين طلب المحقق من المأمور، إحضار بعض المعتقلين لأخذ معلوماتهم عن الواقعة، ومع أن الطلب قد فاجأ «حسن منير»، إلا أنه عاد إلى الكذب مدعيا بأنهم جميعاً خارج أسوار المعتقل، يعملون في الجبل. لكن المحقق لم يشأ -مع ذلك- أن يمسك خالي الوفاض، فطلب استدعاء المساجين الثلاثة، الذين كانوا يبيتون إلى جوار الزنزانة التي قضى فيها «شهدي عطية» ليلته الأخيرة، طبقا للرواية الملفقة، ليسألهم عن معلوماتهم.

ولم يكن صعبا على «حسن منير» -رغم ضيق الوقت- أن يرتب شهادة المساجين الثلاثة، بحيث لاتتناقض -فحسب- مع أقواله في التحقيق، بل وتؤكد الوقائع المهمة فيها، فضلاً عن سلطته عليهم، فقد كان في يده أن يشهد لهم بحسن السير والسلوك، التي يرشحهم للافراج عنهم، بعد قضاء نصف المدة فقط، وهكذا شهد المساجين الثلاثة بأنهم استنتجوا أن الزنزانة المجاورة لهم، كانت مشغولة ليلة الخميس بمريض لايعرفونه، ودللوا على ذلك بشواهد من بينها إغلاق بابها، وحركة توزيع الطعام، لكنهم اعتذروا بغيابهم طول اليوم في غلاية البخار التي يعملون عليها عن عدم معرفتهم لأية تفاصيل أخرى، وحين تزيد أحدهم وذكر أن المريض كان يتأوه بصوت عال أثناء الليل، لم يتحمس


صنع الله ابراهيم

الآخران لتأييده، معتذرين بأنهما كانا نائمين فلم يسمعا شيئاً.

وبعودة المحقق مرة أخرى، إلى مكتب مأمور الليمان، استأنف الاستماع إلى أقوال الشهود الذين اختارهم «حسن منير»، فاستمع إلى أقوال النقيب «عبد اللطيف رشدي»، والدكتور أحمد كمال والنقيب «يونس مرعي» والصول «أحمد مطاوع»، وقد كرروا جميعاً السيناريو المتفق عليه بينهم، فتطابقت بذلك أقوالهم أمام النيابة، مع أقوالهم في المحضر الإداري الذي أجراه المأمور في اليوم السابق، ولكنهم اضطروا للتورط في أكاذيب أخرى، حين فوجئوا بالمحقق يتطرق إلى السؤال عن تفصيلات لم يكونوا قد اتفقوا على الإجابات النموذجية لها.

لاحظ المحقق تناقضاً بين إدعاء النقيب «يونس مرعي» بأن الطبيب قد فحص «شهدي» قبل وفاته من إثر السقوط على السلم، وأعطاه حقنة، وبين رواية الطبيب

حسن منير


نفسه، الذي ذكر أنه وجده ميتاً عند وصوله، وهو تناقض ظل محلاً للريبة حتى بعد أن تقدم المسجون «أمين قنديل» ليدعي أنه هو الذي أعطاه الحقنة..

ولاحظ المحقق -أيضاً- تناقضاً بين البيانات التي اطلع عليها في «دفتر السجن»، والتي تدل على أن هناك مسجونين آخرين قد وصلوا مع «شهدي» صباح الأربعاء، وبين حرص كل الشهود على تجاهل الإشارة إلى تلك الحقيقة، بل إن الصول «أحمد مطاوع» نفى -رداً على سؤال صريح من المحقق- ذلك، وأكد أن شهدي قدم السجن لوحده..

آنذاك استدعى المحقق «حسن منير» ليسأله سؤالا صريحا عن الواقعة، فلم يستطع إنكارها، لأنها مثبته في دفاتر السجن، ولكنه حورها بحيث تنسجم مع الأقوال السابقة، التي أدلى بها هو نفسه، وأيدها شهوده، فذكر أن كثيراً من المسجونين وصلوا في ذلك اليوم، في عدة سيارات وقلت بهما عن «الأوردي»، وقامت بتسليم المسجونين على دفعات، وأن «شهدي» بالذات وصل إلى الأوردي وحده..

كان «حسن منير» مايزال يدلي بالطبعة الثانية والمعدلة من أقواله، حين وصل إلى الليمان «أنور حسن» وكيل التفتيش القضائي بوزارة العدل، واللواء «مصطفى التونسي» وكيل التفتيش بوزارة الداخلية، حيث أطلع أولهما على التحقيق، وأشرف عليه، وأشار بملاحظاته، ثم توجه إلى الأوردي ليناقش زملاء «شهدي» الذين حضروا معه من الإسكندرية، وماكاد مفتش وزارة العدل يصل إلى هناك، حتى اتصل بالمحقق تليفونيا يطلب إليه اللحاق به للاستماع إلى أقوال دفعة شهدي في التشريفة.

كان قد تم العثور على الشهود الحقيقيين..

٣٠

قبل دقائق من دخول المستشار «أنور حسن»، وكيل التفتيش القضائي بوزارة العدل، واللواء «التونسي» مفتش الداخلية، إلى عنبر٢، لتفقد أحوال المسجونين الذين كانوا بصحبة «شهدي» عند وصوله، دخل النقيب «مرجان» إلى العنبر، وطلب المرضى الأربعة الذين كانوا قد عزلوا عن التشريفة لمرضهم وكانوا آخر من دخل إلى الأوردي، وهم «صنع الله ابراهيم» و«سعد الدين بهجت» و«ابراهيم المانسترلي» و«عبد الحميد الصحرتي»..

وأمام حجرة المخزن القريبة من باب

الأوردي، وجــدوا التــفـتيش «يونس مـرعي» هناك، فطلب إليـهم أن يخلعـوا مـلابسـهم، وتفـقـد آثار الكدمـات في ظهـورهم، ثم طلب إبقاء «صنع الله» و«سعد» و«بهجت»، وإعادة «السحرتي» و«المانسترلي» إلى العنبر..

ومـا إن انفـرد «يونس مـرعي» بالاثنين، حتى اندفع في حديث طويل ناعم، ختمه بأن طلب إليـهمـا، إذا مـا سئلا أمـام النيابة، أن يقولا بأنهمـا – ومعهمـا شهدي عطية – كانوا آخر ثلاثة دخلوا إلى الأوردي من المعتقلين، وأنه لم يحـدث أي اعـتـداء عليـهم، وأن «شهدي» كان مريضاً خلال الطريق، وكانت تبدو عليه علامات الإجهاد.

كـان الأسـاس في اخـتـيـار «صنع الله» و«سعد بهجت» للإدلاء بهذه الأقوال، هو عدم وجود إصابات بهمـا، وبالتالي يمكن تقديمهمـا لوكيل النيابة، بصفتهمـا كل المعتقلين الذين وصلوا مع «شهدي»، فإذا ما فحصهما لم يجد بهمـا إصابات، وإذا مـا سألهمـا فأجابا بأن «شهدي» كان مريضاً، كان في ذلك تأييداً قوياً للسيناريو المتفق عليه، بقتع «سيادة القانون» بأن شهدي قد مات «لأن ربنا عاوز كده» كمـا ذكـر المـرحوم «أمين قنديل» متفلسفاً في رده على سؤال النيابة!

وقـبل أن تنتـهي المفـاوضـة التي كـان «يونس مرعي» يجريهـا، فوجيء بوصـول المسـتـشـار أنور حسـن واللواء «النوبهي» مفتش الداخلية إلى الأوردي، فأسرع بإدخال الاثنين إلى مخزن الملابس، وتركهمـا في حراسة الصول مطاوع والتحق بركب المفتشين، اللذين كانا في الطريق إلى عنبر ٢.

ومـا كـاد المعتقلون المقيمون بالعنبر، يسمعون سؤالهمـا عن أحوالهم، حتى اندفعوا يكشفون لهمـا عن ظهورهم، ويطلعونهمـا على الجروح والكدمـات الزرقاء الداكنة، التي تدل على تعرضـهم لاعـتـداء منظم، ترك آثاراً لايمكن انكارها ولاتنها لتماثلها سواء في أماكن الضـرب أو في بصـمـــات الأدوات التي استخدمت فيه.

أعيد «صنع الله» و«سعد» إلى العنبر بمجرد مغادرة المفتشين له، وقبل قليل من دخول «حسني عبد العال» – وكيل نيابة الخانكة – إليـه، حيث استمع إلى الأقوال الإجمـاليـة للمـعـتـقلين، ووصف الآثار التي شاهدها على أجسـادهم، ودون اتهـامـاتهم للضـبـاط «مرجان» و«يونس مرعي» و«عبد اللطيف رشدي» و«حسن منير»، والصول «مطاوع»، وأشـاراتهم إلى حـضـور اللواء «همت» للضرب وإشرافه عليه، وحضور العقيد «الجلواني» والرائد «صلاح طه» له..

أما أخطر ماكشفوا عنه، فهو واقعتين عرض المحقق على تلويحهما في محضرين، الأولى هي: إخـفـاء إدارة الأوردي، لأربعـة منهم، أصيبوا إصابات جسيمة، ونقلوا من العنبر إلى زنزانة حدو المعتقلون مكانها، وكان الضبـاط قـد زعـمـوا بأن المصـابين الخمسـة والثلاثين، هم كل المعتقلين الذين جاءوا مع «شهدي»، وقد تيقن المحقق من صدق الرواية، حين وجد هؤلاء المعتقلين الأربعة معزولين في حجرة بهـا ثلاثة أسرة، ويعـانون من آثار صدمة عصبية ذكروا أنها أصابتهم من اعتداء الضباط عليهم بالضرب..

أما الواقعة الثانية الخطيرة، التي خرج بها وكيل النيابة من عنبر ٢، فقد أبلغه بها «صنع الله ابراهيم» الذي لم يجد وكيل النيابة على ظهره إلا آثار ضرب خفيف، ولكنه فجر مفاجأة حين ذكر له أن الضابط «يونس مرعي»، قد طلب منه، هو و«سعد الدين بهجت»، أن يزعمـا بأن «شهدي» كان مريضاً ومتعباً، وأن ينفيـا حدوث ضرب، ولما سأل المحقق «سعد بهجت» عن الأمر، قال له إنه لايستطيع شرح الموضوع، وأنه لاتوجد ضمانات حقيقية تحمي حياته إذا ماتكلم..

في تلك الأثناء حضر «عز الدين سراج»، رئيس نيابة بنها للإشراف على التحقيقات، وفي صحبته «عمر لطفي» وكيل نيابة بنها الكلية، ومـا أن أطلع رئيس النيابة على ماتم من تحقيقات، حتى أشر عليهما بانتداب الطبيب الشرعي الذي فحص جثة «شهدي»، لمعاينة السلالم التي قيل بأن سقوطه من فوقها هو سبب وفاته، وبيان ما إذا كانت الإصابات التي وجدت بجثته يمكن أن تحدث نتيجة السقوط من على هذا الدرج، ولتوقيع الكشف الطبي – كذلك – على المسجونين الخمسة والثلاثين الذين كانوا بصحبة شهدي عطية، كمـا أمر بانتداب خمسـة آخرين من وكلاء النيابة، ليساعدوا المحقق في الاستماع إلى الأقوال التفصيلية لهؤلاء المسجونين..

النيابة

تكتشف أكاذيب المأمور

والطبيب الشرعي

يفجر قنبلة

وأمـام هذا التطور الجديد والمثير في التحقيق الذي أسفر عن عثور النيابة على المصابين من المعتقلين الذين جاءوا مع شهدي، واستعدادها للإستماع إلى أقوالهم، كان لابد من إدخال تعديل جوهري على السيناريو المزيف، الذي سبق لفريق التنفيذ أن رواه في المراحل الأولى منه، وعـاد «يونس مـرعي» يحـاول الاستعانة بالأربعة الذين اخفاهم مرضهم من التعرض لطقوس التشريفة، فاستدعاهم مرة أخرى ليقول لهم في حديث يجمع بين الرجاء والتهديد، إنه «عبد المأمور»، فهو لايضربهم بقرار منه، بل تنفيذاً لأوامر تصدر إليه من رؤسائه، مؤكداً لهم أنه يوم يستطيع أن يريحهم، فسوف يفعل كل مافي وسعه، بدليل أنه قد عفاهم من الضرب أثناء التشريفة (!!)، ومايزال باستطاعته أن يحميهم من الكثير، في الفترة الطويلة القادمة من إقامتهم في السجن.

وذكرهم بأن اعتقالهم ومحـاكمـتهم ومعاملتهم، هي مسائل سياسية لاقانونية، وأنهم وزملاءهم – وإدارة الأوردي أطراف في علاقة ثنائية أبدية وأن تدخل النيابة في هذه العلاقة الثنائية، بتحقيقها في حادث موت شهدي، هو إجراء مؤقت، نشأ عن خطأ، وتسرع نيابة أمن الدولة سيعالج قطعاً بما ينتهي بإعادة التحقيق مرة أخرى، إلى الجهة الوحيدة المسئولة عن سياستنا عن كل مايتعلق بهم وهي المباحث العامة، ليحفظ، وآنذاك، فسوف يتحمل كل إنسان مسئوليته عن موقفه أثناء التحقيق الذي تجريه النيابه الآن وبعد هذه المقدمة طلب إليهم أن يعترفوا في التحقيقات، بأن المعتقلين وبينهم «شهدي عطية» قد هتفوا بمجرد وصولهم، هتافات عدائية ضد «الرئيس عبد الناصر»، واشتبكوا مع ضباط السجن في معركة، مما اضطر الضباط للإعتداء عليهم.

وعندما فشلت المفاوضات للمرة الثانية، أعادهم مرة أخرى إلى العنبر!

وفي ذلك اليوم – السبت ١٧ يونيو ١٩٦٠ – استأنف خمسة من وكلاء النيابة التحقيق منذ السادسة مساء، ولم ينتهوا من الإستماع إلى أقوال زملاء شهدي عطية، إلا في الواحدة من صباح اليوم التالي..

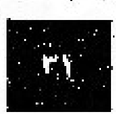
لماذا ماالمستور لم ينكشف، وإذا بعدد الجلادين يقودهم إلى القفص، ليس بتهمة إغتيال شهدي وتعذيب زملائه فحسب، ولكن – كذلك – بتهمة اغتيال العدل ذاته، وتعذيبه هو الآخر.. وذلك فصل أخير من حكاية القتل شهدي عطية...

الحلقة الأخيرة في العدد القادم.



اغتيال شهدي عطية الشافعي/ الحلقة الأخيرة

عدل لابس طرابيش!



صلاح عيسى

استؤنف التحقيق في وقت متأخر من بعد ظهر اليوم التالي الأحد ١٩ يونيو ١٩٦١، بعد أن عرض «عز الدين سراج» رئيس النيابة نتائجه على النائب العام، الذي طلب إليه الإشراف على مواصلته، فانتقل رئيس النيابة مرة أخرى إلى الأوردي، وكلف وكيل نيابة المحاكمة بمواصلة التحقيق، بينما انتدب «سامي عمر» وكيل نيابة بنها الكلية لإجراء عرض قانوني، للضباط الذين لم يذكر المصابون أسماءهم، وعرض جنود السجن - كذلك - على هؤلاء المصابين، وتحقيق ما يسفر عنه العرض.

وفي الثانية بعد الظهر، استأنف «حسني عبد العال» التحقيق باستدعاء «حسن منير» وفرقته ليواجههم برواية المعتقلين التسعة والثلاثين بأنهم - وبينهم «شهدي عطية» - قد تعرضوا لاعتداء، كان من نتيجته إصابته ثم وفاته..

ولم يفاجأ المحقق، بالتعديل الثاني، على الرواية الرسمية لواقعة وفاة شهدي عطية، إذ كان قد استمع إليه في الليلة السابقة على لسان المرضى الأربعة الذين ساومهم «يونس مرعي» على أن يشهدوا به، فسردوا أثناء تلك المساومة في التحقيق. فعرف المحقق - مسبقاً - أن في نية «حسن منير» الادعاء، بأن المعتقلين قد تمردوا بمجرد وصولهم.

استهدف التعديل تقديم مبرر للإصابات التي عثرت عليها النيابة في أجساد المعتقلين، وقام على رواية اشترك في تأليفها «حسن منير» ونوابه الثلاثة والصول «مطاوع»، تقول بأن المعتقلين بدأوا - بمجرد وصولهم - في التظاهر والهتاف بهتافات عدائية ضد الحكم الحاضر، وضد الرئيس عبد الناصر، تنادي بسقوط البرجوازية، والحكم الفاشي الفاسد وتنشد أناشيد شيوعية ورفضوا الدخول للأوردي، بدعوى أنهم مايزالون تحت التحقيق، فلما تقدم إليهم الرائد «حسن منير» - بصفته المأمور - ناصحاً إياهم بالرضوخ للأوامر، قام أحدهم بضربه على يده، وثنى ذراعه، ويده اليسرى، وقام آخر بإصابته بضربة فوق المرفق الأيسر من حقيبة جلدية، مما اضطر جميع الضباط الموجودين والقوة بأجمعها للتقدم لانقاذه، والاشتباك مع المعتقلين في معركة لتخليصه من أيديهم، فاختلط الجميع، وبعد قليل من الوقت، تمت السيطرة عليهم، وبدىء في إجراءات دخولهم..

وعند هذه النقطة تتصل الأكذوبة الجديدة، بالأكاذيب السابقة، فيتقدم «شهدي» نحو المأمور شاكيا من الإنهاك، ويوضع في المستشفى ويفحصه الطبيب ويكتب له العلاج ويسهر التمورجي طوال الليل أمام باب المستشفى ليعطيه الحقن كل أربع ساعات (!!) وفي الصباح التالي يقع من فوق درج السلم، ثم يموت..

وكانت الأكذوبة الجديدة، تستهدف تغطية الثغرات الضخمة التي جعلت الأكاذيب الأولى - بعد تقرير الطبيب الشرعي وأقوال زملاء شهدي - عارية من المنطق. فهي أكذوبة تعترف بواقعة الضرب التي لا يمكن إنكار آثارها المادية، ولكنها تصورها باعتبارها دفاعاً شرعياً عن النفس، ضد عدوان ارتكبه المعتقلون، وأداء للواجب استهدف قمعاً لتمرد عنيف قاموا به، ووصل إلى حد اعتدائهم على أكبر رأس في البلاد بالقول، وعلى أكبر رأس في الأوردي بالضرب. ثم أنها - فضلاً عن هذا - رواية تشيع المسئولية القانونية عن الجريمة بين الضباط الستة، والسجانين التسعة عشر، والجنود الذين لم يحصهم أحد، فلا يتوجه الاتهام إلى أحد بذاته من قوة الأوردي وبذلك يضيع دم «شهدي» هدراً بين قبائل النظام.

لكن الرواية كانت هي الأخرى طائراً غير قابل للتحليق، إذ دفعت أسئلة النيابة عن تفاصيلها، القائلين بها إلى ذكر وقائع جديدة، أثارت أسئلة جديدة، دفعتهم إلى اختلاق أكاذيب جديدة، بدت في مجملها غير متسقة مع بعضها البعض، ومع الوقائع المادية التي أثبتها تقرير الطبيب الشرعي، والمعاينة التي أجرتها النيابة.

وخلق التوسع في التحقيق، وهماً قوياً لدى الجميع، بأن هناك نية جادة للوصول إلى الحقيقة، وتحديد المسئولية عن قتل «شهدي»، وبذلك تخلخلت مؤقتاً النظرية التي روجها «حسن منير»، مبشراً ومهدداً، بأن الملف سيسحب من النيابة، ليعود إلى المباحث العامة لتحفظه، وبتخلخلها اندفع كثيرون من الجلادين وأعوانهم والخائفين من نفوذهم، يفرون من السفينة الغارقة، لينفي كل واقعة قد يترتب على اعترافهم بها مسئوليتهم عن مقتل شهدي، وفشلت كل محاولات «حسن منير» و«عبد اللطيف رشدي» و«يونس مرعي»، في اقناعهم بأن تصوير الواقعة باعتبارها دفاعاً شرعياً عن النفس، ضد تمرد قام به المعتقلون فضلاً من أنه يعطي مبرراً قانونياً يبرئهم من الاشتراك في قتل شهدي، وإصابة زملائه، فإنه يشيع التهمة بينهم جميعاً.. وبذلك تنتفي المسئولية عن كل منهم على حدة..

وكانت الطبعة الأخيرة من أقوال «حسن منير» وعصابته، قد دفعته للتواؤم مع ما ذكره كل المعتقلين، فاضطر للاعتراف - لأول

مرة- بأن اللواء «إسماعيل شت» والمقدم «محمد الحلواني» والرائد «صلاح طه» قد ظهروا في أرض المعركة، ولكنه تلاعب في الزمن الذي مكثوه، فزعم أنهم لم يبقوا أكثر من ربع ساعة، اطمأنوا خلالها على وصول المعتقلين، وعلى الإجراءات المعدة، لتسجيل أسمائهم وتحديد مكان إسكانهم، ثم غادروا الأوردي في السابعة والربع صباحاً. قبل بداية التمرد «ونشوب معركة إخماده» وبذلك لم يعرفوا شيئاً عن المعركة الباسلة التي خاضتها قوات الأوردي المظفرة لرد عدوان الشيوعيين الملاعين، على المأمور المسكين.

وفضلاً عن التناقض بين أقوال الفرسان الثلاثة، والتناقض بينها وبين أقوال بقية قوة الأوردي، حول موعد انصرافهم، فإن المقدم «الحلواني» اضطر لتكذيب كل ما قيل في طبعات السيناريو المختلق حول حالة «شهدي» الصحية عند وصوله للأوردي، إذ وجدها تثير الريبة في أن يكون قد تعرض للإعتداء عليه في «سجن الحضرة»، فنفى إدعاء «حسن منير» بأن المعتقلين قاموا بهياج قبل ترحيلهم، مؤكداً أنهم «كانوا مثاليين خلال الشهور الستة التي قضوها بالإسكندرية»، وجزم بأن حالة «شهدي» الصحية- قبل ترحيله- «كانت طبيعية للغاية». ووثق ذلك بإرسال مذكرة من الدكتور عادل بدوي، طبيب «سجن الحضرة»، شهد فيها بأنه وقع الكشف الطبي على المعتقلين قبل ترحيلهم، فوجدهم جميعاً في صحة جيدة، وأضاف بأن دفتر صحة المسجونين يؤكد أنهم «كسبوا صحياً من وجودهم في السجن»..

وتناقضت أقوال الأطباء الثلاثة، فيما بينهم، وتناقضت كذلك مع الطبعة الأخيرة للسيناريو الملفق، ولعل بعضهم قد شعر بأنه تورط، وشعر الآخرون بأنهم ورطوا. فقد كان عليهم أن يقدموا تفسيراً لخلو الأوراق الطبية التي دونوها، من أية إشارة إلى تلك الكدمات الزرقاء المنتشرة في أنحاء جسد شهدي عطية، وزملائه، رغم إدعائهم أنهم فحصوا الجميع.

ومع أنهم قد اضطروا، إلى تأييد الخطوط العامة للسيناريو، إلا إن كلاً منهم، حاول إنقاذ نفسه، وإبعاد الشبهة عنه، وتخفيف المسؤولية عن عاتقه، وهكذا أصر الدكتور «أمين بيبر فهمي»- الذي وقع شهادة الوفاة- على القول بأنه حين شاهد «شهدي عطية» لأول مرة، وجده ملقى في الممر الفاصل بين عنبري ٣ ، ٤ في فناء الأوردي، وأنه أمر بنقله إلى المستشفى، مكذبا بذلك رواية المأمور- التي أيدها زميله الدكتور «أحمد كمال»-، من أنه فحصه في زنزانة المستشفى ونفى ما زعمه «حسن منير» من أنه- أي الدكتور بيبر- فحص «شهدي» قبل وفاته صباح الخميس، وأمر بإعطائه حقنة، مؤكدا أنه وصل فوجده قد مات، لكن أخطر ما قاله، كان إقراره بأن العمل قد جرى في المعتقلات على عدم تدوين الإصابات التي تقع بالمعتقلين، وهو ما أقر به «حسن منير» نفسه، الذي اضطر إلى الاعتراف بتلك الحقيقة الخطيرة- التي تثير الشك في سلامة الأوراق الطبية المتعلقة بشهدي وزملائه- ليقدم تفسيراً لخلو أوراق السجن الطبية من أية إشارة للتمرد المزعوم، وما أسفر عنه من إصابات سواء في المأمور، أو في المعتقلين. وقد قال في هذا الصدد: أن «الحوادث التي يتم فيها التصرف بمعرفة إدارة السجن لا يحرر عنها أي شيء رسمي إلا في الحوادث التي لا يمكن علاجها» وأضاف أنه أفهم طبيب المعتقل «بعدم إثبات أي إصابات بالمعتقلين نتيجة هياجهم جرياً على العادة».. علما بأن وظيفة الطبيب في هذا المجال، هي مثل توقيع الكشف الطبي عليهم، وإنما هو استعراضهم وإثبات حالتهم عند حضورهم للسجن»..

وقد أدرك طبيب أول الليمان، الدكتور «أحمد فهمي جودة» خطورة هذه الأقوال، التي تثير الريبة في تواطؤ أطباء السجن مع مأموره وضباطه، وتخلق الشبهة في اصطناع الأوراق والشهادات الطبية، لذلك عاما، وكذب مذكرة زميلاه، وما قاله «حسن منير».

وكانت الورطة الثالثة التي وقع فيها أطباء السجن، تتعلق بالإصابة المزعومة في الذراع اليسرى لحسن منير، التي كان عليه، أن يحدث بنفسه إصابة تؤكد زعمه بأنه تعرض لعدوان من المعتقلين. وتقول رواية شاعت في الأوردي آنئذ، أنه دخل إلى حمام منزله، وقام بتثبيت مرفق الذراع اليسرى عليه، وثناها بقوة فأحدث بها إصابة شخصها الدكتور «أحمد جودة» بأنها «تورم بالرسغ الأيسر يشتبه في وجود شرخ أو كسر به»، وهو دليل كان متهاوياً منذ اللحظة الأولى لأن ذراع «حسن منير»، كانت سليمة، وخالية من أية إصابات، طوال اليوم الأول للتحقيق، وهو يوم السبت، قبل أن يضطر في مساء إلى إضافة واقعة التمرد وما أسفرت عنه من اعتداء المعتقلين عليه ليفتتح بها أقواله بعد ظهر اليوم التالي، ويظهر أمام المحقق، وقد غطى ذراعه، بشريط طبي لاصق، وهو يسنده إلى رقبته برباط، ولابد أن المحقق قد ذهل، من هذه المسرحية الهزلية. ولعله شعر بالإهانة لتعمد «حسن منير» الإستهانة به، وتجاهل رؤيته له سليما في اليوم السابق، ومع أن المحقق لم يثبت هذه الملاحظة في محضره إلا أنه- تعمد أن يدون به أقوال عديدين من المعتقلين، أكدوا رؤيتهم للمأمور سليماً وبلا أي إصابة، بل وحرص على أن يدون لأحدهم في محضره قوله «حضرتك شفته يوم السبت وكان سليم»..

وهكذا تخلى الأطباء عن دعم قصة التمرد، وأسرعوا يفرون من السفينة التي تتنازعها الرياح، ومع أن «الدكتور جودة»، قد قبل مضطرا، أن يوقع على أوراق طبية مصطنعة، تعود إلى تاريخ اليوم التالي لوفاة «شهدي»، تفيد بأن «حسن منير» طلب توقيع الكشف عليه، لإصابته في ذراعه، إلا أنه رفض أن يذكر شيئا عن أسباب الإصابة، ونفى أن يكون المأمور قد حدثه تفصيلا بسبب إصابته، وقال أنه ذكر له أنه «اتخبط».

والواقع أن موقف أطباء «ليمان» «أبو زعبل»، لم يكن منبت الصلة، بما قبله، أو ما بعده، إذ لعب عديدون من أطباء السجون، دوراً قذراً في التستر على عمليات التعذيب التي جرت داخل المسالخ المصرية، وتخلوا عن شرف مهنتهم، وأعانوا الجلادين على ما أرتكبوه في حق ضحاياهم، وتخلوا- بنذالة وخسة- عن الالتزام بقسم مهنتهم، وعن الشهادة لصالح الضحايا، في معظم القضايا السياسية، سواء قبل الثورة أو بعدها، ومع أن المناخ السائد في عصور الإرهاب، يمكن أن يكون عذرا لصمت هؤلاء، إلا إنه ليس عذرا لمشاركتهم في التعذيب، فضلا عن أنه- في الحالتين- لا يليق بإنسان كامل الإنسانية

أما الضربة الحقيقية لآخر طبعات السيناريو، فقد تلقته من ضابطي الكتيبة- «كمال رشاد» و«عبد الفتاح مندي» اللذين رفضا الإعتراف بأنهما شاركا في قهر التمرد، سجانة الأوردي أنفسهم، وكان المعتقلون قد اتفقوا على ألا يوجهوا الاتهام لأحد منهم بذاته، مع أنهم كانوا يستطيعون بسهولة التعرف على من شارك منهم في الإعتداء عليهم، إلا أنهم تصرفوا انطلاقا من يقينهم بأن هؤلاء «البؤساء» هم جزء من الفقراء الذين يدافعون عنهم ويتبنون قضاياهم «ممن يسلبهم الجهل والقهر، فضلاً عن الفقر، حرية الإرادة، ويجعلهم أدوات في يد عتاة الجلادين، صحيح أن بعضهم كان يمارس التعذيب بلذة توحي بأنه مريض نفسيا، ويتوحش بكشف عن إفتقاده للإنسانية، إلا أن المعتقلين لم يفقدوا الأمل في أن يساعد موقفهم هذا على

استرداد هؤلاء المساكين لإنسانيتهم، ولكنهم خشوا أن ينتهي الأمر، باتهام هؤلاء التعساء - الذين لا إرادة لهم فيما فعلوه -، بالقلات الحيتان الكبيرة..

وكيف يكون موقف المعتقلين ذاك - الذي لم يكن مجهولا لسجانة الأوردي - هو أحد دوافع السجانة لذلك الموقف الذي لابد رأته أذهل المحقق، فمع أنهم قد أيدوا رواية «حسن منير» ونقباته الثلاثة، بأن المعتقلين قد هتفوا ضد «عبد الناصر»، واعتدوا على المأمور، إلا أنهم قد خففوا من مضاعفاتها، وأسرع من يستطيع منهم النجاة، بالفرار من السفينة الغارقة، فأكد «حرس الليل» - وهم السجانة الأربعة الذين كانوا مكلفين بنوبة الحراسة في ليلة الأربعاء - أنهم انصرفوا إلى منازلهم بعد انتهاء نوبة عملهم، وأصروا على أنهم لم يشاركوا في صد التمرد، أو يعرفوا عنه شيئا، وبرهنوا على ذلك، بما ورد في دفاتر السجن، التي كانت ظاهريا قد أيدت انصرافهم ولم يدون فيها قرار المأمور بمنعهم للمشاركة، في التشريفة. أما حرس النهار فقد زعموا بأنهم كانوا داخل «الأوردي»، في حراسة المعتقلين القدامى، ولم يشاركوا في صد التمرد، بل إنهم لم يتحمسوا لقصة التمرد ذاتها وذكر معظمهم أن كل ماسمعوه، هو ضوضاء لم يتبينوا لها سببا ولم يسمعوا منها شيئا، بل إن سجان البوابة «عابد محمد عابد» قد رفض تأييد الرواية التي تقول بأن الهتاف والتمرد والعدوان على المأمور قد وقع بالقرب من البوابة، قائلا أنه سمع ضجيجا في المكان الذي نزل فيه المعتقلون على بعد نصف كيلو من البوابة، وبذلك لم يشهد تمردا، أو يشارك في صده بضرب المعتقلين بالأحزمة الجلدية المزودة بالحديد، أو بفروع الشجر، كما زعم المأمور، الذي عصفت أقوال الشاويش «عابد» المنصورة، بروايته من أساسها.

أما الضربة التي أصابت السيناريو الملفق في مقتل، فقد جاءت في أقوال كاتب السجن «منصور هنتي» - ٣٣ سنة - الذي دفعه دافع مجهول، إلى تأييد أكذوبة المأمور في النصف الأول من أقواله مع ذات الحرص على أن ينكر كل ماقد يحمل شيئا من المسؤولية عن مقتل «شهدي» لنفي مشاهدته للتمرد، أو مشاركته بالتالي في صده بالضرب، ثم عدل عن ذلك فجأة في النصف الثاني من أقواله لينفي أنه سمع هتافات أو أناشيد، ويعترف بأن المعتقلين كانوا يصلون إلى الموقع الذي جلس فيه، فيخلعون ملابسهم ويخلون عرايا، وأنه لاحظ أنهم جميعا مضروبون، وأن «شهدي عطية» حين خلع ملابسه أمامه، كانت الإصابات تغطي ظهره كله، وأن بعض المعتقلين كان يدفع ليقع على الأرض، ويسحب من أقدامه إلى الداخل، من بينهم «شهدي عطية»، الذي دخل إلى السجن عاريا ومبللا بالماء، ومسحوبا على الأرض من أقدامه، وهو راقد على ظهره...

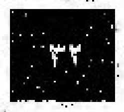
وهكذا تخلى الجميع عن تأييد الواقعتين المحوريتين في السيناريو الأخير، وهما تمرد المعتقلين، وقيام الضباط والسجانة بالاشتباك معهم لصده، بل أن الأضرار التي حصل عليها، كانت أقل من تلك التي حصلت عليها «ضبعات» سابقة منه إذ انسحب من كشف المؤيدين حتى الصول «مطاوع» والمرض «أمين قنديل» والشاويش «عبد الحليم سعد»، الذين تخلوا بكل نذالة، عن شرف المشاركة في صد التمرد الذي منحه لهم رواية المأمور...

وبذلك انحصر تأييد السيناريو الأخير على «حسن منير» ونقبائه الثلاثة، الذين شعروا بأن الحلقة تضيق حولهم ولم يجدوا مايلصرون به عزوف السجانة عن تأييد روايتهم، إلا بذكر وجه واحد من الحقيقة، وهي أن هؤلاء السجانة جهلة وضعاف الإدراك، وليست لديهم معرفة كافية بالتعليمات التي ترجب عليهم ممارسة العنف في حالات التمرد، مما جعلهم ينكرون ماجرى خوفا من المسؤولية. أما الوجه الآخر، وهو استثمار ضباط الأوردي، لتلك الجهل في دفع هؤلاء السجانين المساكين، لممارسة العنف ضد مواطنين ابرياء، فقد صمت عنه الجلادون.

ولابد أن الذعر الذي تلبس الجلادين، هو الذي كشف عن مدى مايتمتعون به من قدرة على الكذب الفاجر، فبالغوا في الحديث عن شراسة المعتقلين، باعتبارهم من الشيوعيين الخطرين، والذين أمضوا فترات طويلة في السجون، وقال «حسن منير» بكر تاقه - أنه لم يدون محضرا بالواقعة، حتى لايضمنه هتافاتهم ضد السيد الرئيس جمال عبد الناصر، أما النقيب «مرجان» فقد قال بكر داعر في ختام أقواله:

- «عايز أقول إن الجماعة الشيوعيين دول خطر... ومن السهل عليهم ترتيب الشغب».


المستشار رجاء العربي


٣٢

لم يكن استمرار التحقيق على النحو الذي يسير فيه، ممكنا دون الحصول على إذن ستيتامي بذلك، ليس لأن المرحلة الأولى منه، قد كشفت فحسب عن ظروف مقتل «شهدي»، ولكن - أيضا - لأن المعتقلين كانوا قد كشفوا في أقوالهم، عن أن ماجرى لهم، هو تقليد مستتبع في الأوردي، فضلا عن أن قدامى المعتقلين المقيمين فيه، تجمعوا من خلال الحديث مع ضحايا تشريفة ١٥ يونيو، في إبلاغهم بأن بينهم من شاهد ذلك القسم من وقائع العدوان عليهم، الذي جرى في فناء الأوردي، بما في ذلك ما وقع منه على «شهدي عطية»، وأبلغوهم باستعدادهم للإدلاء بأقوالهم، وطالبوا إليهم أن يدونوا ذلك في محضر النيابة.

وقد استجاب المحقق للطلب، في بداية التحقيق، فاستدعى أول هؤلاء الشهود وهو «شحاته النشار»، واستمع إلى أقواله، ليكون أول شاهد - بعد ضحايا التشريفة - يؤكد أن «شهدي عطية»، سقط ميتا في فناء الأوردي، بينما كان النقيب «عبد اللطيف رشدي» ينهال عليه ضربا... فيعين بذلك مسترلا بذاته عن مقتل «شهدي» الذي كان قدتأكد آنذاك أنه مات من آثار الضرب. لكن تهمة قتله كانت شائعة بين قوة «الأوردي» كلها، ولم يكتف «شحاته النشار» بذلك بل يضيف أن هذا الضرب أمر تقليدي يتعرض له كل قادم إلى الأوردي عند وصوله، وطوال إقامته، ثم يختم أقواله مطالبا بالحماية لنفسه ولكل المعتقلين، لأن «الضرب دا مش حاجة غريبة. وكل يوم فيه ضرب، وعايزين الحالة دي تبطل، بعد النهاردة ماقدرش أضمن حياتي هنا... وفيه معتقلات كتير.. ومستعد أروح أي حته غير هنا».

وكان معنى أن يتجاوز التحقيق حدود واقعة مقتل «شهدي»، هو فتح ملف التحقيق

فى التعذيب منذ بدايته، وتحديد المسئولين عنه، الذين قد يضطرون- دفاعا عن أنفسهم وتنصلا من المسئولية- إلى قيادة النظام كله إلى قفص الاتهام..

وحتى الآن، فإن أحداً لايعرف على وجه التحديد، الظروف التى دفعت النيابة إلى التحقيق فى مقتل « شهدى عطية »، والرواية الشائعة بين شهود الحادث، تقول بأن زوجته ووالده، نجحا فى إيصال برقية بما حدث للرئيس عبد الناصر، الذى كان آنذاك فى زيارة رسمية ليوغوسلافيا، وأن خبر البرقية وصل إلى الرئيس اليوغسلافى « تيتو » التى كانت علاقته بـ « عبد الناصر » تمر أيامها بأزمة والذى لم يكن مستريحا- رغم صداقته العميقة مع عبد الناصر، وخلافاته التاريخية مع الاتحاد السوفيتى- للحملة ضد الشيوعيين فى مصر وسوريا، فانتهز الفرصة وفاجأه، أثناء تكريمه بدعوته للخطابة فى إحدى جلسات « الجمعية الوطنية اليوغسلافية »- البرلمان اليوغسلافى- بأن طلب من النواب، أن يقفوا دقيقة حدادا على وفاة المناضل الشيوعى « شهدى عطية الشافعى » الذى مات على أثر تعذيبه فى سجون الجمهورية العربية المتحدة، وبذلك أجبر « عبد الناصر » على الوقوف مع النواب اليوغسلاف حدادا على مقتل « شهدى »، بأمر لهما وعقب الجلسة، أرسل ببرقية مفتوحة، بالتحقيق فى الحادث، ليتنصل بذلك من المسئولية السياسية عنه، لتقع على عاتق سلطات مصلحة السجون.

ويذهب تعديل على هذه الرواية، إلى القول، بأن خبر مقتل شهدى تحت التعذيب، قد طار إلى يوغوسلافيا عن طريق مراسل وكالة « تانيوج » اليوغسلافية، وأن « تيتو » عرف بالأمر من هذا المصدر.

والشىء المؤكد أن أسرة « شهدى » لم ترسل أية برقية إلى « يوغسلافيا » وهذا ما أكدته لى زوجته السيدة « روكسان يعربسى »، التى نفت واقعة البرقية تماما!

ومع أن الأوراق الرسمية، تحفل بمعظم -وربما كل- ما أرسله والد « شهدى عطية » من برقيات، ومذكرات، تكشف عن أنه كان رجلاً صلباً، لايسهل تهديده أو إخافته، إلا أن هذه الأوراق ذاتها، تشهد بأن أول إجراء قانونى، اتخذ بشأن مقتل « شهدى »، وهو تأشيرة « أحمد على موسى »- وكيل نيابة أمن الدولة العليا- بتشريح الجثة، قد صدرت بعد نصف ساعة من إبلاغ النيابة بالوفاة، فقد وصلت الاشارة التلفونية بوفاة « شهدى » إلى قسم شرطة « قنا بمين » فى الرابعة من بعد ظهر الخميس ٢٦ يونيو ١٩٦٠، وبعد نصف ساعة عرض الملازم أول « بهجت ثابت »- الضابط بالقسم- محضرا بمضمونها على « أحمد موسى »، الذى أشر عليها فى نفس اللحظة بانتداب الطبيب الشرعى لتشريح الجثة لبيان سبب الوفاة، ووصلت إلى الأوردى فى الخامسة من مساء يوم الخميس ١٦ يونيو ١٩٦٠. ومعنى هذا أن هناك « مبادرة » بالتحقيق الجدى فى الموضوع، قامت بها النيابة، فى وقت لم تكن فيه أسرة « شهدى » أو مراسل وكالة « تانيوج » قد عرفوا بعد بوفاته، أو بظروفها.

وقد يفيد فى فهم دوافع نيابة أمن الدولة لاتخاذ هذا الاجراء الاستثنائى بالنسبة لها، مع أن الاشارة التليفونية كانت قد نصت على أن « الوفاة طبيعية »، أن نعرف أن الذى أمر بها، هو وكيل النيابة آنذاك- « أحمد على موسى »، الذى كان أحد المحققين فى قضية الشيوعية المتهم فيها شهدى وزملائه، ويشهد له المتهمون، أنه فى تحقيقاته ومرافعته، كان عف اللسان، واقتصر على الجوانب القانونية المتعلقة فى القضية، ولم يتطرق إلى الهجوم عليهم أو على مبادئهم، كما درج زملاؤه، وهى سمعة لحقته فى مناصب بعد ذلك، إلى أن توفى فى العام الماضى- ١٩٩٠- وهو وكيل لمجلس الشعب.

وإذا كان قرار تشريح جثة « شهدى »، قد صدر عن « وكيل نيابة متعنت »، فإن ضغوط أسرة « شهدى » على النيابة، وعلى السلطات العامة، بالبرقيات، قد تواصل منذ اللحظة الأولى لعلمها بنبأ الوفاة. والشىء الذى يمكن الجزم به، استناداً إلى ما تقوله زوجة « شهدى »- أن معلومات شبه دقيقة، حول طبيعة ماجرى، قد تسربت إلى والد « شهدى » وزوجته خلال الدقائق الأولى لوصولهما إلى « باب الليمان »، وأن الذى تطوع بإبلاغهما ماجرى هم بعض سجانة الليمان، وهو مادفع والد « شهدى » إلى ترصد الجثة، والمطالبة بحقه فى مناظرتها، ودفعه إلى تقديم طلب إلى النيابة، للاستماع إلى أقواله، وقد ذكر تلك المعلومات والشواهد فى أقواله أمام النيابة وقد أدلى بها يوم الثلاثاء ٢١ يونيو.

وكان من بين وسائل الضغط التى اتبعتها الاسرة لحماجتها فى أن تنشر على صفحات « الأهرام » إعلان وفيات، تنعاه به، تضمن اقتباساً جميلاً من شعر أبى تمام يقول

أخطاء الزمن الضيق

لأن العدد الماضى من « اليسار » قد أعد فى ظروف العمل فى شهر رمضان، ووضعت اللمسات النهائية لصفحاته، فى وقت ضيق بسبب إجازة عيد الفطر، فقد وقع فيه خطآن غير مقصودين أديا إلى عدم ظهور اسم الأستاذ « أبو المعاطى السندوبى » على موضوع « روشته الصندوق تنشر الفقر فى بولندا وغانا والسنغال »، المنشور على الصفحات من ٨ إلى ١٢. ووقوع خطأ فى اسم الأستاذة الدكتورة فاطمة فرحات » على مقالها عن رواية « إمرأة فى القاهرة »، المنشور فى الصفحات من ٧٧ إلى ٨٠. فعذرا للزميلين وللقراء.

اليسار



د. عبد العظيم انيس

فيه

لفتى مات بين الطعن والضرب، ميتة/
تقوم مقام النصر إن فاته النصر/
ونفس تعاف العار حتى كأنما/
هو الكفر يوم الروع أو دونه الكفر/

وهي أبيات لم يفت معناها على الذين يعرفون «شهدي»، ويعرفون أنهم كانوا قيد الإعتقال، ففهموا من نشر النعي، وأبيات الشعر، أنه مات «بين الطعن والضرب».

ولما لم تظهر دلائل قوية على صحة الرواية التي تقول أن «عبد الناصر» هو الذي أمر بالتحقيق في واقعة مقتل «شهدي». فلا مفر من قبول التفسير، الذي يرى أن هذه الرواية، قد سربت عمدا إلى رفاق «شهدي»، الذين تحمسوا لترويجها، إذ كانت قرينة على صحة تحليلهم القائل: بأن حملة التصفية التي شنت ضد الشيوعيين، هي سياسة الفريق اليمينى في القيادة الناصرية، لا سياسة النظام بجملته، وأن الجزء الأكبر من تطبيقات هذه السياسة، قد تم دون علم «عبد الناصر» شخصيا، وأنه بمجرد علمه بها، أمر بإيقاف التعذيب، وبالتحقيق في مقتل «شهدي».

وسواء صحت الواقعة أو لم تصح، فإن الاستدلال منها، على أن حملة التصفية كانت تتم دون علم «عبد الناصر»، هو جزء من أوهام سياسية كانت شائعة آنذاك بين أقسام واسعة من التقدميين العرب، ثم تمتد في حاجة الآن إلى إثبات فسادها. وغاية ما يمكن استنتاجه منها، هو أن المنفذين قد تجاوزوا الخط الأحمر الذي يقضي بعدم ترك أية آثار يمكن الاستدلال منها على وقوع التعذيب، فكان لابد من «ضربهم بسيادة القانون».

وحتى ذلك الحين، لم تكن الأجهزة الناصرية، قد وصلت إلى مرحلة التوحش، التي دفعت «اللواء حمزة البسيوني»، -قائد السجون الحربية- إلى الإعلان- عام ١٩٦٥- بأنه يتسلم المعتقلين دون عدد، ولن يحاسب لو نقصوا واحدا أو عشرة، يموتون تحت التعذيب. وفي سياق التاريخ العام لظاهرة التعذيب في العهد الناصري، تحتل واقعة «شهدي» المرتبة الرابعة في مسلسل القتل تحت التعذيب. أما المرتبة الأولى فيحتلها «محمد عثمان» . الذي «اختفى» عقب اعتقاله، أثناء التحقيق معه، بمعرفة ضباط المباحث العامة، والأرجح أنه قتل تحت التعذيب، واختفت جثته. وكان الثاني هو «فرج الله الحلو» سكرتير عام الحزب الشيوعي اللبناني- الذي دخل إلى «سوريا» باسم مستعار، ليتابع نشاط الحزب الشيوعي السوري، ومات تحت التعذيب في ٢٥ يونيو ١٩٥٩ . وكان الثالث هو الدكتور فريد حداد، الذي قتل في تشريفة ٢٩ نوفمبر من العام ذاته بالأوردي، وفي كل الحالات، فإن أسر هؤلاء، طالبت بالتحقيق في ظروف موتهم، وتشريح جثثهم، لكن أحدا لم يهتم بشكاواهم، بما يطلعنا لتوهم أن النظام يمكن أن يعتنيه التحقيق في الأمر في شيء. مما يؤكد أن التحليل الذي يذهب إلى أن ذلك قد جرى دون علم النظام، هو مجرد «وهم كبير»، اختلق لأسباب سياسية، تتعلق بالصراعات الضارية بين فصائل الشيوعيين المصريين حول الموقف من عبد الناصر.

لكن النظام- كان مع ذلك- حريصا على أن ينفي عن نفسه، كل اتهام بالتعذيب، وقد نجح الجلادون في حالتين- هما «محمد عثمان» و«فرج الله الحلو»- في إخفاء الجثة، ونجحوا في الثالثة- فريد حداد- في دفنها بشكل قانوني. لكن الاندفاع الأهوج لجلادي الأوردي، جعلهم يرتكبون جريمة قتل «شهدي» في مسرح يضم مايقرب من ٧٠ شخصا. كان من الصعب الا يتسرب نبأ من أحدهم يشير إلى ماجرى، وهو ماكان لابد وأن يتحملوا مسئوليتهم عندما وقع المحظور بالفعل وقتل شهدي أمام شهود. كان ضمان صمتهم- الى الأبد- مستحيلا.

وفضلا عن أن الحملة الإعلامية المضادة، التي شنت عالميا ضد سياسة الأعتقال والتعذيب، كانت قد وجدت أنصار عديدين لها خارج مصر، وفي الشعوب العربية التي كان «عبد الناصر» حريصا على جماهيريته فيها، فإن مبررات التعامل مع الشيوعيين المصريين بهذه الدرجة من العنف، كانت قد فقدت كثيرا من مبررات وجودها، فقد يئست السياسة المصرية، من نجاح مغامراتها في قلب نظام «عبد الكريم قاسم» في العراق، بل إن «قاسم»- الذي كان في الواقع طبعة عراقية من عبد الناصر- كان قد انقلب على الشيوعيين العراقيين، واعتقل بعضهم، وسعى لاحداث الانشقاقات بين صفوفهم. وبالإضافة إلى ذلك كله، فإن سياسة الاندفاع في «معاداة الشيوعية»- التي كانت موجهة بالأساس إلى واشنطن للتخفيف من حدة معاداتها لنظام عبد الناصر- لم تكن قد أدت حتى ذلك الحين إلى نتائج مشجعة، ومع أن الشيوعيين البالغين في تقييم الجبهة قد تمسكوا بموقفهم ذلك، إلا أن الناقدين لها، قد بدأوا يندفعون يسارا. كما أن الفريقين، تمسكوا رغم التعذيب بحقهم في التنظيم السياسي المستقل غير المدمج قسرا في البنى السياسية والايديولوجية للنظام الناصري.

تلك كلها عوامل لا تستبعد القول بأن ضوءً أخضر سياسيا بالتحقيق الجدي في مقتل «شهدي»، قد أعطي للنيابة، بعد أن كانت قد بدأته بشيء من الجدية بالفعل، وهذا هو مايفسر النشاط الزائد الذي بذلته النيابة في الأسبوع الأول من بدء التحقيق، لكن الذي يمكن الجزم به هو أن هذا الضوء لم يكن يستهدف التوصل إلى الحقيقة، بقدر ماكان يهدف لتقديم دليل مصطنع، على أن التعذيب يجري لحساب الأجهزة، وبمعرفتها، ودون علم من النظام.

ومما يؤكد ذلك، أن الحماس الذي بدأ به التحقيق سرعان ما فتر بعد انتهاء الأسبوع الأول منه، حتى أنه توقف بعده، لمدة تصل إلى عشرة أيام، دون أن يستمع المحقق إلى

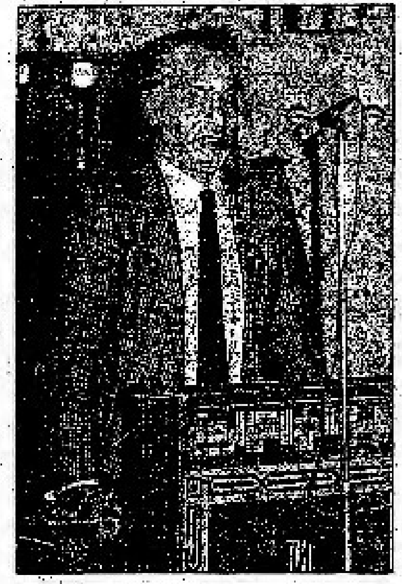
أقوال خمسة من قدامى المعتقلين. طلب المصابون في الواقعه الاستماع إلي أقوالهم، ودون مواجهة هؤلاء المصابين، بواقعة التمرد، والاستماع إلي ردهم عليها، ودون تنفيذ عدد من الإجراءات القانونية الضرورية لسلامته، ومنها إجراء العرض القانوني لضباط «الأوردي» و سجانيه، علي المعتقلين لكي يبرهنوا علي صحة اتهامهم لهم، بأن يتعرفوا عليهم بين آخرين.

وبرغم ذلك، فقد حدث انفراج نسبي، أدي إلي إيقاف التعذيب العنيف في الأوردي، والأقل عنفا في بقية السجون والمعتقلات، فنُقل منكوبو تشريفة ١٥ يونيو إلي سجن القناطر الخيرية، بينما أوقف التعذيب اليومي الذي كان يمارسه الجلادون بحق القدامى من مسجوني الأوردي.. ليس هذا فقط بل لقد نُصح «حسن منير» بأن يحصل علي إجازة مرضية، لحين النظر في أمره.

ولابد أن هناك توجيها سياسيا كان وراء الحماس البالغ الذي استأنفت به النيابة التحقيق في ٧ يوليو ١٩٦٠. ولعل فريق المحققين، هو الذي تحمس لانهاء التحقيق، مهتبلا فرصة سياسية، كان يخشي أن تنقلب إلي ضدها، مع تقلب الأمزجة، أو تواصل الضغوط.

وبسبب هذا الحماس، توزع المحققون بين عدة سجون في الوقت نفسه، ففي سجن «القناطر الخيرية» واجه أحدهم الأحياء من ضحايا التشريفه، بواقعة التمرد، فنفوها استنادا إلي واقعه سياسية هي موقفهم المعلن والمدون في محاضر المحاكمة بتأييد سياسة الرئيس عبد الناصر وهو مايكذب واقعة الهتاف وما ترتب عليها.. واستنادا إلي واقعة مادية أخري يكشف عنها تماثل وانتظام الإصابات التي لحقتهم مما يؤكد أن الضرب قد تم بشكل منظم، وليس من خلال فوضي اختلط فيها السجانة بالمعتقلين. و استنادا - كذلك إلي استنتاج يقول أنه لم يكن منطقيا أن يتمردوا بلا مبرر، وهم عزل من أيه أدوات للمقاومة، في مواجهة قوة مدججة بالمدافع الرشاشه..

أما أخطر ماحدث في هذا الطور من التحقيقات، فكان استماع المحقق في ٩ يوليو، إلي أقوال خمسة من قدامى المعتقلين في الأوردي، ممن كان في استطاعتهم أن يستمعوا أو يشاهدوا المرحلة الأخيرة من التشريفة، من خلال النظر من ثقب باب الزنزانة، أو من نافذة العنبر، وهم «د. اسماعيل صبري عبد الله» و«د. عبد العظيم أنيس» و«صبحي رياض» و«عبد العزيز الصباغ» و«عبد الحميد هريدي». وتكمن


د. اسماعيل صبري عبد الله

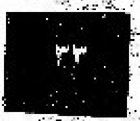
قيمة أقوالهم، في أنهم كانوا شهود عيان وسماع، علي واقعة القتل، التي كان فأسه - طبقا لأقوالهم - معلقا في رأس النقيب «عبد اللطيف رشدي» كفاعل، أصيل والرائد «حسن منير» كمشرف وآمر بالقتل. وفضلا عن ذلك فقد فتحوا في تلك الأقوال ملف التعذيب علي أوسع نطاق ممكن، وسردوا عناوينا عديدة لطريقة استقبالهم ومعاملتهم هم وزملائهم، وأشاروا إلي أن «شهدي عطية» ليس أول ضحايا التشريفة، إذ سبقه إلي ذلك الدكتور «فريد حداد» الذي قتل في تشريفه ٢٨ نوفمبر ١٩٥٩.

وقد تواصل حماس النيابة، إلي أن استكمل التحقيق كافة أطواره، واستوفي كل إجراءاته، بما فيها المواجهات، والمعاينات، والعروض القانونية، والتجارب الصوتية التي استهدفت تأكيد مصداقية أقوال شهود «الصوت» ممن سمعوا المسمع الأخير من حياة «شهدي عطيه..» وقد نجح معظمهم - وفي مقدمتهم عبد العظيم أنيس «وأسماعيل صبري» - في التعرف علي أصوات المهتمين، فقدموا بذلك قرينة عصية علي التكذيب علي صدق أقوالهم.

وفي ٤ يناير ١٩٦١ أصدر علي نور الدين رئيس نيابة أمن الدولة العليا، قرارا باتهام ٢٢ من ضباط مصلحة السجون وصف ضباطها وجنودها وأطبائها في قضية الجناية رقم ٢٥٦٦/١٩٦٠ الخانكة، نسب إلي ١٩ منهم الاتهام بأنهم ضربوا «شهدي عطية» عمدا ومع سبق الاصرار، ضربا أفضي إلي موته، وأنهم - الضباط وأعوانهم لا المعتقلين - شكلوا تجمهرا من أكثر من خمسة أشخاص توافقوا علي التعدي والايذاء، أحدث عمدا ومع سبق الاصرار إصابات بخمسة من المعتقلين تطلبت علاجا أكثر من عشرين يوما، وإصابات ببقيتهم تطلبت علاجا أقل من ذلك. كما وجه إلي هؤلاء التسعه عشر - وهم الضباط والجنود - تهمة هتك عرض المتهمين - باجبارهم علي التعري عنوه حالة كونهم ممن لهم سلطة عليهم.

ووجه قرار الاتهام إلي الأطباء الثلاثة، تهمة التزوير في أوراق «شهدي عطية» الطبية، بأغفالهم عمدا تسجيل إصاباته، واقتعالهم امراضا له. كما أتهمهم بالإخلال بواجبات وظيفتهم بعدم تسجيل الاصابات التي لحقت ببقية المعتقلين، رغم علمهم بها، بينما انفرد الدكتور «أحمد فهمي جودة»، فضلا عما سبق - بتهمتين أخرتين هما التزوير في شهادة الوفاة، والتزوير في دفتر وفيات أبو زعبل، إذ خدع موظفا عموميا، هو نائب عمدة أبو زعبل، واستصدر منه أذنا بالدفن علي أساس أن الوفاة طبيعية.

وكان علي رأس المتهمين اللواء اسماعيل همت.. والرائدين صلاح طه وحسن منير، والنقباء «عبد اللطيف رشدي» و«يونس مرعي» و«مرجان اسحق»، والملازم «عبد الفتاح خاطر»، والصول «أحمد مطاوع» ثم أحد عشر من سجانة الأوردي التسعة عشر والاطباء الثلاثة.



على أن حماس المحققين ظل قاصرا علي التحقيق في مقتل شهدي عطيه وماجري لزملائه، ولم يتطرق إلي غيره من أوراق ملف التحقيق، وهو ماكشف عن أن النيابة كانت محاصرة بما أبلغت به من وقائع، وغير مفوضة في تناول غيرها، ودل علي أن إيقاف سياسة التعذيب لم يكن يعني إخضاعها للمساءلة التي كان محتما أن تنتهي بأن يعاقب النظام جلاديه، علي جرائم كان هو الذي أمرهم بارتكابها. علي نحو سوف يخلخل من ثقة بقية الجلادين في قدرة ورغبة النظام في حمايتهم، فيقلل ذلك من حماسهم للعمل، فضلا عن أن ذلك قد يعد اعتذارا للشيوعيين عن جزاء هو - في رأي النظام - أقل مايستحقونه..

وتشهد أوراق التحقيق فى قضية مقتل شهدى عطية، لفريق المحققين الممتاز الذى اجراه، بالكفاءة المهنية والضمير اليقظ مما يجعل هذه الأوراق قلادة شرف وفخار للنيابة العامة المصرية، التى ساهمت قدر الطاقة، فى مقاومة ذلك الشر الذى كان سارحا فى انحاء الوطن أيامها واستثمرت بذكاء المناخ الملائم، لاداء دورها، دفاعاً عن حرية الانسان وكرامته.

والشىء المؤكد أن هذا الفريق من رجال النيابة العامة ليس مسئولا عن أن العدل فى الوطن، كان يرتدى آنذاك طرابيش الأفندية، من أولاد الغز - المماليك - أو يرتدى «كابات» أحفادهم من العسكر، وأنه كان طائراً غير قادر على التحليق.

فقبل أن ينتهى التحقيق، كان الحكم قد صدر فى قضية مقتل «شهدى»، على شكل قرارات إدارية أحال أولها - وقد صدر فى ١٩ يوليو ١٩٦٠ - اللواء «اسماعيل همت»، إلى المعاش، ونقل الثانى - وقد صدر فى ٤ سبتمبر ١٩٦٠ - الرائد «حسن منير» إلى أساس تدريب فرقة الأمن، والنقباء «يونس مرعى» إلى سجن شبين الكوم، و«مرجان اسحاق» إلى سجن القاهرة، والملازم «عبد الفتاح خاطر» إلى مديرية أمن الشرقية، أما أقسى العقوبات - بعد إحالة «همت» إلى المعاش - فقد وقعت على القاتل النقيب «عبد اللطيف رشدى» الذى نقل إلى سجن أسيوط!

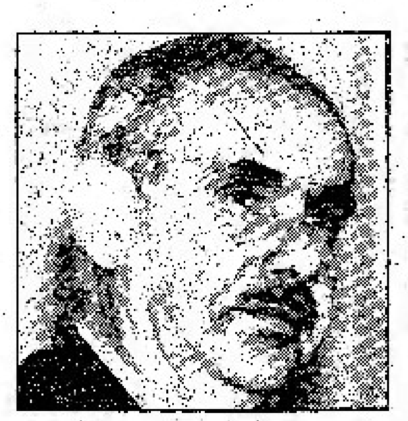
وكوكان معنى صدور تلك القرارات الادارية، التى لم تشمل وقفهم عن العمل، أو إحالتهم على الاستيداع لحين انتهاء المحاكمة، هو أنه ليست هناك محاكمة وأن أقصى ما يملكه لهم النظام على ما ارتكبوه من جرائم سافلة، على امتداد تسعة شهور، هو أن ينقلهم إلى أعمال أخرى، بل وفى مصلحة السجون ذاتها. هكذا تحققت نبوءة «حسن منير»، بأن القضية ستظل تحقيقات لاينظرها قضاء، أو يصدر فيها حكم، أو يعاقب بمقتضاها مجرم.

وماحدث فعلا هو أن التحقيق لم يكد ينتهى... حتى نامت أوراقه، ثمانية عشر عاماً طويلة، لم توضع خلالها القضية فى جدول النيابات، لتتيح فيها تحويل المتهمين للقضاء، ومحاكمتهم عما اقترفته أيديهم..

وفى عام ١٩٦١، قتل القاتل عبد اللطيف رشدى، فى حادث غامض وقع بمحافظة أسيوط التى نقل إليها..

وفى العام ذاته، تحققت مخاوف الشيوعيين، وانهارت الوحدة المصرية السورية، ليدين انهيارها سياسة تحقيق الوحدة قسراً، وإجبار الكل على أن يندمجوا فى بنية النظام الناصرى، ويتنازلوا عن وجودهم المستقل وبعد ذلك التاريخ بأربعة سنوات، حل الشيوعيون المصريون، حزبهم الواحد، بعد شهور قليلة من الافراج عنهم، بعد خمس سنوات من التضحية فى المنافى والسجون.

وطوال الأعوام التالية لم يكف والد



أحمد مرسى

شهدى عطية عن ارسال البرقيات والمذكرات، طالباً محاكمة المتهمين بقتل إبنه ولم تجد زوجته وسيلة تحرك بها القضية، إلا برفع دعوى مدنية عام ١٩٧٤، تطالب بالتعويض عن مقتله، وضمت المحكمة أوراق التحقيقات التى اجرتها النيابة فى مقتله، وفحصتها، واقتنعت بأن وزارة الداخلية مسئوله عن وفاته، فحكمت للزوجة والإبنه بالتعويض.

وفجأة وفى الثانى من نوفمبر عام ١٩٧٨ ودون مبرر معلن، يتذكر «رجاء العربى» رئيس نيابة أمن الدولة العليا قضية مقتل «شهدى عطية»، فيكتب مذكرة يستعرض فيها أطوارها، مشيرا إلى مرور ١٨ سنه على آخر إجراء اتخذ فيها، وانقضاء الدعوى الجنائية لمرور عشر سنوات على الحادثة قبل صدور القانون رقم ٣٧٠ لسنه ١٩٧٢ الذى ينص على عدم سقوط قضايا التعذيب بالتقادم استنادا إلى نص صريح، كان قد ورد فى دستور ١٩٧٢، ثم ينهى مذكرته بطلب حفظ القضية

وبعد يومين يوافق النائب العام على المذكرة، ويصدره رجاء العربى» قرار الحفظ فى اليوم نفسه..

أما من هو المسئول عن بقاء قرار الإتهام دون تحريك، من النواب العموميين الذين تعاقبوا طوال تلك السنوات، ؟. وكيف ترك الجلادون طوال تلك المدة بلا عقاب، ومن الذى تواطأ على عدم قيد التحقيق فى جدول النيابات انتظارا لسقوط القضية بالتقادم؟! وكيف ظل الجلادون - ومعاونوهم - مع ذلك يعملون فى مصلحة السجون، فتلك أسئلة لاضرورة لطرحها، لأن ذلك هو العدل الذى يلبس طرابيش الأفندية من الغز المماليك، أو يرتدى كابات أحفادهم من العسكر: عدل الجلادين....

والله أعلم.

حتى لايزور احد التاريخ

يتمنى كاتب قصة أغتيال شهدى عطية الشافعى، على رفاقه، وزملائه، وأقاربه، وكل من كان طرفاً فى قصته من المسئولين السياسيين و رجال الشرطة و النيابة العامة آنذاك، أن يزودوه - على عنوان «اليسار» - بكل ماقد يكون لديهم من تصحيحات أو تدقيقات أو إضافات، أو صور فوتوغرافيه، له، ولزملائه فى تشريفة ١٥ يونيو ١٩٦٠، بما يساعد على إعادة تخليق الواقعة، كما حدثت، وبأقصى قدر مستطاع من الدقه، ودون ظلم لأحد، قبل نشرها فى كتاب.

وسوف يشار إلى المصدر، مالم يطلب غير ذلك.

صلاح عيسى